ديسمبر

حرية.. سلام .. وعدالة

السنة الثانية

العدد «58»

الخميس
18 يونيو 2026م

https://decembernews.com

التعليم العالي تستوعب مفصولين من قيادات الحزب المحلول بعد تعيينهم بقرار سياسي مخالف للوائح والإجراءات

مراقبون اقتصاديون لـ(ديسمبر): ضوابط استيراد النفط ظاهرها «الجودة» وباطنها «التمكين» لشركات وحلفاء الجيش وواجهات النظام البائد

لجنة المعلمين تتمسك بالإضراب «حتى تحقيق المطالب».. ودعوات لتجنيب مدينة «الأبيض» كارثة الفاشر والجزيرة

تقارير 05
الانتقال من جديد
كيف يتحدث البرهان عن مستقبل كان أحد صُنّاع أزماته؟

تقارير 06
بالألواح والبطاريات.. السودانيون يكسرون ظلام الحرب بشمس لا تنطفئ

قضايا 8/7
الخزائن البنكية في السودان، بين خراب الحرب وضياع المدخرات
شيماء تاج السر

رأي 09
البرهان يطلب من السودانيين الصبر على أزماتٍ هو أحد صُنّاعها
السفير عادل إبراهيم مصطفى

رأي 09
هل الحوادث تغيّر قواعد التنقل للجنقو؟!
أونور حامد

رأي 10
الجنيه ينهار.. والحرب تأكل السودان
صفاء الزين

كتابات 11
إنسان عبري والوعي بالحقوق.. ملحمة الأرض والإرادة
وليد عنبوور

البشير يعين عبدالرحمن الخليفة أستاذاً بجامعة الخرطوم رغم رسوبه وتخرجه بدرجة «مقبول»

خاص: (ديسمبر)

احتج عدد من أساتذة جامعة الخرطوم على تكوين لجنة الدراسات القانونية والتشريعية، التي شكلتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لجهة أن عضويتها تضمنت مفصولين عن العمل بالجامعة جراء مخالفات وتجاوزات إدارية صاحبت تعيينهم في سلك التعليم الجامعي.

وسمى قرار تشكيل اللجنة عبد الله إدريس محمد البشير رئيساً، وهو قيادي بارز بالحزب المحلول، كما ضمت عضويتها القيادي بحزب المؤتمر الوطني المحلول عبدالرحمن إبراهيم الخليفة، المفصول من هيئة التدريس بجامعة الخرطوم لوجود تجاوزات ومخالفات في إجراءات تعيينه التي تمت بموجب أمر جمهوري.

وكشف أستاذ محاضر في جامعة الخرطوم لـ(ديسمبر) عن وجود ترتيبات لإعادة تعيين الخليفة في جامعة الخرطوم، إلا أنه أشار إلى أنه لا يستطيع الجزم بأنها اكتملت، لكنه أكد تعيينه في لجنة الدراسات القانونية والتشريعية في التعليم العالي.

وأشار ذات المصدر إلى أن تشكيل لجنة الدراسات القانونية من قبل وزارة التعليم العالي بشكلها الراهن سيتسبب في إحراج للوزارة، خاصة بعد اعتزام عدد من أساتذة جامعة الخرطوم التقدم بمذكرة احتجاجية وطعن في تعيين عبدالرحمن الخليفة عضواً فيها، لكونه مستبعد من عضوية هيئة التدريس بكلية القانون بالجامعة نظراً لوجود مخالفات في قرار وإجراءات تعيينه.

وسبق أن أصدرت إدارة الموارد البشرية بجامعة الخرطوم في العام 2020م قراراً بإنهاء خدمة عبد الرحمن إبراهيم الخليفة كعضو بهيئة التدريس بكلية القانون بجامعة الخرطوم نظراً لوجود مخالفات في تعيينه بالجامعة على رأسها تعيينه بموجب قرار جمهوري سياسي صادر عن رأس النظام البائد المخلوع عمر البشير في العام 1998م، وليس وفقاً للإجراءات والنظم والأعراف المتبعة في تعيين أساتذة وأعضاء هيئة التدريس بجامعة الخرطوم.

وتدرج خليفة في المواقع الإدارية والأكاديمية حتى تولى منصب عميد كلية القانون بجامعة الخرطوم، وظل في موقعه ذاك حتى سقوط النظام المباد بعد انتصار ثورة ديسمبر في 11 أبريل 2019م، ليصدر قرار لاحق بإنهاء خدمته كعضو بهيئة التدريس بالجامعة في العام 2020م.

وأظهرت مراجعة السجل الأكاديمي لعبدالرحمن الخليفة وقائع إضافية تجعله غير مؤهل لعضوية هيئة التدريس بالجامعة، من بينها إعادته خلال سنوات دراسته الجامعية قبل التخرج لأحد الفصول الدراسية بكلية القانون، وإظهار شهادته رسوبه في عدد من المواد الأساسية بجانب تخرجه بتقدير «مقبول».

وطبقاً لمصادر أكاديمية بجامعة الخرطوم تحدثت لـ(ديسمبر) فإن الجامعة تضع شروطاً صارمة لاعتماد تعيين أعضاء هيئة التدريس فيها، من بينها أن لا يكون السجل الأكاديمي خالياً من الرسوب في أي مود خلال مرحلة الدراسة الجامعية أو إعادة الفصل أو السنة الدراسية، بجانب اشتراط التخرج بالمرتبة الأولى بتقدير ممتاز أو جيد جداً على أقل تقدير، مشيرين إلى أن جميع تلك الشروط والمواصفات «لا تنطبق على عبدالرحمن الخليفة، وهو ما تم تجاوزه بصدور قرار بتعيينه في هيئة التدريس بناءً على قرار صادر من رأس الدولة، وهو ما تم إبطاله بكل سهولة بعد سقوط وهزيمة النظام»، طبقاً لقولهم.

ويعد عبدالرحمن ابراهيم الخليفة من أبرز قادة حزب المؤتمر الوطني المحلول، وهو عضو بالتنظيم الإسلامي منذ سنوات دراسته الجامعية، ويعد من ضمن المقربين لعلي عثمان محمد طه. وشغل عدة مواقع بعد انقلاب 30 يونيو 1989م من بينها المدعي العام لحكومة السودان وعضو الوفد التفاوضي خلال مفاوضات السلام بين الشمال والجنوب برعاية الإيقاد في الجولات المختلفة، ونقيب المحامين السودانيين، وعضو هيئة الدفاع عن الرئيس المخلوع عمر البشير خلال محاكمته بعد انتصار ثورة ديسمبر وإنهاء حكمه الممتد لثلاثة عقود.

صورة ضوئية لقرار وزارة التعليم العالي بسلطة قائد الجيش باعادة تشكيل لجنة الدراسات القانونية والتشريعية

لـ(ديسمبر) كلمة طالع ص (3)
البحث عن شرعية مفقودة

لجنة المعلمين تشكل لجاناً قانونية بالولايات لمواجهة الإجراءات التعسفية ضد عضويتها

عواصم: (ديسمبر)

أكدت لجنة المعلمين السودانيين استمرار إضراب منسوبيها لحين تحقيق أهدافهم المشروعة بتحسين أوضاع المعلمين، وأعلنت عن تشكيل لجنة قانونية في الولايات للتعامل مع الإجراءات التعسفية المتخذة تجاه قواعدها وعضويتها.

وقال الناطق الرسمي باسم لجنة المعلمين الأستاذ سامي الباقر لـ(ديسمبر) إن الإجراءات المتخذة ضد عدد من المعلمين بالتهديد أو الإجراءات العقابية كالتنقلات أو الإعفاء من المواقع «لن يحل الأزمة، بل سيزيد من تعقيدها»، وأضاف: «هذه الإجراءات لا تعبّر عن قوة الدولة، بل عن عجزها عن معالجة جذور المشكلة. ومحاولة كسر إرادة المعلمين، عبر النقل أو الضغط الإداري لن تنجح، لأنها تتعامل مع النتائج وتترك الأسباب قائمة»، مشيراً لوجود أساليب أخرى تعمل من أجل تحقيق ذات الغاية وتقويض تحرك المعلمين على رأسها إطلاق الوعود الزائفة، أو محاولة شق صف المعلمين وغيرها من الأساليب التي اعتبرها «عديمة النفع وبلا فائدة».

وكشف الباقر عن تكوين لجان قانونية في الولايات لمتابعة أي إجراءات تعسفية أو استهداف للمعلمين أو القيادات المدرسية، والتعامل معها عبر القنوات القانونية المتاحة بالتعامل مع الإجراءات التعسفية التي شملت النقل التعسفي أو الإعفاء من المهام الإدارية والإجراءات الأمنية من خلال استدعاء قادة الحراك لمكاتب جهاز المخابرات بعدة ولايات.

وأكد أن المعلمين لم يلجأوا لخيار الإضراب إلا بعد استنفاد كل فرص الحوار والمعالجة، مشدداً في ذات الوقت على استمرارهم في هذا الخيار حتى النهاية مهما كانت الضغوط لحين تحقيق المطالب المشروعة للمعلمين، وأردف: «القضية لم تعد مطالب مهنية فقط، بل أصبحت قضية عدالة ومستقبل تعليم كامل».

البنك المركزي يطالب من مستوردي النفط إيداع ذهب بقيمة 27 مليون دولار كضمانة

الخرطوم/ عواصم: (ديسمبر)

أعلنت حكومة سلطة قائد الجيش التي يترأسها كامل إدريس في اجتماع عقدته نهار يوم الجمعة الماضية دخولها رسمياً في عملية استيراد المشتقات البترولية بغرض «ضبط السوق والتحكم في سعر الصرف»، اعتباراً من تاريخ صدور القرار، على أن تتولى «جهات الاختصاص في وزارتي المالية والطاقة بالإضافة لبنك السودان المركزي والأمن الاقتصادي إنفاذ القرار».

وأصدر البنك المركزي بموجب هذا القرار ضوابط خاصة للشركات المستوردة للنفط يلزمها بإيداع ضمان لدى البنك المركزي عبارة عن 200 كيلو ذهب كشرط لاستصدار شهادة الضمان، وقدرت كمية الذهب تلك حسب مراقبين بما يعادل 27 مليون دولار أمريكي.

وشهدت أنحاء واسعة من مناطق سيطرة الجيش خلال الأسبوع الماضي تزايداً لأزمة الوقود المستمرة لعدة أسابيع والتي أحدثت ارتباكاً كبيراً في حركة النقل والشحن وتنقل المواطنين، بالتزامن مع ظهور وانتشار بيع الوقود في السوق السوداء بأكثر من سعره الرسمي.

ورأى مراقبون اقتصاديون أن قرارات حكومة إدريس وإجراءات البنك المركزي جاءت في الظاهر لضمان توفير المشتقات البترولية من خلال انسيابها وتوفيرها عبر الشركات الحكومية بشكل مباشر، عن طريق شركات لديها المقدرة والإمكانيات المالية وأبعاد المضاربين والسماسرة العاملين في هذا المجال الذين انخرطوا فيه بشكل مكثف خاصة بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021م، وبشكل أكبر بعد اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023م.

وطبقاً لأولئك المراقبين فإن الجزء الخفي من هذه الإجراءات هو ضمان احتكار سوق استيراد النفط لشركات مرتبطة بالجيش أو مجموعات على صلة به، على رأسهم هشام السوباط ومحمد إبراهيم العليقي وشخصيات مرتبطة بشبكات النظام البائد والحزب المحلول وأبرزها شركة «بترو نور» التي يمتلكها يوسف محمد الحسن صاحب مجموعة «كومون»، التي سبق أن منحت امتياز إدارة صالات الخاصة بمطار الخرطوم.

وأشار المراقبون إلى أن يوسف محمد الحسن ظل منذ ظهوره في المشهد الاقتصادي يمثل إحدى الواجهات المرتبطة بأجهزة ومؤسسات الحزب المحلول، وعلى رأسها منظومة الأمن الشعبي التي كان يشرف عليها كل من كمال عبداللطيف، ثم انتقلت إدارة الجهاز لعماد الدين حسين الذي ظهر في أحد التسجيلات المسربة لاجتماعات الداخلية لتنظيم الحركة الإسلامية التي بثت بعد انتصار ثورة ديسمبر مقدماً تنويراً للاجتماع بصفته غير المعلنة كمدير لجهاز (أ.ش)، وهو اختصار لجهاز الأمن الشعبي.

ولم تستبعد تلك المصادر أن يكون أحد أهداف ومقاصد هذه الإجراءات هو إبعاد الجهات المرتبطة بـ«المشتركة» عموماً وحركة العدل والمساواة التي يترأسها وزير المالية جبريل إبراهيم الذين تزايد نشاطهم في مجال استيراد المشتقات البترولية، خاصة بعد اندلاع الحرب ودخولاً في صراعات مع مجموعات مرتبطة بقائد الجيش، وتسبب هذا التنافس والتنازع في توتر العلاقات بين البرهان وجبريل، وكان أحد أسباب محاولات الأول إبعاد الثاني من موقعه الوزاري في مايو 2025م عند إعادة تشكيل الحكومة بواسطة كامل إدريس، حيث نجح الثاني في الحفاظ على موقعه الوزاري بعد ضغوط شديدة مارستها الحركات الموقعة على اتفاق جوبا للسلام أفضى لفوزها بأنصبتها الوزارية وممثليها السابقين والمرشحين.

تفاصيل ص (4).

مراقبون: مؤشرات بوجود نية لدى الدعم السريع للهجوم على الأبيض

عواصم: (ديسمبر)

تصاعدت دعوات محلية وإقليمية تحث طرفي الصراع والحرب في السودان لتجنيب مدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، وبيلات الحرب بعد تزايد المؤشرات الميدانية، طبقاً لمراقبين تحدثوا لـ(ديسمبر) أكدوا خلالها على وجود مؤشرات قوية تشير لوجود نية واضحة لقوات الدعم السريع للهجوم على مدينة الأبيض بعد إرسال تعزيزات تعمل من أجل حصار المدينة توطئة للهجوم عليها. في الوقت الذي نفت فيه منصات إعلامية مساندة للجيش أو متعاطفة معه تلك الأنباء واعتبرتها «مجرد دعاية إعلامية صادرة عن الدعم السريع ومناصريه وأعوانه». وطبقاً لأولئك المراقبين فإن تحركات وانتشار تلك الحشود حول الأبيض تزامن مع تكثيف الهجمات بالطائرات المسيرة على أهداف عسكرية ومدنية داخل المدينة أو على مقربة منها، امتدت حتى ولاية النيل الأبيض بغرض قطع الإمدادات العسكرية واللوجستية وعلى رأسها الوقود، وهو ما اعتبروه بمثابة «تمهيد لعملية الهجوم المتوقع حدوثه في أي لحظة»، طبقاً لقولهم.

في سياق متصل شهدت مدينة الأبيض، التي تضم مجموعات سكانية ومدنيين يقدرون بعشرات الآلاف نزوحا إليها من مناطق الحرب المختلفة خاصة من مناطق غرب كردفان التي تزايدت فيها المعارك العسكرية خلال العام الماضي، حركة نزوح عكسية بمغادرتها عقب وردود أنباء أشارت لقيام الدعم السريع بمحاصرة المدينة، مع تزايد استهداف المدينة ومحيطها بضربات جوية مكثفة باستخدام الطائرات المسيرة تركزت بشكل أساسي على محطات الوقود بالمدينة.

وصدرت دعوات من جهات محلية وأجنبية تناشد الطرفين بتجنيب المدينة والسكان المدنيين فيها ويلات الحرب والانتهاكات المروعة التي شهدتها عدة مناطق ومدن كانت مسرحاً للمواجهات المسلحة بين الأطراف المتحاربة في العاصمة الخرطوم أو ولاية الجزيرة أو الفاشر وغيرها، إلا أن استجابة الطرفين لتلك الدعوات لم تلقَ أي صدى أو اهتمام في ظل استمرارهما في عمليات التعبئة والتحشيد استعداداً لخوض المعارك بينهما.

فارس النور ينسلخ من الدعم السريع.. ومنظمات حقوقية تدعو الجيش لضمان محاسبة منشقين انضموا إليه

عواصم: (ديسمبر)

أعلنت قناتا (العربية) و(الحدث) نقلاً عن مصادر مطلعة قولها إن فارس النور، عضو المجلس الرئاسي وحاكم إقليم الخرطوم لدى السلطة التي يقودها قائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو «حميدتي»، قد انسلخ من تحالف «تأسيس» وقوات الدعم السريع في أحدث انسلاخ بصفوف الدعم السريع بعد اثنين من قادته الميدانيين هما اللواء النور القبة والعميد علي رزق الله السافنا.

وفي سياق متصل دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش» (HRW) القوات المسلحة السودانية إلى محاسبة قادة قوات الدعم السريع الذين انشقوا عنه وانضموا إلى الجيش السوداني لتورطهم في الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان. وقالت المنظمة في بيان صحفي الأسبوع الماضي إن القائدين علي رزق الله، المعروف بـ(السافنا)، واللواء النور أحمد آدم، المعروف بـ(النور القبة)، ينبغي أن يخضعا للتحقيق بشأن أدوارهما خلال العمليات العسكرية التي شهدتها دارفور.

وأوضحت المنظمة أن ولاية الجزيرة قد شهدت عمليات قتل ونهب واسعة وانتهاكات ضد المدنيين ارتكبتها قوات المنشق أبوعاقلة كيكل قبل وبعد انتقاله إلى صفوف الجيش، بما في ذلك عمليات قتل متعمدة بحق مدنيين. وحثت المنظمة الحقوقية الجيش السوداني على التعاون مع التحقيقات الإقليمية والدولية بشأن الجرائم المرتكبة في دارفور وفي مناطق أخرى من البلاد.

ولفتت المنظمة النظر إلى الصعوبات البالغة التي تكتنف تحريك دعاوى قضائية ضد منشقين يتمتعون عملياً بحماية وسلطة الدولة، وقالت «إن المسؤولين عن الجرائم الدولية الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان لا يُمنحون صك براءة لمجرد تغييرهم لمعسكرهم. وإن ضحايا الانتهاكات التي ارتُكبت تحت سلطة القادة العسكريين يستحقون العدالة، بغض النظر عن أي تحولات في التحالفات السياسية أو العسكرية ووضع حد لدوامات الإفلات من العقاب».

وأكدت المنظمة أن القانون الدولي يلزم السلطات السودانية بالتحقيق مع المسؤولين عن جرائم الفظائع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وملاحقتهم ومعاقبتهم، وأن أي عفو أو تدبير يمنحهم حصانة يتعارض مع هذه الالتزامات، وقد ينتهك حق الضحايا في الانتصاف والوصول إلى العدالة.

وأشارت المنظمة إلى أن مكتب الادعاء بالمحكمة الجنائية الدولية يواصل تحقيقاته في جرائم دارفور، لكن تفويضه يقتصر على الإقليم، بينما ترتكب انتهاكات خطيرة في مناطق أخرى من السودان. كما دعت المنظمة أعضاء «الائتلاف المعني بمنع الجرائم الفظيعة وتحقيق العدالة في السودان»، الذي تأسس في فبراير 2026 من قبل المملكة المتحدة وألمانيا وأيرلندا وهولندا والنرويج، إلى الدفع باتجاه توسيع ولاية المحكمة لتشمل كامل البلاد، ورفض أي عفو يمنح إفلاتاً من العقاب، وضمان أن تكون العدالة والمساءلة أولوية في أي مسار لإنهاء النزاع.

وختمت المنظمة بالقول «إذا كان هناك أي درس يجب تعلُّمه للتعامل مع الفظائع المستمرة في السودان، فهو أن تأجيل العدالة لن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف والفظائع. ويتعين على السلطات السودانية التحقيق مع القادة المشتقين ومحاكمتهم بحسب الاقتضاء على الجرائم الخطيرة، والتعاون مع التحقيقات الإقليمية والدولية المستقلة الجارية، بما في ذلك السماح بالوصول إلى الأدلة والضحايا والناجين».

ديسمبر
الخميس 18 يونيو 2026م
https://decembernews.com

وصول (197) أسرة إلى هامرا بمحلية الطينة في حركة نزوح جديدة

الطينة: (ديسمبر)

أعلنت غرفة طوارئ هامرا، بمحلية الطينة بولاية شمال دارفور، عن وصول (197) أسرة نازحة جديدة إلى المنطقة جراء الأحداث الأخيرة، ما أدى إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية، خاصة في مجال المياه والخدمات الأساسية. وقالت الغرفة إن تدفق الأسر الجديدة فاقم الضغط على الموارد المتاحة، مؤكدة أن الحاجة إلى توفير المياه ما تزال ملحة وتتطلب تدخلاً عاجلاً لضمان استمرارية الخدمات ومنع تدهور الأوضاع الإنسانية. فيما اختتمت غرفة طوارئ الطينة الأم، بمحلية الطينة بولاية شمال دارفور، مشروع توزيع المياه الصالحة للشرب على النازحين، والذي استمر لمدة ثلاثين يوماً متتالياً، بمعدل (200) برميل يومياً، بإجمالي بلغ (6000) برميل من المياه تم توزيعها على الأسر النازحة بالمواقع المستهدفة (A.B.C).

وذكرت غرفة طوارئ الطينة الأم، في بيان تلقت (ديسمبر) نسخة منه، أن التدخل لتوزيع المياه جاء استجابة للحاجة الملحة للمياه وسط آلاف النازحين الذين يواجهون ظروفاً قاسية، مشيرة إلى أن المشروع ساهم في تخفيف جزء كبير من معاناة الأسر التي كانت تقضي ساعات طويلة في البحث عن المياه، أو تضطر لاستخدام مصادر غير آمنة تعرض حياتها وصحتها للخطر، كما ساهم في تقليل مخاطر الأمراض

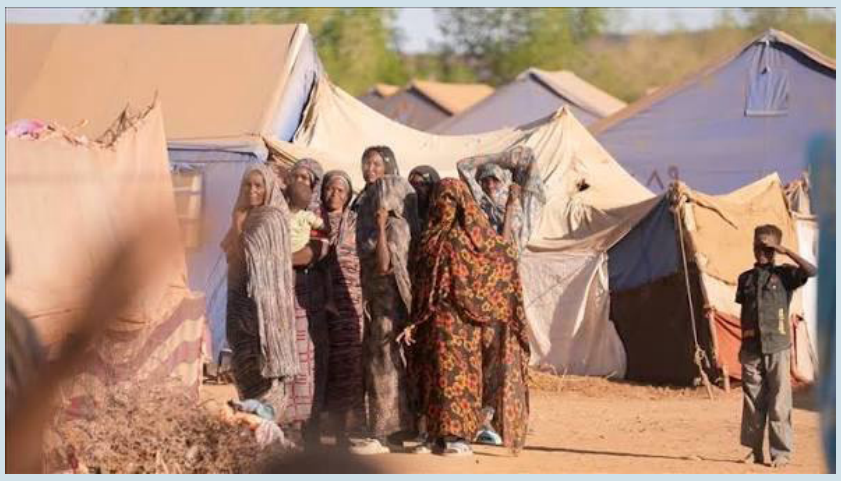

المرتبطة بتلوث المياه باستخدام مادة الكلور للتنقية وتطهير المياه. وأضاف البيان أن النازحين عبروا عن امتنانهم العميق لهذه الجهود الإنسانية التي استمرت دون انقطاع طوال الشهر، مؤكدين أن وصول المياه كان بمثابة شريان حياة لكثير من الأسر والأطفال وكبار السن، كما حملت رسائلهم كلمات شكر وتقدير لكل من ساهم في دعم المشروع وإنجاحه.

ويشير البيان إلى أنه ورغم الأثر الإيجابي الكبير الذي حققه المشروع، إلا أن الاحتياج للمياه ما زال قائماً وبصورة مقلقة، خاصة مع تزايد أعداد النازحين، مبيناً أن الأهالي وقيادات المجتمعات المستفيدة ناشدوا بعدم توقف هذه التدخلات الإنسانية، مؤكدين أن توقف الإمداد بالمياه سيعيد معاناة العطش ونقص الخدمات الأساسية من جديد، فيما ناشد مجلس غرف الطوارئ محلية الطينة المنظمات الإنسانية والجهات المانحة وأصحاب الأيادي البيضاء بسرعة التدخل لدعم واستمرار مشاريع المياه والتدخلات الإنسانية المنقذة للحياة حتى لا تجد الأسر النازحة نفسها أمام واقع أكثر قسوة في ظل استمرار الأزمة وتزايد الاحتياجات.

وقال المجلس إن معاناة النازحين لم تنتهِ بعد، وأضاف: «وما زال الأمل معقوداً على تضافر الجهود الإنسانية لإنقاذ الأرواح وصون كرامة المتضررين».

وذكر محمد يحيى مرسال، منسق غرف طوارئ محلية الطينة، في حديث خاص لـ(ديسمبر) أن عدد المستهدفين من مشروع توزيع المياه الصالحة للشرب على معسكرات النازحين (1500) أسرة و(7000) فرد تقريباً، موزعون على ثلاث معسكرات، مشيراً إلى أن دعم المشروع جزء منه من شباب المنطقة في الخارج وجزء الآخر من منظمة (ميد إير).

مبعوث الأمم المتحدة يدافع عن دور كينيا ويؤكد: إشراك دول الجوار «ضرورة عملية» لنجاح التسوية

هافيستو: الانتقال إلى الحكم المدني يتطلب دعماً إقليمياً ودولياً منسقاً

هلسنكي: (ديسمبر)

أكد المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان بيكا هافيستو أن كينيا لا تزال شريكاً مهماً في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إنهاء الحرب في السودان، رغم الاتهامات المتكررة من جانب القيادة العسكرية السودانية بأنها تتبنى مواقف أقرب إلى قوات الدعم السريع. وجاءت تصريحات هافيستو في وقت تتصاعد فيه النقاشات بشأن دور نيروبي في الوساطة الإقليمية، بعد استضافتها اجتماعات ولقاءات مرتبطة بأطراف سودانية مختلفة خلال الفترة الماضية، ومن بينها الاجتماع الثاني قوى إعلان المبادئ والاجتماع القيادي لتحالف «صمود».

وأوضح المسؤول الأممي في مؤتمر صحفي عقده بالعاصمة الفنلندية، هلسنكي، بتاريخ 7 يونيو 2026 أن كينيا والهيئة الحكومية للتنمية «إيقاد» قادرتان على مواصلة لعب «دور إيجابي وبناء» في أي عملية سلام مستقبلية، مشيراً إلى أن نيروبي تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى مركز دبلوماسي رئيسي يجمع الفاعلين السياسيين السودانيين وممثلي الحركات المسلحة ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن آلاف اللاجئين الفارين من الحرب.

وكشف هافيستو أنه عقد عدة اجتماعات في العاصمة الكينية مع شخصيات سياسية سودانية وقادة من الحركات المسلحة من بينهم ممثلون عن الحركة الشعبية لتحرير السودان. واعتبر أن هذه اللقاءات تعكس أهمية الحفاظ على قنوات الحوار المفتوحة وتوفير منصات محايدة يمكن أن تساعد على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.

وفي معرض حديثه عن الدور الإقليمي شدّد المبعوث الأممي على أن الدول المجاورة للسودان تُعد من أكثر الأطراف تأثراً بالحرب الدائرة. فهي تتحمل أعباء إنسانية كبيرة نتيجة تدفق اللاجئين كما تواجه تحديات أمنية واقتصادية متزايدة مرتبطة بتهريب الأسلحة والأنشطة غير المشروعة وعدم الاستقرار عبر الحدود. ومن هذا المنطلق أكد أن إشراك هذه الدول في جهود السلام ليس خياراً سياسياً فحسب، بل ضرورة عملية لضمان نجاح أي تسوية مستقبلية.

وتطرق هافيستو إلى الاتهامات المتعلقة بالدعم الخارجي للأطراف المتحاربة وتهريب الأسلحة إلى داخل السودان، مؤكداً أن الأمم المتحدة تتابع باستمرار التقارير الصادرة عن بعثات تقصي الحقائق والحكومات والمصادر الموثوقة الأخرى. لكنه أوضح أن مكتبه لا يملك صلاحيات التحقيق المباشر، وأن هذه المهمة تقع ضمن اختصاص هيئات أممية أخرى معنية بمراقبة العقوبات وحظر الأسلحة والانتهاكات المرتكبة خلال النزاع.

وفيما يتعلق بالجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الحرب أشار المبعوث إلى أهمية التنسيق بين مختلف الأطراف الدولية والإقليمية بما في ذلك مجموعة الرباعية وغيرها من الشركاء المؤثرين. وأكد أن التعاون الفعال بين هذه الجهات يمكن أن يسهم في توفير الضمانات الأمنية اللازمة وتهيئة الظروف المناسبة لإطلاق عملية سياسية شاملة.

كما شدد هافيستو على أن هناك توافقاً متزايداً بين العديد من القوى السودانية حول ضرورة الانتقال من الحكم العسكري إلى الحكم المدني. وقال إنه ناقش هذا الهدف بشكل مباشر مع قائد الجيش السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو. وأضاف أن الأمم المتحدة تواصل دعم المبادرات التي تمنح القوى المدنية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني دوراً أكبر في رسم مستقبل البلاد.

وزارة الإعلام تعيد إنتاج سياسات النظام البائد

الخرطوم: (ديسمبر)

استنكرت نقابة الصحفيين السودانيين إصدار وزارة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار استمارة إلكترونية إلزامية لتسجيل المواقع الإلكترونية، تضمنت طلب معلومات حساسة تمثل انتهاكاً صريحاً للحقوق والحريات، ومحاولة مكشوفة لإعادة إنتاج آليات القمع والسيطرة التي كان يمارسها النظام البائد بحق الصحفيين ووسائل الإعلام المستقلة.

وأكدت النقابة في بيان بتاريخ 11 يونو 2026 أن الاستمارة تشكل مخالفة صريحة للقانون والوثيقة الدستورية التي تكفل حرية العمل الصحفي وتحظر فرض أي قيود غير قانونية عليه، وأن الحديث عن أن الاستمارة تأتي في إطار «تنظيم العمل» استناداً إلى قانون الصحافة والمطبوعات حديث غير دقيق ولا سليم قانونياً، إذ لا يمنح القانون الحكومة الحق في إصدار مثل هذه الاستمارة.

واعتبر البيان أن الوزارة تكشف من خلال هذه الاستمارة عن تبنيها سياسة النظام البائد نفسها القائمة على دعم صحف بعينها عبر توزيع الإعلانات الحكومية وحرمان صحف أخرى، وهو ما كُرس لسنوات لمحاربة الصحف المستقلة، متهماً الوزارة بالسعي للسيطرة على الصحف ووسائل الإعلام والتحكم فيها عبر قبضة أمنية صارمة، واقتصادياً عبر احتكار مصادر التمويل وتوجيهها لخدمة مجموعات بعينها، وهي ذات الأدوات التي مارسها النظام السابق لتصفية الأصوات المستقلة.

وجددت النقابة رفضها القاطع لأي تدخل من الوزارة في العمل النقابي، باعتبار أن هذا التدخل يشكل خرقاً صريحاً لاتفاقيات العمل الدولية المصادق عليها من قبل السودان، والتي تنص بوضوح على حرية واستقلالية العمل النقابي، كما يتعارض مع مبادئ الحكم الديمقراطي الذي يفترض عدم تدخل السلطة التنفيذية في شؤون النقابات المستقلة.

وطالب بيان النقابة بسحب الاستمارة فوراً والتخلي عن أي محاولة لفرضها، وحذر من مغبة العودة إلى سياسات الماضي الأمنية والاقتصادية التي كبّلت الحريات وأفقرت الصحافة المستقلة، وأعلن رفضه لأي تدخل في الشأن النقابي، معتبراً ذلك خرقاً للاتفاقيات الدولية والتزامات السودان تجاه منظمات العمل الدولية.

ورفض البيان أي حديث عن «تنظيم» المهنة لا ينبثق عن حوار حر غير خاضع لاتجاهات الحرب وفي فضاء مدني، وأن الأولوية تظل لوقف الحرب والذي يعتبر مدخلاً ضرورياً وشرطاً أساسياً لصحافة حرة مستقلة مهنية تساعد في بناء مستقبل البلاد.

التيار الثوري الديمقراطي يحذر من «سلام روتانا»

عواصم: (ديسمبر)

حذرت الحركة الشعبية-التيار الثوري الديمقراطي من مغبة القبول بالحلول الهشة ومخاطر استمرار اختطاف الدولة وعودة الإسلاميين. وأكد المكتب السياسي للتيار الثوري الديمقراطي في اجتماعه بتاريخ 14 يونيو 2026 التزامه باستدامة السلام، والمواطنة بلا تمييز، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، والكرامة للجميع، ورفضه لمكافأة الإسلاميين، بعد أن فقد شعبنا كل شيء، وليس هناك ما يعوضه إلا السلام المستدام وإنهاء اختطاف الدولة.

ووفق البيان الصادر فإن الاجتماع خصص لتناول نتائج اجتماعات أديس أبابا للعملية السياسية واجتماعي نيروبي لإعلان المبادئ والمكتب التنفيذي لصمود، والتي شارك فيها التيار الثوري.

واعتبر المكتب السياسي أن مسار أديس-برلين يؤسس لسلام هش، بالنظر لأن تصميم الخماسية للعملية السياسية وعدم إتاحة الفرصة للمشاركة الفاعلة للجبهة المناهضة للحرب، والتعامل معها باستخفاف، خاصة في اجتماعات أديس الأخيرة وإسقاط إعلان الرباعية، سيؤدي إلى إغراق العملية السياسية، ويحولها إلى مسار شبيه بسلام روتانا الذي قاطعناه من قبل في قوى الحرية والتغيير.

ودعا التيار الثوري الديمقراطي تحالف «صمود» لعقد اجتماع موسع يراجع الموقف من العملية السياسية، كما دعا لتطوير إعلان المبادئ لجبهة مدنية وازنة لمناهضة الحرب، لكنه قرر في ذات الوقت عدم المشاركة في العملية السياسية الحالية والاجتماعات المصاحبة

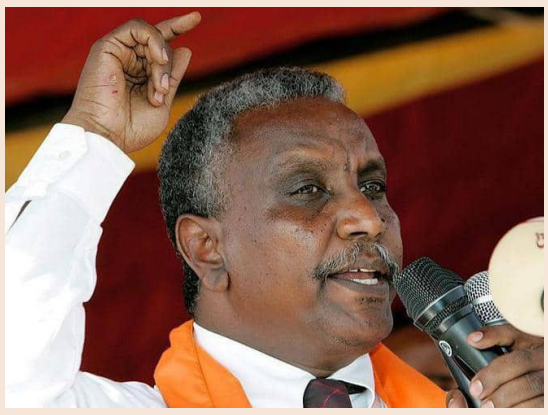

ياسر عرمان

لها التي تمت الدعوة إليها الآن، حتى تستعيد قوى الجبهة المناهضة للحرب زمام المبادرة وتتفق مع الخماسية على التصميم الذي يخدم شعبنا ويبعدنا عن طريق الحلول الهشة.

وشدد البيان على أنه من غير المقبول أخلاقيًا وسياسياً الانخراط في عملية سياسية لا تحرك ساكنًا تجاه مدن عظيمة يتم تدميرها وتشريد الملايين من سكانها، كما هو الحال في مثلث الموت: الأبيض-الدلنج-كادقلي، خصوصاً أن العملية السياسية الحالية غير مرتبطة بمخاطبة الكارثة الإنسانية والهدنة وحماية المدنيين، وهو المدخل الصحيح لوضع العملية السياسية على رجليها حتى لا تمشي مُكِبَّة على وجهها دون صراط مستقيم.

وأضاف البيان أن تصميم العملية السياسية مسؤولية الجبهة المناهضة للحرب ولا يجب تركه للخماسية، مبدياً أسفه للطريقة التي تعاملت بها الخماسية مع وفد القوى المناهضة للحرب باستهانة واستخفاف، لدرجة الإشارة إلى أن الباب «يطلّع جمل».

ونوه التيار الثوري الديمقراطي إلى أن العملية السياسية الحالية لم تأخذ التزامًا صريحًا ومباشرًا ومشتركًا من طرفي الحرب تجاه نتائجها وما يتمخض عنها، حتى تكون ذات نفع وجدوى، وحتى تكون عملية واحدة ذات مسارات متعددة، محذراً من احتمالات أن يتجه طرفا الحرب لاتفاق ثنائي يوفر لهما عدم المحاسبة وتكريس الاستبداد.

وجدد اجتماع المكتب السياسي التحذير من أن الحلول السريعة نذير شؤم بحروب قادمة وتسمح بعودة الإسلاميين بعد الاجتماعات التي تمت في تركيا وقطر والقاهرة وماليزيا بين أطراف من المجتمع الدولي والإسلاميين. معتبراً أن الحلول السريعة والهشة تمر عبر قناة الإسلاميين، أما الحلول المستدامة فهي التي تتطلب عدم مكافأتهم، بل محاسبتهم وإنهاء اختطاف الدولة.

السفراء الأوروبيون يفشِلون محاولة البرهان توظيف الاجتماعات معهم لشرعنة سلطته

الخرطوم: (ديسمبر)

أحبط السفراء الأوروبيون، الذين لبوا دعوة سلطة قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان وعدد من أركان سلطته، توظيف هذه المقابلات في مساعيه الخاصة بالحصول على شرعية واعتراف دولي بسلطته على البلاد غير المعترف بها، منذ تدبيره مع خصمه الحالي قائد قوات الدعم السريع انقلاباً عسكرياً على السلطة المدنية الانتقالية فجر يوم الاثنين 25 أكتوبر 2021م.

وطبقاً لوكالة الأنباء الرسمية «سونا» فإن وفد سفراء الاتحاد الأوروبي ترأسه رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالسودان ولفرام فيتر وبمشاركة ممثلين لدول فرنسا وألمانيا وجمهورية التشيك وصربيا وبلغاريا والمجر وآخرين.

وعقد الوفد الدبلوماسي الأوروبي، الذي زار الخرطوم لأول مرة منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023م، لقاءات بالخرطوم يومي الاحد والاثنين الماضيين مع كل من قائد الجيش البرهان ونائبه بالمجلس السيادي مالك عقار ورئيس حكومة سلطته الدكتور كامل إدريس، بحضور عدد من الوزراء عبر ثلاثة اجتماعات منفصلة.

وتلاحظ أن مستشار قائد الجيش للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية دكتور أمجد فريد كان حاضراً في لقاء عقار مع السفراء، وغاب فريد عن الاجتماع الذي عقده السفراء مع البرهان الذي اقتصر حضوره على وزير خارجية السلطة محيي الدين سالم، بينما شارك كامل إدريس بمعية وزراء (الخارجية، المالية، الحكم الاتحادي) في لقاء السفراء مع عقار، قبل أن ينخرطوا لاحقاً في اجتماع ثالث مع السفراء ترأسه كامل إدريس بمشاركة وزراء آخرين ممن لم يشاركوا أو يحضروا لقاء مالك عقار.

وأشار مراقبون إلى أن طلب كامل إدريس وعدد من الوزراء تنظيم لقاء مع السفراء بشكل منفرد بعد اجتماعهم مع قائد الجيش جاء ضمن ترتيبات هدفت لتوظيف هذه اللقاءات بغرض إظهار تلك اللقاءات وكأنها اعتراف دولي بسلطة قائد الجيش ومؤسساتها المختلفة، ونوه بعضهم لمشاركة كامل إدريس وأربعة وزراء من طاقمه الحكومي في اللقاء الذي عقده عقار مع أولئك السفراء.

وطبقاً لأولئك المراقبين فإن السفراء ووفدهم الذي ترأسه سفير الاتحاد الأوروبي بالسودان ولفرام فيتر تمكنوا من إفشال محاولة توظيف اللقاء لإظهاره بمثابة اعتراف بسلطة قائد الجيش ومؤسساته عبر وصف القاءات بأنها «مباحثات مع مسؤولين سودانيين» في التصريح الصحفي عقب لقاء البرهان، وهو التوصيف الذي جنّبهم الدخول في أي تعبير قد يفهم أو يستخدم لإظهار حدوث تغيير أو تبديل في الموقف الأوروبي من مسألة عدم شرعية مؤسسات الحكم بالسودان المنشأة بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021م، «وهو الأمر الذي أسهم في إحباط مخطط قائد الجيش لاستخدام الزيارة واللقاءات لشرعنة مؤسسات حكمه، خاصة في ظل تنامي نزاع الشرعية مع سلطة نيالا التي أعلن عنها الدعم السريع وحلفاؤه بتحالف تأسيس التي يترأسها قائد قوات الدعم السريع».

صورة تذكارية لقائد الجيش مع سفراء عدد من الدول الأوربية بالخرطوم منتصف الاسبوع الجاري

القرار الاقتصادي الأخير عند «جابر» أم «كامل»؟

الخرطوم/ بورتسودان: (ديسمبر)

مثّل الأسبوع الحالي ذروة الأزمات الاقتصادية لسلطة قائد الجيش بسبب مشاهد التراجع الكبير في الخدمات، في ظل تنامي قطوعات الكهرباء وما صاحبها من أزمة غير مسبوقة في الوقود، وتراجع كبير لسعر العملة الوطنية التي وصلت لمستويات غير مسبوقة من التدهور باقترابها من حاجز الخمسة آلاف جنيه، وهو ما سيجعل قيمة تحويل المائتين دولار أمريكي تقترب من تسجيل مليون جنيه سوداني، أو مبلغ «مليار جنيه سوداني» بالعملة القديمة المتداولة.

لكن في خضم هذا التدهور الاقتصادي برز واقع أعاد إحياء أجواء الصراعات بين مؤسسات السلطة حينما تصدر مشهد الأحداث الفريق بحري إبراهيم جابر في اجتماعين في كل من بورتسودان والخرطوم تطرقا لمعالجة الأوضاع والقضايا الاقتصادية، في ذات الوقت الذي عقدت فيه حكومة السلطة اجتماعاً يوم الجمعة أصدرت فيه عدداً من القرارات المتصلة بدخولها المباشر في استيراد المشتقات البترولية.

وشهد يوما الأربعاء والخميس 10 و11 يونيو الجاري، بكل من الخرطوم وبورتسودان، عقد الفريق بحري إبراهيم جابر لاجتماعات مرتبطة بالشأن الاقتصادي، حيث ترأس بالخرطوم يوم الأربعاء 10 يونيو الاجتماع الخاص ببحث تداعيات تراجع سعر صرف الجنيه مقابل العملات الاجنبية والذي شارك فيه كل من وزيري المالية والطاقة ومحافظة بنك السودان المركزي ومدير الأمن الاقتصادي، وخلص الاجتماع إلى إصدار جملة من التوجيهات والقرارات لكل من وزارة المالية، وزارة الطاقة والنفط، وبنك السودان المركزي لضبط واستقرار سعر الصرف، دعم استقرار الأسواق، وتحسين الأداء العام للاقتصاد القومي.

وشهد اليوم التالي الموافق الخميس 11 يونيو ببورتسودان ترؤس جابر لاجتماع مع وكيل وزارة الطاقة ومدير الإمدادات ومندوب جهاز المخابرات العامة بوزارة النفط، حيث جاء الاجتماع ضمن توجيهات الحكومة بتوفير السلع والمنتجات البترولية للمواطنين ووقف تدهور العملة الوطنية. وطبقاً لوكيل وزارة الطاقة المهندس علي عبدالرحمن، فإن الاجتماع قرر توجيه إنذار لبعض الشركات التي لم تلتزم باتفاقها مع الوزارة بتفريغ منتجات بترولية مما تسبب في نقص في المواد البترولية، مع تفعيل لجنة «التركيبة التسعيرية» بهدف تحديد أسعار بيع المنتجات البترولية بغرض منع المضاربات والعمل على استقرار الأسعار وتوحيدها في جميع المحطات.

شهد اليوم التالي بعد ظهر يوم الجمعة 12 يونيو الحالي إعلان حكومة سلطة قائد الجيش في اجتماعها الذي عقدته بعد ظهر نفس اليوم دخولها في عملية استيراد المشتقات البترولية بغرض «ضبط السوق والتحكم في سعر الصرف» اعتباراً من تاريخه، على أن تتولى «جهات الاختصاص في وزارتي المالية والطاقة بالإضافة لبنك السودان المركزي والأمن الاقتصادي إنفاذ القرار».

التداعيات والتطورات المرتبطة بالإجراءات الخاصة بالشأن الاقتصادي أعادت فتح ملف تداعيات الصراع العنيف على السلطات والصلاحيات ما بين اللجنة السيادية التي ترأسها جابر لإعادة تأهيل ولاية الخرطوم وما تلاها من صراع مع كامل إدريس، والذي انتهى بحل اللجنة السيادية وتسليم الأمر برمته لكامل إدريس الذي تولى رئاسة اللجنة بعد إصدار قائد الجيش قراراً بحل اللجنة التي يترأسها جابر.

وأشار مراقبون إلى أن تسارع وتيرة الاجتماعات وتتابعها ما بين الخرطوم وبورتسودان، وصولاً لعقد الجهاز التنفيذي لسلطة البرهان اجتماعاً بعد صلاة الجمعة، وهو يوم عطلة رسمية «أظهر قدراً من الصراع المسكوت عنه بين المستويين السيادي والتنفيذي لدى سلطة قائد الجيش»، ونوهوا إلى ظهور الصراع والتنافس على القرار الاقتصادي بشكله الراهن ما بين الرجلين، إلا أن التخوف الأكبر لهؤلاء المراقبين أن يترتب على هذا التنافس قرارات متضاربة ومتناقضة ستكون نتيجتها النهائية انهيار الأوضاع الاقتصادية بشكل أكثر سوءاً من الوضع الحالي.

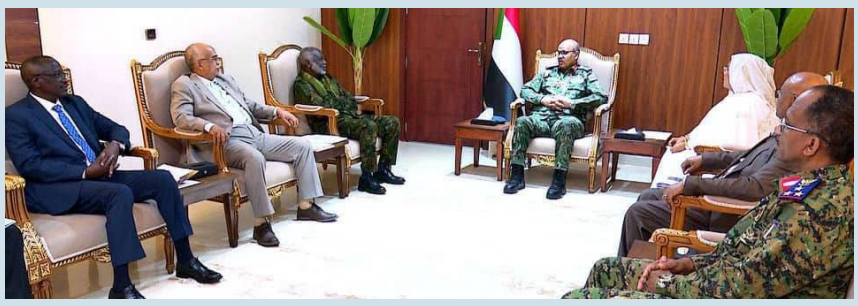

جابر خلال ترأسه اجتماع تداعيات تراجع سعر الصرف الذي عقد بالخرطوم يوم الأربعاء 10 يونيو الجاري

لـ(ديسمبر) كلمة

البحث عن شرعية مفقودة

كشفت منصة بلومبيرغ الإخبارية معلومات، جرى تأكيدها من 3 مصادر دبلوماسية إقليمية وأمنية سودانية، عن اتصالات أجراها الجيش السوداني مع الولايات المتحدة الأمريكية لإبلاغها بأنه قد «قلص مشترياته من الأسلحة الإيرانية وأنه لم يعد يعتمد على إيران في الحصول على الأسلحة»، في إطار سعيه لكسب دعم الولايات المتحدة في المحادثات المقبلة لإنهاء الحرب الأهلية، وإثبات أنه شريك موثوق به في السلام.

ومن الواضح أن جهود قائد الجيش اصطدمت بمنظور شامل للأزمة السودانية لدى الإدارة الامريكية، التي لا تفصل بين العلاقة مع طهران وقرارها إعلان جماعة الإخوان المسلمين في السودان (الحركة الإسلامية وجناحها العسكري كتائب البراء بن مالك) «منظمة إرهابية».

وأوردت منصة بلومبيرغ رد متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية قال فيها إن الإسلاميين في السودان ما زالوا على صلة بإيران. وأضاف «يواصل الإسلاميون السودانيون عرقلة الجهود الرامية إلى التوصل لوقف إطلاق النار لإنهاء الحرب الدائرة، ويقيمون علاقات مع الحكومة الإيرانية، بما في ذلك الحرس الثوري الإسلامي، ويتلقون منها دعماً فنياً». وأضاف المتحدث أن مقاتلي جماعة الإخوان المسلمين السودانيين ما زالوا يتلقون التدريب والدعم من الحرس الثوري الإيراني.

هذه التحركات تفسر التوتر المتصاعد بين الإسلاميين وقائد الجيش، الفريق عبد الفتاح البرهان، والحملات الإعلامية الواسعة التي تستهدفه في الآونة الأخيرة. فالحركة الإسلامية وفلول المؤتمر الوطني يعلمون تماما أن قائد الجيش لن يتوانى في التضحية بهم في مقابل مساومات قد تسمح ببقائه في قمة السلطة، وهو الهدف الوحيد الذي يعمل على تحقيقه.

قائد الجيش غير معنيّ بشرعية حكمه داخلياً، والتي تستند إلى بندقيته الباطشة بعد أن أضاعها بانقلاب 25 أكتوبر 2021، لكنه يستخدم كل الأسلحة المتوفرة في حوزته للضغط على المجتمع الدولي للحصول على شرعية وقبول دولي، ما يجرده من أهم أسلحة هجومه على القوى المدنية عبر اتهامها بالاعتماد على الخارج.

وقف الحرب بالنسبة للفريق البرهان ليس طريقا لإنهاء معاناة السودانيين بعد 3 سنوات من القتال، بل ورقة مساومة للبقاء في السلطة.

وبذات النهج، يستخدم المساعدات الإنسانية كوسيلة للضغط على العالم المهموم بالأوضاع الإنسانية للاعتراف بشرعيته، غير آبهٍ بتوسع المجاعة والجوع وانتشار الأمراض، فغاية البقاء في السلطة تبرر إزهاق أرواح عشرات الآلاف من السودانيين.

على نفس الطريق، جاء إعلانه عن حوار سوداني سوداني يسيطر على أطرافه وأجندته ومخرجاته ويقوده إلى تتويجه على رأس الدولة، كما صرح بذلك بعض مناصريه من دعاة الحرب. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يتزامن هذا الإعلان مع بدء جهود المجتمع الدولي والخماسية في تحقيق تقدم ملموس يفتح الطريق أمام حكم مدني ديمقراطي.

لكن الخبر الذي أوردته بلومبيرغ وزيارة وفد الاتحاد الأوروبي للخرطوم ولقائه بالبرهان أظهرا بوضوح أن المجتمع الدولي لديه أهداف واضحة: وقف الحرب، إيصال المساعدات الإنساني وحوار وطني شامل يستثني فلول النظام السابق ويقود إلى انتقال ديمقراطي بقيادة مدنية، وحرمان الأطراف العسكرية من أي مشاركة سياسية في المستقبل.

إذن مساومات قائد الجيش مع المجتمع الدولي، عبر تجزئة القضايا وربطها بمستقبله الشخصي، لم تجدِ في السابق، ولن تجديَ في المستقبل. وحتى لو نجح البرهان في إقناع المجتمع الدولي بالقبول بشخصه كأمر واقع، فإن ذلك لن يمنحه أي شرعية، لأن مصدر الشرعية في سودان اليوم هو ثوار ديسمبر وشعارات الثورة، حيث قمعت سلطة البرهان الحريات ووأدت السلام وأراقت ماء العدالة وأجهضت المدنية خيار الشعب.

لا للحرب.

سلطة قائد الجيش تقدر خسائر الحرب بـ771 مليار دولار

جنيف: (ديسمبر)

النائبة العامة خلال مشاركتها في جلسة حقوق الانسان بجنيف يوم الاثنين الماضي 15 يونيو 2026م

قدرت لجنة التحقيق الوطنية للتحقيق في جرائم وانتهاكات القانون الوطني والقانون الدولي الإنساني، التي شكلتها سلطة قائد الجيش، الخسائر الأولية للحرب بالسودان المندلعة منذ 15 أبريل 2023م بـ771 مليار دولار أمريكي «كتقدير أولي».

وقالت رئيسة اللجنة النائب العام لسلطة قائد الجيش، انتصار أحمد عبدالعال، خلال استعراضها التقرير المرحلي الخامس للجنة عند مخاطبتها مجلس حقوق الإنسان المنعقد بجنيف يوم الاثنين الماضي، إن عدد الدعاوى الجنائية المسجلة بلغ 149869 دعوى، من بينها 385 مقيدة ضد منسوبي القوات النظامية الذين رفعت عنهم الحصانة، فيما اكتملت التحريات في 21787 دعوى أحيلت للمحاكم، تم الفصل في 10417 قضية منها حتى الآن.

وأشار التقرير لتوثيق 2200 حالة اغتصاب، بجانب 14999 حالة احتجاز واختفاء قسري، أما حالات القتل فسجلت 30971 قتيلاً، بالإضافة إلى 44617 جريحاً.

وأظهرت هذه الأرقام تسجيل الجرائم المنسوبة للقوات النظامية بأقل من واحد في المائة، حيث مثلت 0,3% فقط، أما نسبة الدعاوى التي تم التحري فيها وأحيلت للمحاكم فمثلت 14,6% تم الفصل فيما يعادل 47,8% منها، والتي تمثل حوالي 7% من إجمالي البلاغات المدونة.

ونوه حقوقيون إلى أن عدم الفصل في أكثر من نصف القضايا المحالة للمحاكم يعد ضمن الأسباب المستخدمة لاستمرار وإطالة احتجاز المتهمين في السجون، خاصة الناشطين والعاملين في العمل الإنساني وقوى الثورة، الذين تم استهدافهم بالبلاغات الكيدية وعلى رأسها اتهامات «التعاون مع الدعم السريع».

مراقبون: التصدعات والخلافات الداخلية باتت المهدد الأكبر لطموحات البرهان المستقبلية

الخرطوم/ بورتسودان: (ديسمبر)

تزايدت وتيرة ومؤشرات التصدعات والصراعات وسط الكتلة الداعمة للجيش وقائده الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان خلال الاسبوع الماضي على عدة مستويات وأطراف متعددة، كان أبرزها الحملة الإعلامية والشعبية ضد القوات المشتركة بنشر أخبار وفيديوهات تظهر قيام منسوبين لها بالاعتداء على المدنيين وارتفاع الأصوات المطالبة بإخراج المشتركة من المدن، وعلى رأسها العاصمة الخرطوم، في ما يعد أخطر أوراق الصراع المستخدمة محاولة تفجير الصراعات بشرق السودان، التي يقوم بتنفيذها عناصر النظام البائد والحزب المحلول.

لم تقتصر الانقسامات والتصدعات على المستوى السياسي باختيار مجموعات سياسية الانخراط في اجتماعات الخماسية بأديس أبابا، أو قرار رئيس الكتلة الديمقراطية جعفر الميرغني المشاركة في اجتماعات أوسلو رغم اعتراض مكونات بالكتلة على مشاركته، ولكنها امتدت لصراع خفي في ما يتصل بمواقع النفوذ المالي من خلال إصدار قرارات تحجم من الشركات المستوردة للنفط، بوضع اشتراطات جديدة من قبل البنك المركزي، حيث ظلت قضية السيطرة على سوق توريد النفط ضمن ملفات الصراعات البعيدة من الأضواء بين الشركات التابعة للجيش وواجهات اقتصادية مرتبطة بقائد الجيش وعناصر من الحزب المحلول وفئة منتسبي المشتركة عموماً وحركة العدل والمساواة على وجه الخصوص، الذين انخرطوا في العامين الماضيين في عمليات استيراد المشتقات البترولية. حيث اعتبر مراقبون تحدثوا لـ(ديسمبر) أن هذا الملف بات يعد «عظم ظهر» صراع الأطراف المتجاذبة وسط المجموعات المساندة للجيش.

ولفت المراقبون النظر لعدة تحولات باتت تعتري علاقة قائد الجيش ببعض المجموعات المتحالفة معه، مستدلين بحديثه في منطقة العيلفون هذا الأسبوع الذي اتهم فيه جهات «لم يسمها بتعمد خلق أزمة الوقود الحالية»، وربطوا هذا الأمر بأزمات متتابعة خلال ذات الأسبوع بدأت بتصعيد قضية الخلاف بين أحد مستنفري كتائب الإسلاميين وضابط بأم درمان بعد ضرب الثاني للأول عقب رفضه تعليمات الارتكاز الأمني بالتوقف.

لكنهم أشاروا، في ذات الوقت، لبداية تصعيد جديد منذ صباح أمس الأربعاء بانخراط جهات وأشخاص محسوبين على الحزب المحلول في حملة مناهضة للتوصيات الصادرة عن لجنة تقييم ودارسة الأوضاع بالخدمة المدنية، وتوصيتها الخاصة بالاستغناء عن 80 ألف موظف من 17 مؤسسة حكومية، وشروعهم في حملة تعبوية مناهضة لهذا القرار، ودعا بعضهم لمجابهة هذا القرار والتصدي له «شعبياً وجماهيرياً».

وطبقاً لأولئك المراقبين فإن وتيرة الصراعات والتباينات الحالية داخل المعسكر الداعم للجيش تظهر تململاً واضحاً من قبل المجموعات المتناقضة والمتباينة المنخرطة فيه، في ظل فقدانها لأي توجهات إستراتيجية برامجية وسط تنافس حاد سياسي واقتصادي بين مكوناته، معتبرين أن مآلات الأوضاع تظهر تنامي مؤشرات الصدام السياسي بين هذه المكونات بعضها ببعض، والتي لا تزال منخرطة في صراعاتها دون اكتراث للتحديات العسكرية التي باتت تواجهها خاصة في شمال كردفان والنيل الأزرق. ومضى بعضهم للقول إن المشهد يظهر بعض الأطراف وكأنها في انتظار انتكاسات عسكرية أو خدمية لصالح استخدامها في تعميق الصراعات الداخلية وتوظيفها لتعزيز المواقف.

ونوهوا في ذات الوقت إلى أن أحد أكثر الملفات خطورة التي يتم استخدامها في إطار هذا الصراع هو المرتبط بزيادة التوتر في شرق السودان ودفعه صوب مواجهات عنيفة وسط مكوناته الاجتماعية، وإدخال الإقليم في أتون صراعات ومواجهات مسلحة، معتبرين أن هذا المخطط يتم تنفيذه بواسطة العناصر المحسوبة على النظام البائد وحزبه المحلول.

واعتبر أولئك المراقبون، الذين تحدثوا لـ(ديسمبر)، أن التفكك الحالي للجبهة المساندة لقائد الجيش والتراجع المريع في الخدمات وضعف الأداء التنفيذي وزيادة وتيرة الخلافات وارتفاع الأصوات الناقدة للأوضاع من قبل الحلفاء باتت كلها تشكل أكبر جبهة ضغط تواجه البرهان، وتمثل التهديد الجدي لتطلعاته في الاستمرار بالحكم، رغم تمتعه بدعم بعض الأطراف الإقليمية التي لا تزال تبذل جهوداً حثيثة لمنحه المشروعية الخارجية والداخلية.

بنك السودان في ثقب الوقود الأسود

تقرير: (ديسمبر)

ارتباك وتنافس في أروقة السلطة

«إيداع 200 كيلوغرام من الذهب عيار 21 كشرط أساسي للحصول على شهادة استخراج رخص استيراد المحروقات». جاء هذا القرار في أجواء أزمة وقود خانقة، ضاعفت من معاناة المواطنين في السودان، كما جاء في أعقاب إعلان سياسات جديدة تتعلق باستيراد الوقود، تتمحور حول احتكار استيراد المحروقات للحكومة عبر وزارة النفط والطاقة ووزارة المالية. فقطاع النفط يشهد منذ اندلاع الحرب منافسة شرسة بين شركات القطاع الخاص، المرتبطة بقيادات حكومة الأمر الواقع من قيادات الجيش، ومؤخراً انخرطت منظومة الصناعات الدفاعية – المؤسسة التي تستثمر أموال الجيش – في استيراد الوقود عبر واجهات من بينها شركة (بترو نور)، التي يديرها يوسف محمد الحسن الشهير بـ(يوسف كومون).

رجال الأعمال يصممون القرارات لصالحهم

أبان القرار عن ارتباك واضح في قرارات حكومة رئيس الوزراء المعين كامل إدريس، ويكفي أن المسافة الزمنية الفاصلة بين قرار الحكومة باستيراد النفط وقرار بنك السودان، الذي أعاد الاستيراد للقطاع الخاص، أقل من (48) ساعة، وكلا القرارين يتجهان عكس اقتصاد السوق أو السوق الحر الذي تتبناه الحكومة. القرار جرى تفسيره وفق كثيرين على أنه «احتكار جديد»، يغلق باب استيراد الوقود في وجه الشركات الصغيرة أو الشركات غير المرتبطة بقطاع التعدين لصالح شركات كبرى، أو بالأحرى تحالفات كبرى بين مصدري ذهب ومستوردي وقود. والأخطر أن هذه الشركات التي سوف تحتكر الاستيراد ستجد الفرصة أمامها مواتية للتحكم في الأسعار.

وفي مستوى آخر يرى محللون اقتصاديون أن الحكومة لم تكن في حاجة للقرارات الأخيرة، وكان يمكنها الشروع في استيراد الوقود فوراً إلى جانب شركات الاستيراد، إن كانت سياستها تستهدف التأثير في السوق والتحكم في أسعار بيع للمستهلك، لأن الحكومة هي أكبر مستهلك وخاصة في ظرف الحرب واستهلاك الجيش. إلا أننا لا يمكن أن نغضّ الطرف عن العلاقات المزدوجة والمتشعبة بين رجال الأعمال، أصحاب شركات استيراد الوقود، وقادة الحكومة من ضباط الجيش.

السودان يعيش أزمة وقود حادة، ينظر إليها البعض على أنها من صنع شركات الاستيراد نفسها، في محاولة للحصول على مزيد من الأرباح، وربما هذا ما لمّح إليه قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في خطابه للمواطنين في منطقة العيلفون، عندما قال «إن هناك جهات وراء الأزمات» وطلب من الشعب الصبر.

أزمة الوقود بمثابة ثقب أسود يصعب الخروج منه. وهي في واقع الأمر نتيجة تشوهات اقتصادية عميقة ناتجة عن السياسات التي اتبعتها حكومة الأمر الواقع بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، في سعيها لتعويض ما فقدته من دعم خارجي ومساعدات دولية توقفت عقب الانقلاب مباشرة، وكان لها تأثير على سعر الصرف الذي بدأ في زيادة كبيرة مقابل الجنيه، لتجد حكومة الأمر الواقع مجبرة على طباعة النقود وإسناد استيراد السلع الأساسية لمجموعة مقربة من رجال الأعمال في مقدمتهم شركات رجل الأعمال هشام السوباط ومحمد إبراهيم العليقي وعمر النمير، صاحب شركة (فيض النعم)، الذي تمت تسميته في فترة سابقة مستشاراً اقتصادياً لمجلس السيادة.

القرار جرى تفسيره على أنه «احتكار جديد»، يغلق باب استيراد الوقود في وجه الشركات الصغيرة أو الشركات غير المرتبطة بقطاع التعدين لصالح شركات كبرى.. والأخطر أن هذه الشركات التي سوف تحتكر الاستيراد ستجد الفرصة أمامها مواتية للتحكم في الأسعار

اخسر لكي تربح أكثر

عنصر آخر عمّق الأزمة الاقتصادية وهو الفساد الذي انسحبت آثاره فوراً على قطاعين رئيسيين في السوق المحلي والدخل القومي، هما قطاع الذهب والوقود، وكان للقطاعين في ظل بيئة الفساد انعكاس كبير على قيمة العملة المحلية. خلق هذا الوضع ارتباطاً وثيقاً بين صادر الذهب واستيراد الوقود، ولما كانت أرباح استيراد الوقود، الذي احتكر لرجال أعمال وشركات بعينها، كبيرة لم يترددوا في «كسر» أسعار الذهب، وقال أحد المستثمرين العاملين في المجالين معاً «نبيع كيلو الذهب في دبي بخسارة ألف دولار ولكن نعوض ذلك في باخرة وقود».

بعد تشبع سوق الوقود واحتجاج شركات استيراد صغيرة، إضافة إلى خلافات بين النافذين في الدولة من القيادات العسكرية وبعض رجال الأعمال، في ظل كل ذلك أصدرت وزارة النفط في أغسطس 2025 قرارات تقضي بتحديد قوائم الشركات التي يحق لها الاستيراد، وسبق أن أصدرت ذات القرار في شهر مارس إلا أنها لم تتمكن من تنفيذه، واستمر رجال أعمال وشركات يحتكرون استيراد النفط وصادرات الذهب في ظل ضعف رقابة السلطات وعجزها عن اتخاذ خطوات تمكنها من توفير سلعة الوقود والحد من تهريب الذهب والحفاظ على العملة المحلية من التدهور.

أزمة الوقود الحادة التي يعيشها السودان ينظر إليها البعض على أنها من صنع شركات الاستيراد نفسها للحصول على مزيد من الأرباح.. وربما هذا ما لمّح إليه الفريق عبد الفتاح البرهان في خطابه للمواطنين في منطقة العيلفون

المنظومة.. تجارة خلف الواجهات

دخول منظومة الصناعات الدفاعية التي يديرها الفريق أول ميرغني إدريس المقرب من البرهان كان له أثر سلبي على السوق، خاصة تقارب دخولها في سوق الوقود مع صدور قرار حظرها من الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك كانت مجبرة على التعامل مع واجهات من خلف ستار. وتشير مصادر عليمة أن شركة (بترو نور)، التي يديرها يوسف كومون، في مقدمة هذه الشركات، وتعد الشركة الأكبر في استيراد الجازولين والفيرنس أكبر المشتقات البترولية المستهلكة في الجيش والقطاع الحكومي. تمارس (بترو نور) أعمالها من سلطنة عمان بعد أن كان مقرها في الإمارات العربية، ولها شركة خارجية اسمها (فيفيان) كانت مسجلة في الإمارات لكنها انتقلت مؤخراً إلى سلطنة عمان، وتدير عمليات بأكثر من (120) مليون دولار شهرياً، ومؤخراً أصبح التنسيق بينها وبين شركات هشام السوباط على مستوى عال، وقال المصدر «علاقة ميرغني إدريس بـ(يوسف كومون) وعلاقة هشام السوباط بالبرهان سهلت التعاون بين (بترو نور) وشركات السوباط في استيراد الوقود».

وخلاصة القول إن أزمة الوقود الحادة التي تعيشها البلاد نتاج تشوهات اقتصادية رافقت حكومة الأمر الواقع منذ انقلاب 25 أكتوبر 2021، وتعمقت بسبب الحرب التي زادت التشوهات الاقتصادية وضاعفت من استهلاك الحكومة للنقد الأجنبي والصرف على الحرب، إلى جانب تردي الأداء الحكومي إلى مستويات غير مسبوقة، وكذلك انتشار الفساد المؤسسي، وكل ذلك يؤشر إلى استمرار الأزمة وتفاقمها، وما القرارات المتخبطة التي تصدر عن حكومة كامل إدريس وبنك السودان معاً إلا أحد تجلياتها.

شباب السودان من لم يمت بالحرب مات غرقاً

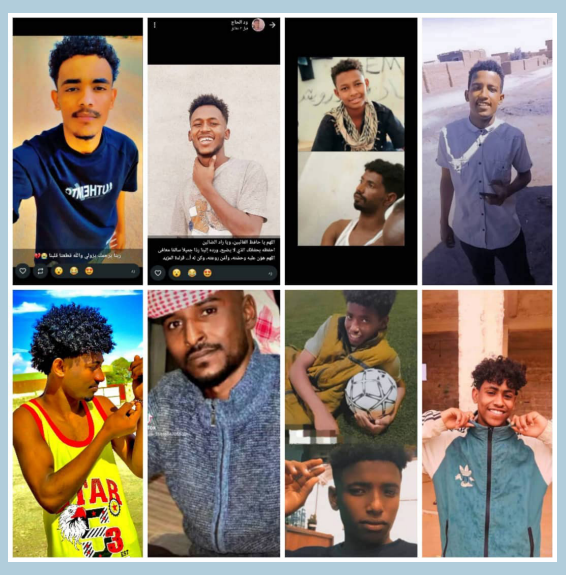

القسم السياسي: (ديسمبر)

تناثرت صور شباب في مقتبل العمر على صفحة قرية السديرة الشرقية، وكتب تعليقاً عليها «فاجعة.. لاحول ولاقوة إلا بالله». وعندما تعلم أن هؤلاء الثمانية ماتوا دفعة واحدة غرقاً في البحر، وهم يحاولون العبور إلى أوروبا عبر الأبيض المتوسط في قوارب من مطاط رقيق وهواء.

ووفقاً لما أوردته منصة السديرة الشرقية على موقع فيسبوك يوم 14 يونيو 2026، فإن الضحايا هم: محمد عمر بابكر، محمد عابدين، أحمد أنور حسين، عمار أبو عبيدة، علي حسن الأمين، زائد يوسف، محمد حيدر، وحسن خالد.

الحادثة، وكما جاء في بيان حزب الأمة القومي، تعكس بوضوح حالة اليأس التي تكتنف شباب السودان بعد أن قضت الحرب على مستقبلهم وآمالهم وطموحاتهم وحولتها إلى رماد.

عندما تتساوى الحياة والموت في بلد يصبح ركوب المخاطر لدى الشباب أمراً هيناً، وخوف الموت ليس كما هو في المعيشة الطبيعية، وشباب السديرة الثمانية احترقت بلادهم وبات أفق الحياة فيها أكثر ضيقاً من فتحة (نشنكة) بندقية الكلاشينكوف، ومن سخرية القدر بات الكلاشينكوف في بلاد هؤلاء الغرقى السلاح الذي يختزل الحياة والموت معاً.

محمد عمر ومحمد عابدين ورفاقهم ليسوا وحدهم من ساوت الحرب عندهم بين الموت والحياة. فهناك مئات وآلاف من شباب السودان يتطلعون إلى فرصة أبناء السديرة الشرقية، وكلنا رأيناهم تطاردهم السلطات في ليبيا ومصر وغيرهما من بلاد الدنيا. وقد يتبادر إليك أن حادثة شباب السديرة ستدفعهم للتراجع من ركوب قوارب المطاط الهوائية، لا وألف لا، لأن من تتساوى عنده الحياة والموت لن تثنيه حادثة الغرق، فمفارقة الدنيا كلها ضمن الحساب ومن بين الاحتمالات إن لم تكن الخيارات والأماني.

الحرب وقودها الشباب؛ تتخطفهم آلتها القاتلة، أو تسحقهم تداعياتها، تتركهم للضياع والفراغ وانسداد الأفق، وكلنا نسمع ونرى ضبطيات المخدرات في بورتسودان وفي شندي والخرطوم وفي الجزيرة، ورأينا شباب السودان في بلدان النزوح هائمين على وجوههم على غير سبيل وبلا عمل، أرواحهم تالفة وآمالهم مسحوقة، وعيونهم مليئة بالغضب والخوف والمجهول.

ولم تصدر الجهات الرسمية السودانية حتى الآن بياناً بشأن الحادثة، فيما لا تزال أسر الضحايا تعيش حالة من الصدمة والحزن العميق بعد فقدان أبنائها في هذه الفاجعة الإنسانية المؤلمة.

لهم الرحمة ولذويهم الصبر الجميل، وبلدهم السودان يغشاه السلام والاستقرار.

الانتقال من جديد

كيف يتحدث البرهان عن مستقبلٍ كان أحد صُنّاع أزماته؟

خاص: (ديسمبر)

بعد سبع سنوات قضاها في قمة السلطة، لا يزال قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان يتحدث بلغة رجل يطل على المشهد للمرة الأولى. فالدعوة إلى حوار سياسي شامل يقود إلى انتقال مدني ديمقراطي كانت ستُقرأ بوصفها مبادرة تأسيسية لو جاءت من معارض عاد من المنفى، أو من فاعل سياسي جديد. غير أنها تصدر هذه المرة عن الرجل الذي لم يكتفِ بمراقبة أزمات المرحلة الانتقالية، بل كان أحد أبرز الأطراف التي أسهمت في تشكيل مسارها.

عبدالفتاح البرهان

وجدي صالح

شريف محمد عثمان

وهم التجديد

في كل مرحلة من مراحل الأزمة السودانية، يظهر وعدٌ بعملية سياسية جديدة. بعد سقوط البشير قُدِّمت الشراكة المدنية العسكرية بوابةً للانتقال، فلما تعثرت جاء «تصحيح المسار»، فلما انتهى إلى الحرب أصبح الحل حواراً سياسياً جديداً. حتى ليبدو أن العناوين وحدها هي التي تتبدل، فيما تظل الفكرة الأساسية تدور في الحلقة ذاتها منذ سنوات.

ومنذ عام 2019 تعاقبت الوثائق الدستورية والاتفاقات والتفاهمات، لكن النتيجة النهائية لم تكن انتقالاً مستقراً، بل حرباً أعادت طرح الأسئلة نفسها بصيغة أكثر عنفاً. وتظل تجربة «حوار الوثبة»، الذي أطلقه البشير عام 2014، حاضرةً بوصفها نموذجاً تحذيرياً لما تنتهي إليه المبادرات التي تفتقر إلى إرادة حقيقية.

البرهان الذي يرفض «حوارات العواصم» يقود حرباً أصبحت واحدة من أكثر الحروب تدويلاً في المنطقة

في هذا السياق، لا يرى القيادي في حزب البعث العربي الاشتراكي وجدي صالح في حديثه لـ(ديسمبر) أن ما جرى كان سلسلة أخطاء متراكمة فحسب، بل مساراً ذا منطق داخلي. فعدم إيمان القيادات العسكرية بالتحول الديمقراطي، إلى جانب طموحاتها السياسية ومصالحها المرتبطة بالسلطة، دفعها إلى وضع عراقيل أمام الحكومة المدنية الانتقالية وتعطيل قراراتها، بهدف إظهارها عاجزةً عن إدارة المرحلة وتهيئة الأجواء للانقلاب.

ويضيف صالح أن هذه المساعي تُوجت بانقلاب 25 أكتوبر 2021، الذي عدّه نقطة تحول أدت إلى تفاقم الأزمة ومهّدت الطريق للحرب الدائرة حالياً، مستشهداً بتصريحات سابقة للبرهان بشأن دور المؤسسة العسكرية التي فسّرها الكثيرون كمحاولة لفرض وصاية على الدولة والشعب. ويرى صالح أن هذا النهج يمثل امتداداً لإشكالية العلاقة بين العسكر والسلطة السياسية منذ الاستقلال، وأن وقف الحرب يجب أن يكون الخطوة الأولى نحو حوار جاد يفضي إلى تحول ديمقراطي مستدام، عبر حصر دور الجيش في مهامه المهنية وانسحابه من النشاطين السياسي والاقتصادي، وإنهاء ظاهرة تعدد الجيوش.

كمال عمر

إدارة الوقت

ما يمنح دعوة البرهان للحوار وزنها السياسي ليس ما تقوله فحسب، وإنما اللحظة التي اختار أن تُطرح فيها. فالحرب لم تنتهِ بعد، وجبهات القتال ما تزال مفتوحة في أجزاء واسعة من البلاد، فيما يعيش ملايين السودانيين بين النزوح واللجوء، وتبقى مناطق واسعة خارج السيطرة الكاملة للجيش. ومع ذلك جاء الإعلان في ظرف مختلف نسبياً؛ فبعد المكاسب العسكرية التي حققتها القوات المسلحة في الخرطوم ووسط البلاد، باتت المؤسسة العسكرية تتحرك بقدر أكبر من الثقة، الأمر الذي يدفع كثيرين إلى قراءة المبادرة باعتبارها محاولة لإضفاء إطار سياسي على تحولات الميدان أكثر من كونها مراجعة للمسار الذي قاد إلى الحرب.

لكن هذه المقاربة تواجه اعتراضات واسعة. إذ يشدد الناطق باسم القوى المدنية المتحدة نجم الدين دريسة في حديثه لـ(ديسمبر) على أن وقف إطلاق النار ليس نتيجةً للحوار، بقدر ما هو شرط سابق عليه، معتبراً أن الحرب الجارية لا يمكن حسمها عسكرياً أصلاً. ويؤكد دريسة أن العمل العسكري يظل وسيلة لتحقيق أهداف سياسية وليس غاية في حد ذاته . وهو موقف يتناقض مباشرة مع منطق إطلاق حوار في ظل استمرار القتال، ويضع معياراً واضحاً لجدية أي مسار مقبل.

مفارقة السيادة

يستند البرهان في دعوته إلى فكرة تبدو بديهية في ظاهرها، وقد عبّر عنها صراحةً بالقول إن العملية السياسية «شأن سوداني خالص» تتم داخل السودان وبإرادة السودانيين، مُرحِّباً بكل دعم «يحترم سيادة البلاد». وهو تأطير يضع مسبقاً سقفاً على طبيعة أي دور خارجي مقبول.

غير أن الحرب نفسها تجاوزت منذ وقت طويل حدود التعريف الذي يقدمه البرهان للعملية السياسية. فمنذ أبريل 2023 تحولت الأزمة إلى ساحة تتقاطع فيها مصالح إقليمية ودولية متعددة، من أمن البحر الأحمر إلى شبكات الذهب والهجرة والنفوذ الجيوسياسي. وحتى مسارات التفاوض توزعت بين منابر وعواصم مختلفة، فيما تواصل الآلية الخماسية - التي تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإيقاد والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي - مشاوراتها مع طيف سياسي أوسع مما تتوجه إليه دعوة البرهان.

ويرى القيادي في تحالف القوى المدنية الديمقراطية (صمود) شريف محمد عثمان في حديثه لـ(ديسمبر) أن الحديث عن عملية سياسية معزولة عن التأثيرات الخارجية لا ينسجم مع واقع الحرب، ولذلك يعتبر المبادرة الرباعية من أبرز المسارات المطروحة، لأنها تنطلق من الإقرار بأن الأطراف الخارجية الأكثر تأثيراً جزء لا يمكن تجاوزه من أي معالجة جادة.

ويعتبر عثمان أن جذور الأزمة ترتبط بوجود جماعات مسلحة متعددة تتنافس على السلطة والموارد عبر القوة العسكرية، وأن معالجة هذا الاختلال البنيوي تتطلب تسوية سياسية شاملة تأخذ بعين الاعتبار تشابك المصالح الإقليمية والدولية، بدلاً من السعي لاستبعاد دورها الذي بات واقعاً مفروضاً. وبذلك لا تبدو الأزمة مجرد خلاف حول مكان انعقاد الحوار، بل خلافاً أعمق حول من يملك شرعية تعريف السودان الجديد.

نجم الدين دريسة

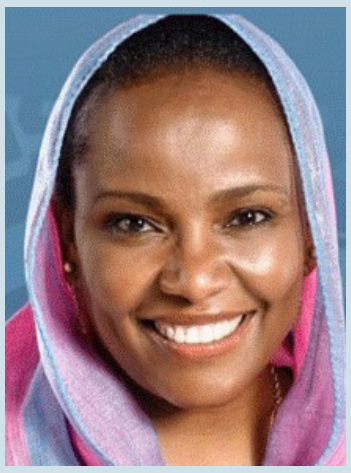
اسماء النعيم

أزمة التمثيل

غير أن التحدي لا يتعلق فقط بمن يدعو إلى الحوار، بل بمن يمكنه الادعاء أنه يتحدث باسم السودان أصلاً. فالحرب التي دخلت عامها الرابع أعادت تشكيل الخريطة السياسية والاجتماعية للبلاد. ملايين النازحين واللاجئين، ومناطق واسعة خارج سيطرة الحكومة، وقوى سياسية ومدنية أعادت تنظيم نفسها داخل السودان وخارجه، جميعها عوامل تجعل سؤال التمثيل أكثر تعقيداً مما كان عليه قبل الحرب.

وترى المنسق العام لمبادرة نداء سلام السودان الدكتورة أسماء النعيم في حديثها لـ(ديسمبر) أن أي عملية سياسية تتجاوز الأطراف الفاعلة في المشهد أو تتجاهل القضايا التي فجرت الأزمة ستواجه صعوبة في إنتاج سلام مستدام. ويتقاطع هذا مع موقف دريسة الذي يعتبر أن أي عملية جادة لا يمكنها تجاهل القوى الفاعلة فعلياً في الميدان، بما فيها قوات الدعم السريع وتحالف (تأسيس).

والحرب لم تُضعف مؤسسات الدولة وحدها، بل أضعفت أيضاً أطر التمثيل السياسي التقليدية، وأفرزت فاعليات جديدة من غرف الطوارئ وشبكات النازحين واللجان المجتمعية تولّت أدواراً عجزت الدولة عن القيام بها. لذلك لا تبدو المشكلة محصورة في ترتيب المقاعد حول طاولة الحوار، وإنما في السؤال الأسبق: من الذي يملك تفويض التحدث باسم السودانيين اليوم؟.

سؤال الشرعية

لكن الجدل حول الحوار لا يتوقف عند توقيته أو المشاركين فيه. فهناك سؤال أكثر حساسية يظل حاضراً في خلفية النقاش كله: من يملك شرعية إطلاق عملية سياسية جديدة؟.

من الناحية العملية يسيطر البرهان على مؤسسات الدولة الرسمية، ويقود الجيش الذي استعاد الخرطوم ووسط البلاد. لكن الشرعية السياسية لا تُقاس بالسيطرة وحدها في بلد يدخل عامه الرابع من الحرب، ويحمل إرثاً طويلاً من النزاعات حول مصدر السلطة ومن يملك حق ممارستها.

ويتقاطع مع هذا الطرح رأي القيادي في المؤتمر الشعبي كمال عمر، الذي يؤكد في حديثه لـ(ديسمبر) أن التناقض لا يقتصر على البرهان وحده، بل يمتد إلى محيطه المباشر: فالبرهان ونائبه السابق حميدتي كانا جزءاً من منظومة الحكم التي قادت البلاد إلى الوضع الراهن، وهو ما يجعل الدعوة الحالية امتداداً لمحاولات سابقة هدفت إلى إعادة إنتاج شرعية السلطة لا إلى تسوية سياسية حقيقية. ويعرب عمر عن تخوفه من أن يتحول الحوار الحالي إلى آلية لإضفاء الشرعية على الحكم العسكري بدلاً من معالجة جذور الأزمة، مشدداً على أن أي حوار حقيقي ينبغي أن يُدار في ظل سلطة انتقالية مدنية تضمن إبعاد المؤسسة العسكرية عن العملين السياسي والاقتصادي.

في الأثناء يرى دريسة أن كثيراً من القوى السياسية تنظر إلى المبادرة بعين الشك في ضوء ما وصفه بـ«سجل سياسي اتسم بالمراوغة» طوال السنوات السبع الماضية، شمل انتهاكات ونقضاً للعهود وانقلاباً على الوثيقة الدستورية، وصولاً إلى اندلاع الحرب. ويذهب إلى أن البرهان يفتقر أصلاً إلى الشرعية السياسية اللازمة لرعاية حوار وطني شامل، بجانب أنه متنازَع القرار بين الحركة الإسلامية وقوى إقليمية.

أما شريف عثمان فيعتبر أن الدعوة لا يمكن فصلها عن سعي السلطة القائمة إلى تعزيز شرعيتها داخلياً وخارجياً في مرحلة تتغير فيها موازين القوة العسكرية، مرجِّحاً أنها لا تستهدف إنهاء الحرب بقدر ما تسعى إلى تثبيت الموقع في السلطة.

اختبار الجدية

مع ذلك، حتى أكثر المنتقدين للمبادرة يُقرّون بأن السودان يحتاج في نهاية المطاف إلى عملية سياسية توقف الحرب وتفتح الطريق أمام تسوية أوسع. لكن السؤال لم يعد ما إذا كان الحوار ضرورياً، بل كيف يمكن التحقق من جديته.

وترى أسماء النعيم أن الدعوة يمكن أن تمثل فرصة حقيقية، لكن نجاحها يتوقف على خطوات عملية ملموسة: إنهاء الحرب وحماية المدنيين وإيصال المساعدات أولاً، ثم بناء الثقة تمهيداً لعملية سياسية تعالج جذور الأزمة وتستند إلى توافق وطني واسع يرفض عسكرة السياسة.

في المقابل، يُركّز كمال عمر على أن الإشكالية في نقطة واحدة: السودان لا يعاني من أزمة حوار بقدر ما يعاني من أزمة التزام بنتائجه. فالمشكلة لم تكن يوماً في غياب الطاولات، بل في غياب الإرادة السياسية التي تحوّل ما يُتفق عليه إلى مؤسسات قابلة للحياة. ولهذا يُحذّر من أن يتحول الحوار إلى آلية لإضفاء الشرعية على الحكم العسكري، مشدداً على أن أي حوار حقيقي ينبغي أن يُدار في ظل سلطة انتقالية مدنية.

والمعيار الحقيقي لنجاح المبادرة ليس عدد المشاركين ولا حجم القاعة، بل قدرتها على الإجابة عن سؤال واحد: ما الذي سيجعل هذه العملية مختلفة عن العمليات التي سبقتها؟.

الحلقة المغلقة

بعد سبع سنوات في قلب السلطة، يعود البرهان إلى المفردات نفسها: انتقال جديد، حوار شامل، وبناء دولة على أسس مختلفة. غير أن هذه اللغة لم تعد تُستقبَل بوصفها بداية لمرحلة جديدة، بقدر ما تُقرأ امتداداً لدورة سياسية ظلت تتكرر منذ سقوط نظام البشير. فكلما وصل مسار إلى طريق مسدود، لم يكن يُطرح سؤال: ما الذي أوصله إلى هناك؟، بل يُعلن عن مسار جديد يحمل وعوداً مشابهة.

لن تُقاس المبادرة بما تعد به، وإنما بقدرتها على الإجابة عن سؤال ظل السودان يطرحه على نفسه طوال السنوات الماضية: كيف يمكن كسر الحلقة نفسها، لا إعادة الدوران داخلها؟

ولا تبدو أزمة السودان في ندرة المبادرات السياسية، بل في عجزها عن التحول إلى تسويات مستقرة. فمنذ سنوات تتوالد الوثائق والاتفاقات والمنابر، وتُقدَّم كل واحدة منها باعتبارها الفرصة الأخيرة قبل أن تصبح بدورها مقدمة لفرصة أخرى. وبين هذه المحطات المتعاقبة يبقى السؤال معلقاً: ما الذي يجعل العملية الجديدة مختلفة عن سابقاتها؟.

هنا تحديداً تواجه دعوة البرهان اختبارها الأصعب. فالرجل الذي يطرح اليوم انتقالاً جديداً ليس وافداً على تجربة الانتقال السودانية، بل أحد أبرز الفاعلين فيها منذ 2019. ولذلك لن تُقاس المبادرة بما تعد به، وإنما بقدرتها على الإجابة عن سؤال ظل السودان يطرحه على نفسه طوال السنوات الماضية: كيف يمكن كسر الحلقة نفسها، لا إعادة الدوران داخلها؟.

تتراكم المبادرات السودانية والإقليمية والدولية، فيما يبقى الوصول إلى تسوية مستقرة هو الحلقة الأضعف، ومع كل تعثر سياسي يظهر مسار جديد محمَّلاً بالوعود نفسها

تقرير أممي: الطاقة الشمسية في السودان - ركيزة الأمن الغذائي والصحي في زمن الحرب

بالألواح والبطاريات.. السودانيون يكسرون ظلام الحرب بشمس لا تنطفئ

تقرير: (ديسمبر)

في بلد مزقته الحرب وأثقلت كاهله الأزمات الاقتصادية والانهيار المتسارع للخدمات الأساسية، برزت الطاقة الشمسية باعتبارها واحدة من أهم قصص الصمود السوداني خلال السنوات الأخيرة. فبينما تهاوت أجزاء واسعة من شبكة الكهرباء الوطنية، وتوقفت محطات التوليد وخطوط النقل عن العمل في مناطق عديدة، وجد ملايين السودانيين أنفسهم مضطرين للبحث عن بدائل تحفظ الحد الأدنى من الحياة اليومية وتضمن استمرار الإنتاج الزراعي والخدمات الصحية والأنشطة الاقتصادية.

دراسة حديثة أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في 18 مايو 2026 بعنوان «سلاسل قيمة الطاقة الشمسية في السودان» تقدم قراءة معمقة للتحولات التي شهدها قطاع الطاقة منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، وتكشف كيف أصبحت الطاقة الشمسية عنصراً محورياً في بقاء المجتمعات المحلية وقدرتها على التكيف مع ظروف الحرب والنزوح والانهيار الاقتصادي. وتؤكد الدراسة أن الطاقة الشمسية لم تعد مجرد خيار تقني أو مصدر بديل للكهرباء، بل تحولت إلى ركيزة أساسية للأمن الغذائي والصحي والاقتصادي في السودان، مع إمكانية أن تلعب دوراً أكبر في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار إذا توفرت البيئة المناسبة للاستثمار والدعم المؤسسي.

ضربة قاصمة لقطاع الكهرباء

عندما اندلعت الحرب، كانت البنية التحتية للكهرباء من أوائل القطاعات التي تعرضت لأضرار جسيمة. وتشير تقديرات الدراسة إلى أن الخسائر التي لحقت بمنظومة إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء بلغت نحو ثلاثة مليارات دولار. هذا الدمار لم يقتصر على المنشآت الفنية فحسب، بل انعكس مباشرة على حياة المواطنين، فقد غرقت أحياء ومدن بأكملها في الظلام، وتعطلت خدمات المياه والصحة والتعليم، بينما توقفت آلاف المشروعات الزراعية والصناعية الصغيرة التي تعتمد على الكهرباء في تشغيل معداتها.

وفي الوقت نفسه، واجهت البلاد أزمة حادة في الوقود بسبب تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل والتخزين، وأصبح الحصول على الديزل أمراً بالغ الصعوبة في كثير من المناطق، فيما قفزت أسعاره إلى مستويات غير مسبوقة لتتجاوز في بعض الحالات عشرة أضعاف التكلفة التشغيلية للطاقة الشمسية. كما أن مضخات الديزل كانت تعاني من حدوث الأعطال والانقطاعات المتكررة في إمدادات المياه.

ووسط هذه الظروف، بدأت ملامح تحول كبير تظهر في سوق الطاقة السوداني، حيث اتجه المواطنون والمزارعون وأصحاب الأعمال الى استغلال مورد متاح مجاناً في معظم أنحاء البلاد وهو أشعة الشمس.

انقلاب في معادلة الطاقة

قبل الحرب، كان انتشار الطاقة الشمسية محدوداً نسبياً، فالكهرباء المدعومة من الشبكة القومية والديزل منخفض التكلفة كانا يوفران بدائل أرخص وأيسر في معظم المناطق. ولذلك انحصرت استخدامات الطاقة الشمسية في بعض المناطق الريفية النائية، أو في مشاريع زراعية محدودة. لكن الحرب غيرت هذه المعادلة بالكامل. فمع تدهور الشبكة الكهربائية وندرة الوقود، أصبحت الطاقة الشمسية أقل مصادر الطاقة تكلفة وأكثرها استقراراً، وارتفعت واردات الألواح الشمسية بصورة ملحوظة، كما ظهرت عشرات الشركات الصغيرة العاملة في الاستيراد والتركيب والصيانة والتدريب.

وتصف الدراسة هذه الظاهرة بأنها واحدة من أبرز الاستجابات الاقتصادية التلقائية للأزمة، حيث تكيّف القطاع الخاص المحلي بسرعة مع الواقع الجديد رغم التحديات الأمنية والاقتصادية الكبيرة. غير أن هذا النمو لم يسلم من العديد من العقبات والمعوقات.

أزمة الأسعار والتمويل

وعلى الرغم من الانخفاض العالمي الكبير في أسعار الألواح الشمسية خلال السنوات الأخيرة، فإن المواطن السوداني لم يَستفِد من هذا التراجع. فالانهيار المستمر في قيمة الجنيه السوداني أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية بشكل حاد. وتشير الدراسة إلى أن سعر اللوح الشمسي بقدرة 550 واط ارتفع من نحو 75 ألف جنيه قبل الحرب إلى أكثر من 330 ألف جنيه حالياً، بينما ارتفعت أسعار البطاريات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف مستوياتها السابقة. وأصبحت تكلفة شراء منظومة شمسية متكاملة تفوق قدرة معظم الأسر والمزارعين وأصحاب المشروعات الصغيرة. كما أن ضعف قطاع البنوك وانحسار التمويل المصرفي وصعوبة الحصول على القروض أدى إلى حرمان شرائح واسعة من الاستفادة من هذه التكنولوجيا رغم الحاجة الملحة إليها.

كيف أنقذت الشمس ما أفسدته الحرب؟ بعد أن تهاوت أجزاء واسعة من شبكة الكهرباء الوطنية وتوقفت محطات التوليد وخطوط النقل عن العمل ووجد ملايين السودانيين أنفسهم مضطرين للبحث عن بدائل تحفظ الحد الأدنى من الحياة اليومية وتضمن استمرار الإنتاج الزراعي والخدمات الصحية والأنشطة الاقتصادية

وترى الدراسة أن مشكلة التمويل أصبحت اليوم أكبر عقبة أمام انتشار الطاقة الشمسية في السودان أكثر من التحديات التقنية نفسها.

القطاع الزراعي المستفيد الأكبر

ومن بين جميع القطاعات الاقتصادية، يبدو القطاع الزراعي الأكثر استفادة من التحول نحو الطاقة الشمسية. ففي ظل ارتفاع أسعار الوقود وتعطل الإمدادات، أصبحت المضخات العاملة بالطاقة الشمسية تمثل طوق نجاة حقيقياً للمزارعين. وتوضح الدراسة أن العديد من المشروعات الزراعية كان مهدداً بالتوقف الكامل لولا اعتمادها على أنظمة الري الشمسية. وفي ولاية القضارف وولايات النيل الأزرق ونهر النيل والجزيرة وغيرها، أصبحت الطاقة الشمسية جزءاً أساسياً من عمليات الإنتاج الزراعي.

وتورد الدراسة نماذج لمزارعين تمكنوا من مواصلة الزراعة طوال العام بعد التحول إلى الطاقة الشمسية، بعدما كانوا مضطرين للتوقف خلال مواسم معينة بسبب ارتفاع تكاليف الديزل. وفي منطقة قوبراب قرب مدينة عطبرة، ساهم مشروع لمضخات المياه الشمسية في مضاعفة إنتاج محاصيل البامية والبرتقال والبصل، وخفض تكاليف التشغيل بصورة كبيرة كما تم تركيب أنظمة مماثلة في نحو 300 مزرعة بتمويل من جمهورية كوريا.

وتشير الدراسة إلى أن الطاقة الشمسية أصبحت مرتبطةً مباشرةً بالأمن الغذائي في السودان، إذ تساعد على استقرار الإنتاج الزراعي وتقليل تكاليفه، في وقت تواجه فيه البلاد واحدة من أخطر أزمات الغذاء في تاريخها الحديث.

المياه مورد حيوي تحميه الشمس

لا تقل أهمية الطاقة الشمسية في قطاع المياه عنها في الزراعة. ففي العديد من المناطق المتأثرة بالنزوح والصراع، أصبحت محطات ضخ المياه الشمسية المصدر الرئيسي للمياه النظيفة. ومع تراجع إمدادات الوقود وصعوبة تشغيل المضخات التقليدية، وفرت الأنظمة الشمسية حلاً أكثر استدامةً وأقل تكلفةً.

وتشير الدراسة إلى أن عشرات الآلاف من الأسر أصبحت تعتمد على محطات مياه تعمل بالطاقة الشمسية لتلبية احتياجاتها اليومية. وفي ولاية الجزيرة، جرى تشغيل 37 محطة مياه بالطاقة الشمسية لتوفير المياه الآمنة لنحو 180 ألف شخص من السكان المحليين والنازحين والعائدين.

ولم يقتصر الأثر على توفير المياه فقط، بل امتد إلى الحد من انتشار الأمراض المنقولة بالمياه مثل الكوليرا والإسهالات، وتقليل الوقت الذي تقضيه النساء والفتيات في البحث عن المياه من مصادر بعيدة.

إنقاذ القطاع الصحي

وفي بلد يعاني نظامه الصحي من ضغوط هائلة بسبب الحرب والنزوح ونقص التمويل، لعبت الطاقة الشمسية دوراً محورياً في الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية. فالمستشفيات والمراكز الصحية التي كانت تعتمد على الكهرباء العامة أو المولدات، أصبحت تواجه صعوبات متزايدةً في تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل المعدات الحيوية. ولهذا عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تزويد أكثر من 110 مرافق صحية بأنظمة طاقة شمسية. ساعدت هذه الأنظمة في تشغيل ثلاجات حفظ اللقاحات والأدوية الحساسة للحرارة، وضمان استمرار خدمات الطوارئ والعمليات الليلية، وتقليل الاعتماد على الوقود الذي أصبح مكلفاً ونادر التوفر. وتخلص الدراسة إلى أن الاستثمار في الطاقة الشمسية داخل القطاع الصحي أصبح ضرورة استراتيجية وليس مجرد خيار تنموي.

الاتصالات والاقتصاد الرقمي

ومن الجوانب اللافتة التي تناولتها الدراسة، الدور المتنامي للطاقة الشمسية في دعم قطاع الاتصالات. فشركات الاتصالات التي تغطي نحو 80% من البلاد تعتمد بصورة متزايدة على أنظمة هجينة تجمع بين الألواح الشمسية والبطاريات ومولدات الديزل. وساهم ذلك في الحفاظ على استمرارية شبكات الهاتف المحمول وخدمات الإنترنت التي أصبحت شرياناً حيوياً للاقتصاد ولحياة المواطنين. كما ساعد استمرار خدمات الاتصالات في دعم التحويلات المالية وخدمات الدفع الإلكتروني التي اكتسبت أهمية متزايدة بعد أزمة السيولة النقدية والتغييرات النقدية التي شهدتها البلاد.

سوق واعدة لكنها هشة

ورغم النمو الملحوظ في قطاع الطاقة الشمسية، إلا أن الدراسة تحذر من هشاشة السوق الحالية. فالعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة فقدت العاملين ذوي الخبرة بسبب النزوح والهجرة، فيما دخل السوق مستوردون وتجار يفتقر بعضهم إلى الخبرة الفنية المطلوبة. كما تعاني السوق من غياب أنظمة فعالة لضمان الجودة وانتشار بعض المنتجات منخفضة الكفاءة. وتشير الدراسة إلى أن استمرار هذه التحديات قد يحد من قدرة القطاع على التوسع ويؤثر على ثقة المستهلكين.

خارطة طريق للمستقبل

تقترح الدراسة مجموعة من الإجراءات العاجلة والمتوسطة المدى لتطوير قطاع الطاقة الشمسية. وتشمل التوصيات إعفاء مكونات الطاقة الشمسية من الرسوم الجمركية والضرائب، وتسهيل إجراءات الاستيراد، وتوفير تمويل ميسر للأسر والمزارعين والشركات الصغيرة، وإنشاء صندوق طوارئ لدعم الوصول إلى الطاقة الشمسية. كما تدعو إلى إنشاء هيئة وطنية للطاقة المتجددة تتولى تنسيق السياسات ووضع المعايير الفنية وتطوير التشريعات اللازمة لجذب الاستثمارات.

وتوصي الدراسة كذلك بتوسيع برامج تدريب الفنيين والمهندسين وإنشاء نظم لضمان الجودة وتطوير نماذج للطاقة المجتمعية تسمح للأحياء والقرى بامتلاك وتشغيل شبكات شمسية صغيرة بصورة جماعية.

فرصة للتعافي وإعادة الإعمار

تخلص الدراسة إلى أن الطاقة الشمسية تمثل اليوم أكثر من مجرد مصدر للكهرباء في السودان، فهي أداة مهمة لدعم الإنتاج الزراعي وتأمين المياه وحماية الخدمات الصحية وتعزيز النشاط الاقتصادي في ظل الحرب. وفي وقت تواجه فيه البلاد تحديات غير مسبوقة، تبدو الطاقة الشمسية واحدة من الفرص القليلة المتاحة لبناء نموذج أكثر استدامة واستقلالية لقطاع الطاقة.

وبينما يترقب السودانيون نهاية الحرب وبدء مرحلة إعادة الإعمار، تشير تجربة السنوات الأخيرة إلى أن أشعة الشمس قد تكون أحد أهم الموارد القادرة على دعم التعافي الاقتصادي والاجتماعي وإعادة الأمل إلى ملايين المواطنين الذين أنهكتهم سنوات الصراع الطويلة.

وتعليقاً على نتائج هذه الدراسة المهمة، قال لوكا رندا، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخرطوم «إن الطاقة الشمسية صارت اليوم من مقومات البنية التحتية الضرورية في السودان. إنها تمكّن الزراع من سقي الحقول، والعيادات من حفظ اللقاحات، والمشاريع الصغيرة من البقاء مفتوحة، حتى في أوقات الحرب. غير أن هذا المصدر النقي الموثوق من الطاقة إنما يقوم على مؤسسات صغرى منهكة تعمل في ظروف بالغة الصعوبة. فإن لم يقدَّم دعم موجه للموردين والمستهلكين، فلن يبلغ ما له من طاقة كامنة.» وأضاف الممثل المقيم: «الطاقة الشمسية أرخص مصادر القدرة في السودان بفارق واضح، لذلك فهي الأنسب، ولكنها تحتاج الآن إلى بيئة مواتية للتوسع تشمل جمارك محددة وتيسير التمويل وتوفير فنيين مدربين وضمانات الجودة. فإذا استقام ذلك، فيمكن للطاقة الشمسية أن توفر قدرة مأمونة لملايين من السودانيين ليقودوا بأيديهم تعافيهم الكريم السريع.»

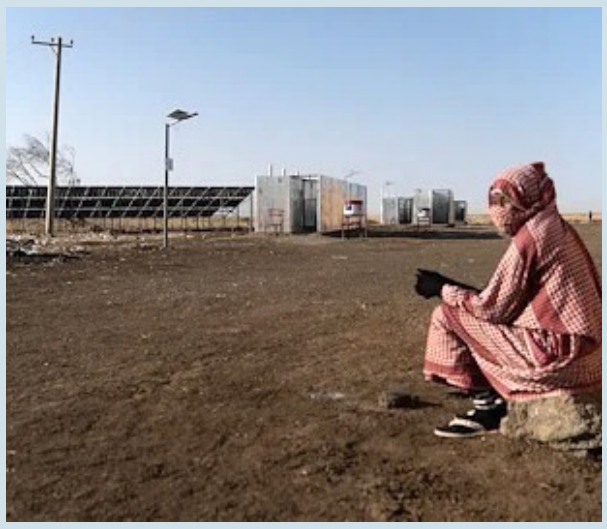

أصبحت تكلفة شراء منظومة شمسية متكاملة تفوق قدرة معظم الأسر والمزارعين وأصحاب المشروعات الصغيرة. كما أن ضعف قطاع البنوك وانحسار التمويل المصرفي وصعوبة الحصول على القروض أدى إلى حرمان شرائح واسعة من الاستفادة من هذه التكنولوجيا رغم الحاجة الملحة إليها

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
– دراسة:
«Solar Energy Value Chains in Sudan»

الخزائن البنكية في السودان، بين خراب الحرب وضياع المدخرات

شيماء تاج السر المحامية

في الخامس عشر من أبريل عام 2023، اندلعت الحرب في السودان بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، لتنقلب حياة الملايين في الخرطوم وسائر المدن رأساً على عقب. في غضون أيام توقفت الحياة الطبيعية، وتحولت العاصمة المثلثة إلى ساحات قتال طاحن، لم تسلم من هذا الدمار سوى القليل من مظاهر الحياة. وفي طليعة ما تعرض للخراب والنهب كانت البنوك والمصارف بكل ما تحتويه من أموال ومقتنيات وأرشيف وأسرار. إنها قصة النظام المصرفي السوداني الذي دُمِّر في أسابيع بعد عقود من البناء والقصص الموجعة لأصحاب الخزائن البنكية الخاصة الذين فقدوا مدخرات العمر في لحظات.

علينا أن ننفض الغبار عن حادثة تكسير ونهب الخزائن البنكية خلال نزاع أبريل 2023، ونناقش آراء الخبراء في البنوك والخبراء القانونيين والإطار القانوني المنظِّم لمسؤولية البنوك عن هذه الخسائر، مع لمحة عن تجارب دول أخرى مرت بظروف مشابهة.

النظام المصرفي السوداني تحت وطأة الحرب

قبل منتصف أبريل 2023 كان القطاع المصرفي السوداني يضم العديد من البنوك السودانية والبنوك المختلطة والتي كانت تعمل بفروعها المختلفة ونوافذها ومكاتب التوكيلات، لكن الحرب التي اندلعت بين الجيش وقوات الدعم السريع سرعان ما ألحقت بالبنوك أضراراً فادحة: توقف 70% من فروع البنوك في المناطق التي تشهد عمليات عسكرية أو توتراً أمنياً، وتعرَّضت العديد من المؤسسات العامة بما في ذلك بنك السودان المركزي فرع الخرطوم للتخريب أو الدمار.

في أواخر أبريل 2023 تناقل ناشطون مقاطع فيديو تظهر محاولات سرقة عدد من البنوك والمصارف في العاصمة، ووثَّق شاهد عيان لقطات لما قال إنه نهب لمصرف الجزيرة بالسوق الشعبي في أم درمان، وتداول سودانيون مقطع فيديو قالوا إنه لسرقة بنك الخرطوم فرع إستاد الهلال بأم درمان.

وبينما كان المواطنون يتخوفون من توسع رقعة عمليات النهب والسرقة، طمأن بنك السودان المركزي المودعين وأصحاب الحسابات المصرفية بأن أموالهم في الجهاز المصرفي بأمان، مؤكداً أن عمليات النهب أو السرقة لبعض فروع البنوك التجارية لا تؤثر على ودائع الجمهور.

غير أن واقع الحال كان أكثر قتامة من هذه التصريحات المطمئنة. فقد شهدت البنوك في الخرطوم وبحري وأم درمان عمليات نهب واسعة طالت الخزائن الخاصة بالمودعين، إذ كانت هذه الخزن تمثل «كنوزاً سهلة» في نظر المسلحين الذين استولوا عليها وفرغوا محتوياتها.

قصص لأصحاب خزائن بنكية: مدخرات العمر تتبخَّر في لحظات

يمكن القول إن الخزائن البنكية الخاصة في السودان لم تكن مجرد صناديق حديدية لحفظ الأوراق، بل كانت ودائع للعمر كله: ذهب الأمهات، مدخرات الآباء، عقود الأراضي ووثائق الملكية ومخطوطات عائلية وقطع نادرة لا تقدر بثمن. الحرب لم تميز بين خزينة وأخرى، وكل درج من هذه الأدراج يحمل قصة إنسان وحكاية أمل.

صدمة فقدان مدخرات العمر: شهادة مواطنة عن نهب خزائنها في بنكين سودانيين

تقول عزة سلمان: كان لي خزنتان في البنك السوداني الفرنسي فرع الخرطوم 2 وقد تمّت الإجراءات في عام 2019 بموجب عقد بيني وبين البنك يشمل الحماية، بالإضافة إلى عقد تأمين. كان الاتفاق يقوم على أجر سنوي مقابل كل خزنة. تقع الخزينتان في الطابق الأول وكان نظام فتحهما يقوم على مفتاحين مفتاح لديّ ومفتاح آخر لدى البنك، فلا يمكن فتحهما إلا بحضوري مع الموظف معًا. وضعتُ في هاتين الخزينتين كل ممتلكاتي من ذهب ومجوهرات ووثائق وعملات نقدية وكل ما يخصني.

فوجئتُ عبر موقع فيسبوك بأن الخزينتين قد نُهبتا. كانت صدمتي كبيرة جداً لأن ما فقدته يمثل مدخرات عمر سنوات كاملة.. فالذهب الذي كان فيهما يعود لـ20 سنة من الادخار، أما الخزينة الثانية فكانت تخص أخت زوجي المقيمة في قطر، وكانت تحتوي كل ما تملكه من ذهب ودولارات كانت تدخرها لبناء منزلها.

حاولت التواصل مع موظفي البنك الذين أعرفهم فاكتشفت أن عدداً منهم قد فُصلوا من العمل، وتواصلت مع المدير في بورتسودان لكنه لم يرد إطلاقاً إلى الآن.. لا أحد يريد الرد، ولا أحد يكلف نفسه عناء اطلاعنا على حقيقة ما جرى.

إضافة إلى ذلك كانت لدينا خزينتان أخريان في بنك السلام إحداهما لوالدتي وكانت مسجلة باسمي، والأخرى لأختي سارة. كانت خزائن بنك السلام موجودة تحت الأرض، وبعد مرور سنة وثلاثة أشهر على الحرب تبين أنها نُهبت بعد أن تم حفر نفق تحت الأرض للوصول للخزائن، وفقاً لما أخبرني به مدير البنك.

الخزائن البنكية الخاصة في السودان لم تكن مجرد صناديق حديدية لحفظ الأوراق، بل كانت ودائع للعمر كله: ذهب الأمهات، مدخرات الآباء، عقود الأراضي ووثائق الملكية ومخطوطات عائلية وقطع نادرة لا تقدر بثمن. الحرب لم تميز بين خزينة وأخرى وكل درج من هذه الأدراج يحمل قصة إنسان وحكاية أمل

فاجعة أسرية جديدة: محامية تفقد خزينة والدتها في بنك النيل

تروي الأستاذة المحامية عفاف إبراهيم أرباب قصتها المؤلمة مع خزينة رقم 67 باسم والدتها الراحلة آسيا عمر محمد عمر في بنك النيل للتجارة والتنمية فرع الخرطوم الواقع في منطقة السوق العربي، تحديداً عند تقاطع شارع داخليات كلية الطب جامعة الخرطوم وشارع رئاسة الجمارك.

تقول عفاف: يعود تاريخ استئجار هذه الخزينة إلى التسعينيات تقريباً حين كان البنك يحمل اسماً آخر غير بنك النيل، وأعتقد أنه كان يُسمى بنك التنمية الصناعية. أذكر بحكم متابعتي لوالدتي أنها وقعت على عقد وأيضاً على دفتر يوضح تاريخ الإيداع والساعة واسم الموظف المسؤول. كان نظام فتح الخزينة يقوم على وجود نسخة من المفتاح لدى الموظف ونسختين لدينا نحن العائلة فلا تفتح الخزينة إلا بمفتاح الموظف ومفتاح الوالدة معاً. كان الموظف يغادر المكان بعد فتح الخزينة وعندما ننهي حاجتنا نستدعيه لإقفال الخزينة بنفس الطريقة.

وعندما تقدمت والدتي في العمر قامت بعمل توكيل لي لمباشرة سداد أجر الخزينة لدى البنك وفتحها وقفلها متى احتجت إلى ذلك. بعد اندلاع الحرب وأنا في مصر علمت أن رئاسة بنك النيل قد باشرت أعمالها في مدينة بورتسودان فطلبت من صديق السؤال عن سلامة خزن العملاء أثناء الحرب والاستفسار تحديداً عن رقم خزينة والدتي، فعاد ليخبرني بغاية الأسف أنه لم تسلم أي خزانة من الكسر والنهب والسرقة.

تستطرد المحامية واصفة محتويات الخزينة: كانت تحتوي على مشغولات ذهبية قيّمة تدخرها والدتي للزمن، وأحياناً كانت تتزين بها بنات العائلة في أفراحهن. كان لوالدتي في الخزينة ما يُسمى باللبة وهي عبارة عن عدد كبير يتجاوز الثلاثين جنيهاً ذهبياً، ومثل هذا العدد من أنصاف الجنيهات الذهبية ومثله أيضاً من أرباع الجنيهات الذهبية تتخللها مجموعة من الورود الكبيرة المشغولة يدوياً ولا يجيد عملها إلا الهنود والحرفيون في الخليج والسعودية، كان يربطها جنزير كبير وثقيل لتلبس في الرقبة ولا تحتمل ثقلها إلا العروس في ليلة زفافها على الطريقة السودانية بالإضافة إلى غويشة كبيرة يبلغ وزنها حوالي 80 جراماً من الذهب وبعض السلاسل والخواتم.

تتابع عفاف بحسرة: كنا بعد وفاة والدتي (رحمها الله) نخطط للتصرف في هذا الذهب ببيعه حتى نبني منزلاً في الخرطوم يضم ثلاث شقق سكنية لكل واحد منا شقة على قطعة أرض نملكها أيضاً.. كل هذه المصوغات التي تركتها والدتي كنتُ أنا وحدي من يستعملها لأني الابنة الوحيدة في العائلة ولا يحتاجها أحد غيري لها قيمة معنوية عميقة بالنسبة لي، لأنها جهد أمي ومدخرات عمرها، كانت تقول دائماً «خليها للزمن حتحتاجوا ليها وإن شاء الله تتصرفوا فيها للزواج والفرح».

واختتمت المحامية عفاف إبراهيم أرباب شهادتها باستنكار شديد: كنت أتوقع من إدارة بنك النيل أن ترسل خطابات للعملاء من ملاك الخزن للاعتذار على الأقل، والتشاور حول ما يمكن أن نفعله.. أين مسئولية البنك من هذا؟! لا أحد يرد، ولا أحد يكلف نفسه عناء اطلاعنا على حقيقة ما جرى.

يُشترط لتأجير صندوق الأمانات أن يكون للعميل حساب في البنك، وتُسجل هويته بشرط أن تكون سارية المفعول، ويوقّع عقد تأجير مع دفع رسوم سنوية. تُستخدم الخزنة لحفظ الذهب والمجوهرات الثمينة والأوراق والوثائق والشهادات المهمة، ولا يُسمح بحفظ المواد الممنوعة أو المحظورة

انهيار الثقة في النظام المصرفي

إن الأضرار التي لحقت بالقطاع المصرفي ليست مجرد خسائر مادية، بل هي انهيار للثقة في النظام المصرفي بأكمله، لأن ما حدث للبنوك لم يكن مجرد نهب وسرقة، بل كان بمثابة تدمير للثقة المصرفية عند المواطن السوداني، من سيثق في البنوك بعد اليوم؟.

إن البنوك السودانية تأثرت فعلاً بالحرب بصورة مباشرة من خلال نهب الخزائن وسرقة الأصول وكذلك تدمير الفروع وفقدان الأرشيف. لكن الخبراء يجمعون على أن مشكلة الخزائن الخاصة تتجاوز قدرة التأمين على حلها، ذلك أن الخزائن تحوي محتويات غير مسجَّلة وغير معلنة، فالبنك لا يعرف – ولن يعرف – محتوى كل خزنة خاصة.

من يتحمَّل مسؤولية الخزائن المنهوبة؟

عند الحديث عن المسؤولية القانونية للبنوك تجاه الخزائن الخاصة في السودان تبرز عدة إشكاليات قانونية معقدة حث تخضع عقود إيجار الخزائن البنكية لأحكام عقد الإيجار في القانون المدني السوداني، وتنص هذه الأحكام عادةً على أن البنك ملزم بالحفاظ على الخزينة وتأمينها ضد السرقة والتلف ما لم تكن هناك قوة قاهرة أو ضرر خارجي لا يمكن توقعه.

لكن حرب أبريل 2023 تطرح تساؤلات حول اعتبارها قوة قاهرة تُعفي البنوك بموجبها من المسؤولية، أو حالة حرب يستحيل فيها على البنك الوفاء بالتزاماته الأمنية. في الدول التي تعاقدت على عقود مماثلة تنص الشروط على أن البنك لا يتحمَّل المسؤولية في حالات الحروب والكوارث الطبيعية التي لا يمكن منعها.

غير أن ثمة رأياً قانونياً مختلفاً يرى أن البنك يظل مسؤولاً حتى في حالات الحرب ما لم تُثبت البنوك أنها اتخذت جميع إجراءات الحماية الممكنة والمعقولة في ظل الظروف.

تُضاف إلى ذلك إشكالية أخرى كيفية إثبات محتوى الخزينة بعد ضياعها بما أن الأرشيف المصرفي دُمِّر في كثير من البنوك وصعب تتبُّع السجلات، فإن إثبات وجود ذهب أو عملات أجنبية أو وثائق داخل الخزينة المنهوبة يصبح شبه مستحيل.

كما يبرز عائق قانوني آخر هو أن معظم عقود الخزائن البنكية التقليدية لا تشترط على العميل الإفصاح عن محتويات الخزينة، وهو ما يجعل إثبات المحتوى لاحقاً مهمة صعبة.

آراء خبراء قانونيين واقتصاديين

الخبير القانوني والمستشار عبدالله عبدالرحمن الكعب

إيجار خزانة في البنك هو إيجار لمكان محدد في البنك (بالتحديد خزنة)، بعقد إيجار بين البنك والعميل لحفظ مقتنيات شخصية، وعادةً ما تكون «أصولاً مجمدة» مثل الذهب والمجوهرات والأوراق الرسمية. والخزنة أو الخزانة (والجمع خزن أو خزائن) هي عبارة عن صندوق من مادة في غاية الصلابة، أو خزنة حديدية عادية بقفل رقمي أو عادي. ولكل بنك نظامه وإجراءاته الخاصة في كيفية الحفيظ وتحديد مواعيد حضور العميل صاحب الخزنة لفتحها أثناء ساعات العمل الرسمية، شرط أن يتم ذلك في حضور موظف من البنك. إيجار الخزائن خدمة تقدمها البنوك للمتعاملين معها من أصحاب الحسابات المصرفية، وفي مقابل هذه الخدمة يدفع المتعامل للبنك أجرة شهرية تختلف من بنك لآخر. والمقتنيات التي توضع في الخزنة المستأجرة ليست وديعة، وبالتالي لا تنطبق عليها أحكام الوديعة المصرفية بأي حال من الأحوال. فالوديعة يجب أن تكون من النقود تودع بحساب استثماري أو حساب جار ويدفع البنك عليها أرباحاً في مواعيد محددة.. حسب نوع وطبيعة الوديعة، وحسب ما ينص عليه الاتفاق المبرم بخصوصها بين البنك والعميل.

عادة ينظم القانون التجاري أو المصرفي العلاقة بين البنك والمتعامل فيما يتعلق بإيجار الخزائن، أما في السودان فلا يوجد قانون ينظم هذه العلاقة. فقانون العمل المصرفي وهو قانون عام ينص على المبادئ العامة للعمل للمصرفي، ولم يتطرق لمسألة إيجار الخزائن. الذي يمكن اعتباره من التفاصيل أصبحت المعالجة فيها تتم عن طريق المنشورات التي ينشرها البنك المركزي من وقت لآخر، إضافة للسوابق القضائية، ولكن لا يوجد لدينا قانون واضح يحدد شروط التعاقد في حالة الخزائن المصرفية. الأمر الذي يصح معه القول إن الأصل في هذه العلاقة هو عقد إيجار الخزينة الموقَّع بين البنك والمتعامل، والذي يحدد واجبات وحقوق كل منهما. ومن هنا أخلص إلى القول إنه إذا كان هنالك شرط في إيجار الخزائن يلزم البنك بالتأمين على الخزينة وأخلَّ البنك بذلك الشرط يصبح البنك مسؤولاً.. أما إذا لم يوجد في العقد شرط يلزم البنك أن يؤمِّن على محتويات الخزينة، فيصبح البنك غير مسؤول عن ضياع أو تلف تلك المقتنيات، طالما الأصل في العقود أن المسلمين عند شروطهم،

إلا شرطاً أحل حراماً أو حرَّم حلالاً.

النقطة الأساسية في هذا الشأن أن كل عقود التأمين، في الغالب الأعم، تستثني ولا تغطي حالات الحرب. ويترب على هذا المبدأ، أن تلف أو فقدان أو ضياع المقتنيات في الخزائن كان بسبب تماس كهربائي، انهيار مباني البنك بسبب سوء التشييد مثلاً.. هنا قد يصبح البنك مسئولاً مسئولية تقصيرية عن التلف أو الضياع.. ولكن في حالة الحرب، بالذات، لا يمكن تحميل البنك تلك المسئولية.. لأن البنك أيضاً تضرر من العمليات الحربية، وما كان في إمكانه اتخاذ أي قدر من الحيطة والحذر ليحول دون حدوث الذي حدث. أخيراً أنصح بالرجوع للعقود المبرمة مع البنوك ومراجعة الشروط المكتوبة .

الخبيرة القانونية دكتورة إشراقة تاج السر

الوضع القانوني فيما يخص الخزانة المؤجرة في البنوك في حالة حرب السودان

العلاقة بين المصرف والعميل كما هو معلوم هي علاقة تعاقدية قانونية تحكمها النظم المصرفية ومبادئ العقود، وتتضمن التزامات وحقوقاً متبادلة، حيث ينظر إليها قانونياً كعلاقة دائن ومدين، مودِع ومودَع لديه أو وكيل وموكل (في تنفيذ العمليات مثلاً) .

فيما يتعلق بالخزائن المؤجرة فهي خدمة مصرفية توفرها المصارف لعملائها لحفظ مقتنياتهم في مساحة تخزين آمنة ومحصنة بسرية تامة، قانونياً هي عقد إيجار لا يتجاوز المصرف فيه دور توفير المكان الآمن والمراقب، ولا يعلم ما تحتويه خزنة العميل التي يحتفظ بمفاتحها العميل المستأجر بنفسه مقابل رسوم إيجار سنوية. وهنا نجد أن العلاقة علاقة إيجار فقط وليست وديعة، لأنه في حالة الوديعة يتسلم المودع لديه الوديعة للاحتفاظ بها وردّها بعينها عند الطلب أو انتهاء مدتها، وعليه التزام ببذل العناية في الحفظ والرد للمودع بنفس المحتويات.

فيما يتعلق بالتأمين والوضع في حالة الحرب، يلزم عقد التأمين المؤمِّن بتعويض المؤمَّن له عن أي خسائر مالية أو أضرار ناتجة عند وقوع خطر محدد مقابل أقساط يدفعها المؤمن له. وفي حالة كان شخص ما لديه وثيقة تأمين لمحتويات خزنة مصرفية ووقعت الحرب فهنا تثار مسألتان؛ الأولى مسألة إثبات محتويات الخزنة وقت نشوب الحرب، وإثبات هذا من الصعوبة بمكان حيث أن شركة التأمين ستدفع بهذا الدفع باستحالة إثبات المحتويات.

المسألة الثانية أن الحرب تعتبر قوة قاهرة والتي تعرف بأنها حدث استثنائي خارجي لا يمكن توقعه ولا دفعه، وأثرها أنها تجعل تنفيذ الالتزام التعاقدي مستحيلاً وتعفي الأطراف من المسئولية القانونية لانتفاء علاقة السببية بين الفعل والضرر. كذلك نجد أن معظم وثائق التأمين تستثني الحرب من التغطية، لذلك يجب الرجوع للوثيقة في كل حالة على حدة.

والقوة القاهرة مفهوم معروف في الفقه القانوني ولم يوردها المشرع لفظاً في قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة 1984م، ولكن المادة (130) تتضمن هذا المفهوم وأثره على العقود حيث تنص على أنه «في العقود الملزمة للجانبين إذا انقضى الالتزام لاستحالة تنفيذه بسبب أجنبي لا يد للمدين فيه انفسخت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء ذاته». فهذه المادة أوردت الأثر القانوني للقوة القاهرة أو الحادث الأجنبي المؤدي إلى استحالة التنفيذ، وهو انفساخ العقد بقوة القانون وانقضاء الالتزامات المتقابلة .

موظف ببنك الخرطوم (فضّل حجب اسمه)

خزنة (صندوق الأمانات) تكون متفاوتة: إما نصف متر، أو 30 سم، أو 40 سم × 10 سم، أو 20 سم، وتختلف من بنك إلى بنك، وتكون تحت الأرض أو في الأعلى، حسب ما يحيط بها: «غرفة آمنة» (غرفة محصنة)، عادة تكون في الفرع الرئيسي ومن الممكن أن تكون في فروع أخرى. مثلاً في بنك الخرطوم، توجد في فرع شارع 15 العمارات، وهكذا.

صندوق الأمانات: أول ما العميل يجي يقول «أنا عايز أدخل الخزنة بتاعتي»، بيعملو ليه تسجيل دخول (visit)، فيه زمن الدخول (دخل الساعة كم والدقيقة كم) وزمن الخروج (خرج الساعة كم والدقيقة كم).

مساعد مدير الفرع (ABM - Assistant Branch Manager)يكون عنده مفتاح، والمفتاح التاني يكون عند العميل. لأن المفتاحين بيدخلوا سوا ويفتحوا سوا عشان يضمنوا إنه دخل معاه منو. ودخل الساعة كم... دخل بس بفتح له بالمفتاح ويطلع برا. يجي العميل يقول «أنا خلصت»، يدخل تاني المسؤول (المدير أو الشخص المخول اللي عنده مفتاح بتاع الخزنة) ويقفل معاه الخزنة. يدخلوا المفتاحين سوا: مفتاح عند العميل ومفتاح عند المسؤول في البنك. وهو يكون عند مين؟ على حسب، ممكن يكون عند شخص مكلّف، أو عند مساعد مدير الفرع (ABM)، أو عند مدير الفرع (BM - Branch Manager)، أو عند مدير الرقابة (Control Manager)، أو فرع الرقابة (Control Branch)، أو عند مشرف الفرع (Supervisor Branch).

بيكون فيها عقد إيجار لمدة سنة، على حسب البنك. كانت زمان عندنا بـ 700 جنيه في الشهر، وبيكون فيها مبلغ تأمين على حسب البنوك. أي بنك عنده سياسة، كل بنك وله سياسة. في بنوك بتقول لك: لا، تؤجر

كنا نتوقع من إدارة بنك النيل أن ترسل خطابات للعملاء من ملاك الخزن للاعتذار على الأقل والتشاور حول ما يمكن أن نفعله.. أين مسئولية البنك من هذا؟! لا أحد يرد ولا أحد يكلف نفسه عناء اطلاعنا على حقيقة ما جرى

مني صندوق أمانات. وفي بنك بيقول: لا، أنت يكون عندك وديعة عندي بمبلغ كذا، وأنا أعطيك صندوق أمانات على ضمانها، وأشيل منك خصم (deduction) من المبلغ.. بيستقطع منك سنوياً مبلغ التأمين.

ما في (صراحةً، لأنه دي للأسف التأمين أنواع طبعاً). وفي بند بتاع الحروب والكوارث، الناس ما بفعّلوه إلا إذا أنت تؤمنه براك. تطلب تأمين الحروب والكوارث. وبرضه أنت طبعاً ما تكون مُفصِح عن الحاجة اللي جوا.

أما إذا انت مُفصِح ومؤمّن (التأمين ده)، ف«المُفصِح» معناه إن الموظف يكون قاعد معاك جوا، شايف الحاجات اللي بتخش، ومكتوبة، ويكون فيه إقرار وكلام زي ده.. على حسب بعد ذلك. الوضع الحاصل ده – ما في صراحة حاجة عليه متفق عليه، ما معروف حيحصل شنو بالضبط. لكن على حسب شركات التأمين – طبعاً ما حتأمّن. أنا أعرف ناس معرفة شخصية عندهم ده (عندهم ذهب) بقيمة مليون دولار كان في صندوق الأمانات، وأسي (الآن) راح .

تصريحات موظفين في البنك الإسلامي السوداني حول خزائن الأمانات (فضلوا حجب أسمائهم)

الموظفة (أ)

الفروع التي عملت فيها لم يكن بها خزائن أمانات باستثناء فرع جبرة الذي أُنشئت فيه هذه الخدمة، ثم انتقلت من ذلك الفرع في البنك. توجد فروع معينة تمتلك خزائن للإيجار، وعادةً ما يكون لها مكان مخصص وفقاً لهيكل مبنى الفرع، لأن بعض الفروع لا تتوفر فيها مخازن تحت الأرض

يشترط لتأجير صندوق الأمانات أن يكون للعميل حساب في البنك وتُسجل هويته، بشرط أن تكون سارية المفعول، ويوقّع عقد تأجير مع دفع رسوم سنوية. تُستخدم الخزنة لحفظ الذهب والمجوهرات الثمينة والأوراق والوثائق والشهادات المهمة، ولا يُسمح بحفظ المواد الممنوعة أو المحظورة. لكن في ظل الأوضاع غير الآمنة حالياً لا أعتقد أن أي بنك يخاطر بإنشاء خزائن أمانات.

الموظفة (ب)

الخزائن الشخصية موزعة على الفروع، وتختلف حسب خزنة الفرع.. تكون ملحقة بالخزنة الرئيسية لكنها منفصلة عنها، وهي عبارة عن خزائن صغيرة لكل خزنة مفتاحان واحد يحتفظ به البنك والآخر لدى العميل. تُؤجَّر هذه الخزائن للعميل، ويكون البنك مسؤولاً عن تأمين الخزنة نفسها، لكن المحتويات الداخلية تخص العميل وحده، والبنك غير مسؤول عنها. هذا ما أعرفه، أما العقد فتفاصيله غير معروفة لي

الأضرار التي لحقت بالقطاع المصرفي ليست مجرد خسائر مادية، بل هي انهيار للثقة في النظام المصرفي بأكمله، لأن ما حدث للبنوك لم يكن مجرد نهب وسرقة بل كان بمثابة تدمير للثقة المصرفية عند المواطن السوداني. من سيثق في البنوك بعد اليوم؟

لكن هناك دفتر خاص بالمفاتيح .

الموظف (ج)

خزائن الأمانات في البنوك توجد في مكان آمن داخل الفرع، وهي خزائن مصفحة ومؤمَّنة تأميناً محكماً لا يمكن فتحها إلا بمفتاحين، مفتاح بحوزة العميل والمفتاح الآخر لدى الفرع الذي توجد فيه الخزنة. أما ما يوجد داخل الخزنة فمسؤوليته تقع على العميل، والبنك لا يعلم بالشيء الذي يحتفظ به العميل سواء كانت مستندات أو ذهباً أو مبالغ مالية، مسؤولية البنك تقتصر على الحماية الخارجية للخزنة، ويوجد عقد بين البنك والعميل يتضمن جميع الشروط المتفق عليها بين الطرفين على سبيل عقد الإيجار.. البنك لديه فروع كثيرة لكن خزائن الأمانات متوفرة في بعضها وليس جميعها .

دول أخرى عاشت كوابيس مماثلة

ليست السودان الدولة الوحيدة التي عانت من نهب الخزائن البنكية إثر الصراعات المسلحة وإن كانت طبيعة كل نزاع تختلف .

التجربة اللبنانية (حرب يوليو 2006)

خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006 تعرضت بعض البنوك في الضاحية الجنوبية لبيروت ومناطق أخرى للقصف والتدمير، وفقدت خزائن بأكملها في بنك بيبلوس وبنك لبنان والمهجر بسبب الغارات الجوية. اللافت أن المصرف المركزي اللبناني أصدر تعميماً بإجراء جرد شامل للخزائن المتضررة عبر كاميرات المراقبة والسجلات المحفوظة في فروع آمنة، وتم تعويض المودعين بعد أشهر من التقييم. مع ذلك، ظلت الخلافات القانونية حول قيمة بعض المقتنيات التي لا يمكن تقديرها بسهولة .

التجربة الألمانية (حادثة سرقة خزائن شبار كاسا)

على الجانب الآخر من العالم وفي ظل ظروف مختلفة تماماً شهدت ألمانيا في نهاية عام 2025 واحدة من أكبر عمليات السطو على خزائن الأمانات في تاريخها، حيث تمكن لصوص من سرقة نحو 30 مليون يورو إثر اقتحام نحو 3200 صندوق أمانات في خزينة بنك ادخار شبار كاسا بمدينة غيلزنكيرشن غرب ألمانيا. وقدرت مصادر أن أكثر من 3200 خزينة قد نُهبت أو أُتلفت.

لكن الفارق هنا هو أن النظام الألماني يعتمد على عقود مفصَّلة بين البنك والعميل بشأن محتويات الخزائن، كما أن هيئة الرقابة المالية الألمانية (BaFin) تفرض على البنوك الاحتفاظ بنسخ رقمية عن محتويات كل خزينة على الأقل للأغراض الضريبية، مما ساعد في تحديد الخسائر وتعويض بعض المتضررين .

الدروس المستفادة من التجارب الدولية

أهمية التوثيق المسبق: الدول التي تطلب من العملاء الإفصاح عن محتويات خزائنهم بشكل تقريبي تتمكن من تعويضهم بشكل أسرع وأكثر عدلاً .

نظام تأميني مركزي: إنشاء صندوق تأمين إلزامي لحماية أصحاب الخزائن في حالات الكوارث والحروب .

الحفاظ على أرشيف خارجي: البنوك التي تحتفظ بنسخ احتياطية من عقود وسجلات الخزائن في فروع بعيدة عن مناطق النزاع تكون أكثر قدرة على إعادة بناء البيانات المفقودة .

مأساة الخزائن البنكية في السودان

ليست مجرد رقم في خسائر مادية بل هي تجسيد حي لكارثة إنسانية وانهيار للثقة في كل شيء. فبينما يكافح السودانيون لتأمين لقمة العيش في ظل حرب مدمرة يجد كثيرون أنفسهم أمام حقيقة موجعة: مدخرات العمر قد تبخرت في لحظات بين عشية وضحاها دون تعويض أو حتى اعتراف بالمسؤولية .

الإطار القانوني الهش وغياب التوثيق المسبق وفقدان الأرشيف وتعقيد الوضع الأمني كلها عوامل تجعل تعويض أصحاب الخزائن أمراً بالغ الصعوبة، كما أن عودة الثقة في النظام المصرفي السوداني ستحتاج إلى زمن طويل وربما إلى إعادة هيكلة كاملة للقطاع المصرفي بأكمله .

ربما يكون الدرس الأهم من هذه الكارثة هو أن حماية الممتلكات الخاصة في زمن الحرب ليست مجرد مسؤولية أمنية بل هي مسؤولية قانونية وإنسانية قبل أي شيء. وإن كان ثمة بارقة أمل فهي أن السودان قد يخرج من محنته أكثر حكمة وقدرة على بناء نظام مصرفي أكثر شفافية وأمناً يحفظ حقوق العملاء حتى في أحلك الظروف، وأن يعي العملاء أهمية التأمين ضد الكوارث والحروب.

البرهان يطلب من السودانيين الصبر على أزماتٍ هو أحد صُنّاعها

السفير/
عادل إبراهيم مصطفى

بقوة عين معهودة، خرج قائد الجيش ورئيس سلطة بورتسودان الانقلابية، عبد الفتاح البرهان، مخاطباً الشعب السوداني، مطالباً إياه بالصبر على ما يواجهه من انقطاع للكهرباء، وشُحّ في الوقود، وارتفاع في الأسعار، وانهيار في الخدمات. والمفارقة أن الرجل نفسه يُعد أحد أكبر المتسببين في هذه الأزمات والمحن، حين نفّذ انقلابه المشؤوم على حكومة الثورة المدنية، بهدف وأد أحلام الشعب السوداني في بناء دولة الحرية والسلام والعدالة، وإعادة النظام البائد الذي خرجت الملايين رافضة له.

لقد قاد ذلك الانقلاب إلى سلسلة من الأزمات المتلاحقة، وأدخل البلاد في حالة من الانسداد السياسي الكامل، وكانت النتيجة المباشرة لذلك اندلاع هذه الحرب المدمرة التي ما زال البرهان يصر على استمرارها، رغم ما جرّته على السودان من قتل ودمار وتشريد، وما أحدثته من انهيار اقتصادي واجتماعي غير مسبوق.

يطالب البرهان السودانيين بتحمل المعاناة والصبر على ضيق العيش، بينما يتنقل هو بين السيارات والطائرات التي لم تعرف أزمة وقود يوماً، وتعيش أسرته في قصره الفاخر بالعاصمة التركية أنقرة، بعيداً عن واقع السودانيين الذين يواجهون يومياً انقطاع الخدمات الأساسية، وغلاء المعيشة، وتدهور الأوضاع الأمنية، وانعدام أبسط مقومات الحياة الكريمة.

أخطر ما ورد في حديث قائد الجيش كان إصراره المتجدد على مواصلة الحرب، تنفيذاً للرؤية التي يمكن تلخيصها في شعار: «يا سودان بفهمنا أو لا سودان» التي قالها نائبه

أما المفارقة الأكبر، فقد تمثلت في حديثه عن المصائب والمؤامرات التي قال إنها تُحاك ضد الشعب السوداني، بهدف إرهابه، وتهديد أمنه المعيشي، والنيل من وحدته الوطنية. قال قائد الجيش ذلك بكل ثقة، وكأنه لم يكن هو نفسه أحد أبرز من استخدموا صناعة الأزمات خلال الفترة الانتقالية أداةً لحسم الصراع السياسي، عبر خلق السيولة الأمنية، وإحداث الندرة في السلع الأساسية، وعلى رأسها الدقيق والوقود، فضلاً عن إغلاق الميناء، في مساعٍ متواصلة لإضعاف حكومة الثورة المدنية وتقويض تجربتها.

غير أن أخطر ما ورد في حديث قائد الجيش كان إصراره المتجدد على مواصلة الحرب، تنفيذاً للرؤية التي يمكن تلخيصها في شعار: «يا سودان بفهمنا أو لا سودان» التي قالها نائبه.

كنت أتمنى لو سمّى البرهان الجهة التي قال إنها تقف خلف الأزمات والمصاعب التي يواجهها الشعب السوداني، لكنه لم يفعل. وأغلب الظن أنه لا يقصد تنظيم الإخوان المسلمين، لأنه ليس مجرد حليف لهذا التنظيم، بل جزء عضوي من بنيته ومشروعه السياسي والعقائدي. والأرجح أنه يقصد القوى المدنية التي تدعو إلى وقف الحرب، لكنه تجنب تسميتها لأنه يعلم أن اتهامها بالتسبب في هذه الأزمات لن يجد قبولًا لدى أي مراقب موضوعي. لذلك أطلق حديثه على عواهنه، كعادته، وهو أمر لم يعد يثير الدهشة لدى من تابعوا مسيرته السياسية خلال السنوات الماضية.

فالبرهان هو من وقف في مواجهة تطلعات الشعب السوداني وآماله في التحول الديمقراطي، وهو من قدّم أكبر دعم لقوات الدعم السريع خلال سنوات الشراكة بينهما، وهو من وقعت في عهده، وتحت سمعه وبصره، مجزرة فض الاعتصام بكل بشاعتها، الأمر الذي يجعله يتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية عن تلك الجريمة.

إن إصرار البرهان على مواصلة الحرب، رغم أنها السبب الرئيسي في تفاقم الأزمات التي يطلب من الشعب الصبر عليها، يؤكد أنه لم يستوعب دروس السنوات الماضية ولم يتعلم منها شيئًا. ولو كان يمكن له أن يستوعب أو يتعلم، لكان قد استفاد من الفرصة التاريخية النادرة التي منحه إياها الشعب السوداني عندما وضعه على رأس مجلس سيادة ثورته المجيدة، ولسجل اسمه في التاريخ عبر الالتزام بالانتقال الديمقراطي وتسليم السلطة للمدنيين. لكنه اختار طريقًا آخر؛ طريق الولاء للنظام البائد ومصالحه، فضاعت الفرصة، وضاع معها الوطن في أتون الحرب والانقسام.

وخلاصة القول، البرهان ليس مجرد جزء من الأزمة السودانية، بل هو أحد تجلياتها الرئيسية. فبقاؤه في المشهد يعني استمرار التحالف العضوي بين المؤسسة العسكرية والمؤتمر الوطني. ولذلك فإن أي حديث عن إصلاح الجيش، في ظل استمرار البرهان على رأس المؤسسة العسكرية، يظل حديثًا يفتقر إلى الواقعية، ويقترب من الوهم أكثر مما يقترب من الحقيقة.

من شنغن إلى بلفاست

هل الحوادث تغيِّر قواعد التنقل للجنقو؟!

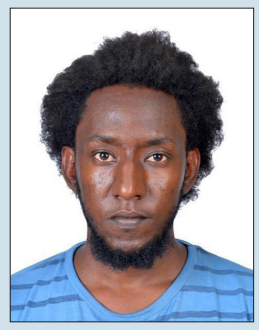

أونور حامد

مساء 8 يونيو 2026، في شارع كينيرد أفينيو، وقبل أن تتمكن الشرطة من الوصول إلى موقع الجريمة، شاهد المارة المتهم «هادي» (30 عامًا)، وهو طالب لجوء سوداني، عُرف في المحكمة باسم Hadi Alodid، ويبدو أن الأصح هو الهادي العبيد حسب ما تداولته مواقع التواصل الاجتماعي، وهو يعيش في نفس المبنى جالسًا فوق ضحيته. سارع ثلاثة رجال، أحدهم كان يحمل عصا «الهيرلينغ» الرياضية للتدخل ومواجهة المجرم الذي كان يصرخ ويغرز السكين بدم بارد في جسد ضحيته، وتمكنوا من سحبه بعيدًا عن الضحية وإسقاط السكين من يده، قبل أن تصل قوات الشرطة وتعتقله.

لقد تم توثيق تدخل هؤلاء المارة في العديد من التقارير الإخبارية والإجراءات القضائية. وللأسف، فقد أوجيلفي عينه اليسرى بالكامل، وتضررت عينه اليمنى بشدة، إضافة إلى طعنات غائرة في الرأس والوجه والظهر.

المتهم، الذي دخل إلى آيرلندا الشمالية عبر الحدود البرية من دبلن في جمهورية آيرلندا، بحسب ما أعلنت عنه السلطات، وحصل على حق البقاء حتى عام 2028، وُجّهت إليه تهمة محاولة القتل، بالإضافة إلى تهديده بقتل مسعفة حاولت إنقاذه لاحقًا. وقد أمر القاضي بحبسه احتياطيًا «لحمايته هو أيضًا»، من رد الفعل والغضب الشعبي.

تعتبر الجريمة التي وقعت في بلفاست مروِّعة وبشعة جداً ونتمنى عاجل الشفاء للضحية، وأن تتم محاكمة الجاني المجرم ويفتح تحقيق قانوني عادل من دون استغلال الجريمة وتصعيد خطاب مضاد للمهاجرين جميعاً.

رغم أنه سوداني إلا أن هادي يعبر عن سلوك شخصي قد تكون له دوافع شخصية، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يتم إلصاق فعل الجرم والوحشي كسلوك مجتمعي يتصف به السودانيون.

رغم أن المتهم سوداني إلا أنه يعبر عن سلوك شخصي قد يكون له دوافع شخصية، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يتم إلصاق فعل الجرم والوحشي كسلوك مجتمعي يتصف به السودانيون

بين شنغن (آيرلندا الجنوبية) والمملكة المتحدة (آيرلندا الشمالية): الحدود المفتوحة، هل ستتغير؟!

تعيش جزيرة آيرلندا اليوم واحدة من أكثر لحظاتها حساسية منذ توقيع اتفاقية الجمعة العظيمة عام 1998، تلك الاتفاقية التي أنهت عقودًا من العنف وفتحت الطريق أمام نموذج فريد من نوعه في أوروبا: حدود مفتوحة بين دولتين تتبعان نظامين سياسيين وقانونيين مختلفين تمامًا. ومع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ثم اعتماد إطار ونسور لتنظيم العلاقة بين آيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي، أصبحت الجزيرة نقطة التقاء معقّدة بين منطقة شنغن من جهة، والمملكة المتحدة من جهة أخرى.

لكن حادثة بلفاست الأخيرة التي أعادت التوتر إلى الواجهة وفق توقعات محللين لم تكن مجرد حدث عابر، بل كشفت هشاشة التوازن الذي يقوم عليه هذا النظام الحدودي الفريد. لقد أعادت الحادثة طرح أسئلة جوهرية حول مسارات الهجرة، وقواعد التنقّل، ومدى قدرة الاتفاقيات الحالية على الصمود أمام الضغوط السياسية والأمنية المتصاعدة.

تسمح منطقة شنغن بحرية الحركة بين دول الاتحاد الأوروبي، بينما تعتمد المملكة المتحدة نظامًا مستقلًا للهجرة بعد خروجها من الاتحاد اللأوربي والذي يعرف باسم «بريكست». ورغم هذا التناقض، بقيت الحدود بين آيرلندا الشمالية (UK) وآيرلندا الجنوبية (EU) مفتوحة بالكامل، دون نقاط تفتيش أو فحص جوازات. هذا الاستثناء التاريخي جعل الجزيرة ممرًا محتملًا للهجرة غير النظامية، وأثار مخاوف لدى لندن وبروكسل على حد سواء.

حادثة بلفاست الأخيرة جاءت لتُبرز هذه المخاوف بوضوح، إذ أعادت النقاش حول ما إذا كانت الحدود المفتوحة ما تزال آمنة، وكيف يمكن ضبط الحركة دون المساس بروح اتفاقية الجمعة العظيمة؟.

اتفاقية الجمعة العظيمة تحت ضغط جديد

الاتفاقية التي أنهت الصراع في آيرلندا الشمالية قامت على مبدأين أساسيين:

- إلغاء الحدود الصلبة بين الشمال والجنوب
- تقاسم السلطة بين المكوّنات السياسية

لكن مع تصاعد التوترات الأمنية، وتزايد الحديث عن استغلال الحدود المفتوحة في التنقّل غير القانوني، أصبح السؤال المطروح:

هل يمكن تعزيز الرقابة دون المساس بجوهر الاتفاقية؟

وهل تستطيع بريطانيا والاتحاد الأوروبي الحفاظ على هذا النموذج الفريد في ظل الضغوط المتزايدة؟.

حادثة بلفاست: مؤشر على أزمة أوسع

لم تكن الحادثة مجرد حدث أمني، بل تحوّلت إلى نقطة اختبار لفعالية الترتيبات الجديدة بين بروكسل ولندن. قد تعيد فتح ملفات متعددة وأهمها الاتفاق الحدودي:

- كيفية مراقبة الحركة بين الشمال والجنوب
- تأثير الهجرة على الأمن الداخلي
- قدرة إطار ونسور على حماية الحدود دون خلق حدود فعلية
- مستقبل التعاون الأمني بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة

وبينما يتبادل اليمين الحدث ويخلق منه حشداً شعبياً وتكبر كرة الثلج كلما ارتفع مستوى معدل الجريمة، يبقى الواقع أن الجزيرة تقف اليوم أمام مرحلة إعادة تقييم شاملة لقواعد التنقّل والهجرة. حيث أصبحت آيرلندا الجنوبية وجهة المهاجرين إلى بريطانيا عبر الحدود المفتوحة مع آيرلندا الشمالية، وهي من أكثر الطرق الآمنة للمهاجرين الذين لا يرغبون في العبور عبر قوارب البحر من فرنسا أو بلجيكا.

أصبحت آيرلندا الجنوبية وجهة المهاجرين إلى بريطانيا عبر الحدود المفتوحة مع آيرلندا الشمالية، وهي من أكثر الطرق الآمنة للمهاجرين الذين لا يرغبون في العبور عبر قوارب البحر من فرنسا أو بلجيكا

نحو مرحلة جديدة من النقاش الأوروبي البريطاني

من الواضح أن حادثة بلفاست لن تكون الأخيرة في سلسلة التوترات التي ستعيد أو من المتوقع أن تفتح النقاش لتشكيل العلاقة بين آيرلندا الشمالية وجمهورية آيرلندا. فالتوازن بين حرية الحركة والأمن أصبح أكثر هشاشة من أي وقت مضى، والاتحاد الأوروبي وبريطانيا مطالبان بإيجاد صيغة جديدة تضمن:

- حماية الحدود المفتوحة
- منع استغلالها في الهجرة غير النظامية
- الحفاظ على الاستقرار السياسي في آيرلندا الشمالية

إن ما يجري اليوم ليس مجرد نقاش حول الهجرة، بل هو اختبار لمستقبل الجزيرة بأكملها كما يرى اليمين المتطرف، وللقدرة على الحفاظ على السلام في منطقة لطالما كانت رمزًا للتوتر الأوروبي البريطاني. تصاعد خطاب اليمين الشعبوي منذ فترة وكان يتغذى ويترصد كل صغيرة وكبيرة من أجل الضغط على الحكومة التي تأرجحت كثيراً وتأثرت كثيراً حتى ظهرت سياسات هجرة متشددة مقارنة بالفترة التي سبقتها.

أعلنت الحكومة البريطانية اتفاقية مع فرنسا عرفت بـOne in one out، وهي اتفاقية تنظم الهجرة بين بريطانيا وفرنسا عبر الحدود البحرية، وهي أشبه باتفاقية قيد التجربة رغم تنفيذها، حيث تنظم وتهدف إلى القضاء على مسار الهجرة إلى بريطانيا عبر البحر لتكون عبر نظام تقديم رسمي له شروط، وأول الشروط أن يكون مقدم الطلب في فرنسا أو إحدى دول الاتحاد الأوروبي، وأن لا يكون حاملاً لأي وثيقة لجوء من هذا البلد أو الإقامة فيها.

خاتمة

الشاب الذي يظهر في المقطع المروع هو شاب سوداني رغم بعض الشكوك، لأني بعد متابعتي لمسارات الهجرة والجنقو وتحديداً بعد وصولي إلى ألمانيا عملت عن كثب مع مجتمع الجنقو وتتبع طرق التواصل وشبكات علاقتهم ولغتهم، وغيرها من الخصائص التي يمتاز بها مجتمع الجنقو، وحالياً أعمل على دراسة صغيرة لهذا المجتمع الذي يعاني في السودان والمجهر ويعيش نفسيات صعبة وتحديات الاندماج.

المهاجرون من دول غرب أفريقيا وتشاد والصومال وحتى الإثيوبيين وما إلى ذلك كلهم يستفيدون من وضع السودان بعد حرب 15 أبريل لكي يتحصلوا على إقامات إنسانية أسرع، وفق شرط التحدث باللغة العربية وأن تعرف بعض أسماء مدن وقرى السودان، وهنا يظهر التعاون بين الجنقو المهاجرين، ويأتي دور السودانيين في مد زملائهم بأسماء ومدن وقرى وأي معلومات تفيدهم لكي يتم التعامل مع ملف المهاجر كسوداني. وهذه المسألة لاحقاً تخلق صعوبة وتحدياً لإثبات الجنسية السودانية عند مرحلة التجنيس، وهذا أيضاً يعتمد على سياسات الدول في التجنيس، فمنها ما تتجاوز الأمر، ومنها ما تعتبر ضرورة إثبات الجنسية بأي صورة كانت.

ومع تزايد الجرائم التي يرتكبونها المهاجرون من مختلف الدول الأفريقية تتصاعد مع أصوات اليمين الرافض للهجرة، الذي يستفيد من هذه الاعتداءات بشكل أساسي. ويتصدر المهاجرون سلم الجريمة في بريطانيا، وهذا يجعل الصوت الرافض والذي يطلب تقييد وتضييق سياسات الهجرة صوتاً منطقياً على المستوى الداخلي، وقد يضغط حتى على الحكومة الحالية التي بدأت منذ فترة بتغييرات هيكلية في سياسة الهجرة طالت حتى إقامات الطلاب.

والتحدي الآن يقع على الجاليات السودانية والسفارات وجميع المنظمات السودانية التي تنشط في أوروبا وتحديداً بريطانيا، في إيصال صوت السودانيين الرافض للجريمة وأن لا يستغل اليمين غياب المنظمات السودانية وأن يكون الجهد منظماً وأن نقول بصوت واحد إن الجريمة فردية وليست ثقافة عنف مرتبطة بالمجتمع السوداني.. وهذا يتطلب جهداً دبلوماسياً وسياسياً واجتماعياً كبيراً من السودانيين في المهجر.

الجنيه ينهار... والحرب تأكل السودان

صفاء الزين

في الوقت الذي يواصل فيه عبد الفتاح البرهان مطالبة السودانيين بالصبر والتحمل، يعيش ملايين المواطنين واقعاً اقتصادياً يزداد قسوة يوماً بعد يوم: الجنيه السوداني يواصل سقوطه الحر، والأسعار ترتفع بصورة جنونية، والدخول تتآكل بسرعة غير مسبوقة، بينما تتسع دائرة الفقر والجوع والنزوح في بلد أصبح رهينة لحرب لا تبدو لها نهاية قريبة. وبينما يطلب قادة السلطة من الناس الصبر، يجد المواطن نفسه أمام سؤال بسيط ومؤلم: إلى متى؟.

لم يعد الحديث عن الأزمة الاقتصادية في السودان مجرد نقاش حول أرقام الموازنة أو مؤشرات التضخم أو سعر صرف العملات الأجنبية، إن ما يحدث اليوم تجاوز كل ذلك، وأصبح أزمة وجودية تمس حياة الناس بصورة مباشرة. فالأسر تكافح لتوفير الغذاء، والمرضى يعجزون عن شراء الدواء، والطلاب يواجهون مستقبلاً غامضاً في ظل انهيار الخدمات الأساسية، فيما تتراجع قدرة الدولة على القيام بأبسط وظائفها تجاه المواطنين.

ويبدو أن أخطر ما في المشهد الحالي أن الانهيار الاقتصادي لم يعد نتيجة جانبية للحرب، إنما أصبح جزءاً من بنيتها اليومية، فكلما طال أمد الصراع، ازداد الضغط على الاقتصاد، وتراجعت قيمة العملة الوطنية، واتسعت دائرة الفقر، وتآكلت فرص التعافي، وهذا يؤكد أن الحرب تجاوزت كونها مجرد معركة عسكرية لتتحول إلى ماكينة ضخمة تلتهم موارد السودان وإمكاناته ومستقبله.

ويكشف مسار الجنيه السوداني حجم الكارثة بصورة لا تحتاج إلى كثير من الشرح. ففي عام 2023 كان الدولار يدور حول 500 جنيه سوداني، بينما يقف اليوم عند حاجز 5000 جنيه في السوق، وهو ما يعني عملياً أن العملة الوطنية فقدت معظم قيمتها خلال فترة قصيرة للغاية. هذا الانهيار ليس مجرد رقم اقتصادي، ولكنه تعبير مباشر عن انهيار القوة الشرائية للمواطنين، وتراجع قيمة المدخرات، واتساع الفجوة بين الدخل وتكاليف الحياة.

فالموظف الذي كان راتبه يكفي بالكاد لتغطية احتياجات أسرته الأساسية قبل الحرب، أصبح عاجزاً اليوم عن تغطية جزء محدود من تلك الاحتياجات. أما العامل وصاحب الدخل المحدود فقد أصبحا في مواجهة يومية مع واقع اقتصادي قاسٍ يفرض عليهما الاختيار بين الغذاء والدواء والمواصلات، وفي الوقت ذاته، ظلت الأجور شبه ثابتة، بل إن كثيراً من العاملين لم يتلقوا مستحقاتهم بانتظام، الأمر الذي عمق الأزمة المعيشية إلى مستويات غير مسبوقة، وأكثر الشرائح تضرراً من هذا الأمر هم أصحاب الدخول الضعيفة والمعاشيون الذين تآكلت قيمة معاشهم الشهري.

ولا يمكن فصل هذا التدهور عن طبيعة السياسات التي أدارت بها سلطة بورتسودان الملف الاقتصادي خلال فترة الحرب. فالاقتصاد لا يمكن أن يعمل بصورة طبيعية في ظل غياب الشفافية وتضارب مراكز اتخاذ القرار وانعدام الرؤية الواضحة، وعندما تصبح القرارات الاقتصادية مرتبطة بالاحتياجات العسكرية والأمنية أكثر من ارتباطها بحاجات المجتمع والإنتاج، فإن النتيجة الحتمية هي المزيد من الاختلال والانهيار.

وتتحمل سلطة البرهان مسؤولية سياسية مباشرة عن هذا الواقع، فالحكومة القائمة لم تقدم حتى الآن برنامجاً اقتصادياً متكاملاً يطمئن المواطنين أو المستثمرين أو الأسواق، بل على العكس، أصبحت القرارات الاقتصادية في كثير من الأحيان تزيد من حالة الارتباك وعدم اليقين، والأسواق بطبيعتها تخشى الغموض، وعندما يغيب الوضوح تفقد العملة الوطنية المزيد من قيمتها، ويزداد الإقبال على العملات الأجنبية باعتبارها ملاذاً أكثر أمناً.

لم يعد الحديث عن الأزمة الاقتصادية في السودان مجرد نقاش حول أرقام الموازنة أو مؤشرات التضخم أو سعر صرف العملات الأجنبية، إن ما يحدث اليوم تجاوز كل ذلك، وأصبح أزمة وجودية تمس حياة الناس بصورة مباشرة

كما أن دخول جهات مرتبطة بالسلطة إلى سوق النقد الأجنبي للحصول على الدولار لتغطية احتياجات الوقود والإنفاق المختلفة ساهم في زيادة الطلب على العملات الصعبة بصورة كبيرة، وعندما تصبح الدولة نفسها لاعباً رئيسياً في السوق الموازي، فإنها تدفع الأسعار نحو الارتفاع وتعمق الأزمة التي يفترض بها أن تعالجها. والنتيجة هي مزيد من التراجع في قيمة الجنيه، ومزيد من المعاناة للمواطنين الذين لا يملكون أي وسيلة لحماية دخولهم من التآكل المستمر.

لكن أزمة الجنيه في حقيقتها أكبر من أن تكون أزمة عملة فقط، وإنما هي أزمة ثقة. فالعملات لا تستمد قوتها من الأوراق المطبوعة أو الأرقام المكتوبة عليها، وإنما من ثقة الناس في الدولة والاقتصاد والمستقبل. وعندما يفقد المواطن ثقته في قدرة الدولة على إدارة الاقتصاد، يبدأ في البحث عن بدائل تحفظ قيمة ما يملك. وهذا ما يحدث اليوم على نطاق واسع، حيث تتزايد عمليات التحول نحو الدولار والذهب وغيرها من الأصول التي يعتقد الناس أنها أكثر قدرة على الصمود أمام الانهيار.

أصبحت القرارات الاقتصادية في كثير من الأحيان تزيد من حالة الارتباك وعدم اليقين، والأسواق بطبيعتها تخشى الغموض، وعندما يغيب الوضوح تفقد العملة الوطنية المزيد من قيمتها، ويزداد الإقبال على العملات الأجنبية باعتبارها ملاذاً أكثر أمناً

وتبدو مؤسسات الدولة الاقتصادية عاجزة عن القيام بدورها الطبيعي، فبنك السودان المركزي، الذي يفترض أن يكون المؤسسة المسؤولة عن حماية العملة الوطنية وضبط السياسات النقدية، يعمل في بيئة معقدة تفتقر إلى الشفافية والمعلومات الكاملة. كما أن الرأي العام لا يعرف على وجه الدقة من يتخذ القرار الاقتصادي النهائي، ولا من يضع السياسات النقدية والمالية، ولا من يتحمل المسؤولية عندما تتفاقم الأزمات.

وتزداد خطورة الوضع عندما ننظر إلى التأثيرات الاجتماعية للانهيار الاقتصادي، فارتفاع الأسعار لا يعني فقط تراجع مستوى المعيشة، ولكنه يعني أيضاً زيادة معدلات التسرب من التعليم، وتراجع فرص العلاج، واتساع دائرة العمالة الهشة، وتفكك الكثير من شبكات الحماية الاجتماعية التي كانت تساعد الأسر على مواجهة الأزمات، ومع استمرار الحرب، يصبح الفقراء أكثر فقراً، بينما تتقلص قدرة المجتمع على التكيف مع الصدمات المتلاحقة.

أما النازحون الذين شردتهم الحرب من منازلهم ومناطقهم، فهم يدفعون الثمن الأكبر، فهؤلاء فقدوا مصادر دخلهم واستقرارهم الاجتماعي، وأصبحوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية في وقت تتراجع فيه قدرات المنظمات الدولية على تلبية الاحتياجات المتزايدة. وفي ظل الانهيار المستمر للعملة، تصبح حتى المساعدات المحدودة أقل قدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية.

والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن الحرب أصبحت المشروع الاقتصادي الأكبر في السودان، فالموارد تتجه نحو الصراع، والقرارات تُتخذ تحت ضغط المعركة، والأولويات الوطنية يعاد ترتيبها وفق متطلبات المواجهة العسكرية. وفي مثل هذه الظروف لا تجد الزراعة ولا الصناعة ولا الخدمات العامة ما يكفي من الاهتمام أو التمويل، رغم أنها القطاعات القادرة على خلق فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الحقيقي.

وليس من المبالغة القول إن السودان يواجه اليوم خطر التحول إلى اقتصاد حرب طويل الأمد. وهذا النوع من الاقتصادات لا ينتج التنمية ولا يبني المؤسسات ولا يخلق الاستقرار، بل يعتمد على استمرار الأزمات والصراعات. ومع مرور الوقت تتشكل شبكات مصالح تستفيد من استمرار الحرب، وتصبح عملية الانتقال إلى السلام أكثر صعوبة وتعقيداً.

ولا يقتصر أثر انهيار الجنيه على الأسواق والمحال التجارية أو على أرقام الاقتصاد الكلي، ولكنه يمتد إلى النسيج الاجتماعي السوداني نفسه. فمع كل ارتفاع جديد في الأسعار تتزايد الضغوط على الأسر التي أصبحت عاجزة عن الحفاظ على مستوى معيشي مقبول، وتتآكل المدخرات التي كانت تمثل خط الدفاع الأخير في مواجهة الأزمات، كما ترتفع معدلات الاعتماد على التحويلات المالية من الخارج بصورة غير مسبوقة، بينما يفكر آلاف الشباب في الهجرة باعتبارها المخرج الوحيد من واقع اقتصادي يزداد انسداداً يوماً بعد يوم، وهذه الهجرة لا تعني فقط فقدان البلاد لجزء مهم من طاقاتها البشرية، وإنما تعني أيضاً استنزافاً مستمراً للكفاءات والخبرات التي يحتاجها السودان في أي مشروع مستقبلي للتعافي وإعادة الإعمار، وفي الوقت ذاته تتراجع قدرة القطاع الخاص على الاستثمار والتوسع بسبب حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، فتتقلص فرص العمل وتتزايد معدلات البطالة، ويتسع نطاق الاقتصاد الهامشي وغير المنظم، وهكذا يتحول انهيار العملة من أزمة نقدية إلى أزمة مجتمعية شاملة تعيد تشكيل أنماط الحياة والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وتدفع قطاعات واسعة من المجتمع نحو مزيد من الهشاشة والفقر وعدم الاستقرار.

كما تتحمل الحركة الإسلامية والقوى الداعمة لاستمرار الحرب مسؤولية سياسية وأخلاقية عن هذا المسار. فكل خطاب يدفع نحو إطالة أمد الصراع يعني عملياً مزيداً من الانهيار الاقتصادي ومزيداً من المعاناة للمواطنين، وكل يوم إضافي من الحرب يعني ارتفاعاً جديداً في الأسعار، وضغوطاً إضافية على العملة الوطنية، وتراجعاً جديداً في مستوى المعيشة.

ومن اللافت أن الخطاب الرسمي يركز كثيراً على دعوات الصبر، لكنه يقدم القليل من الإجابات حول كيفية الخروج من الأزمة. فالصبر ليس سياسة اقتصادية، وليس بديلاً عن الإصلاحات المطلوبة، وليس حلاً لمشكلة انهيار العملة أو ارتفاع الأسعار. الناس لا تحتاج إلى المزيد من الدعوات للتحمل، بل تحتاج إلى رؤية واضحة وخطة قابلة للتنفيذ تعيد الأمل في المستقبل.

إن استمرار مطالبة المواطنين بالصبر بينما تتدهور أوضاعهم المعيشية بصورة يومية يخلق فجوة متزايدة بين السلطة والشارع. فالمواطن الذي يعجز عن شراء الخبز أو الدواء أو دفع تكاليف التعليم لا ينتظر خطابات سياسية، وإنما ينتظر حلولاً ملموسة تعيد له شيئاً من الاستقرار والأمان الاقتصادي.

ولذلك فإن إنقاذ الجنيه السوداني لا يبدأ من سوق العملات وحده، وإنما يبدأ من معالجة الأسباب السياسية التي تقف خلف الأزمة. فوقف الحرب يمثل الشرط الأول لأي تعافٍ اقتصادي حقيقي. كما أن استعادة الثقة في مؤسسات الدولة، وإخضاع القرارات الاقتصادية للشفافية والمساءلة، وإعادة توجيه الموارد نحو الإنتاج والخدمات الأساسية، تمثل خطوات ضرورية لا يمكن تجاوزها.

فالسودان بلد يمتلك إمكانات زراعية ومعدنية وبشرية هائلة، لكنه يحتاج إلى بيئة مستقرة تسمح بتحويل هذه الإمكانات إلى قوة اقتصادية حقيقية. أما استمرار الحرب فلن يقود إلا إلى مزيد من التدهور واستنزاف الموارد وتآكل فرص المستقبل.

ختاماً: فإن أخطر ما يواجه السودان اليوم ليس فقط انهيار الجنيه أو تجاوز الدولار حاجز الخمسة آلاف جنيه، وإنما تآكل الثقة في المستقبل نفسه. فعندما يفقد المواطن إيمانه بقدرة الدولة على حمايته وتأمين الحد الأدنى من الحياة الكريمة، تصبح الأزمة أكبر من أزمة عملة أو أزمة أسعار. إنها أزمة وطن يُستنزف يوماً بعد يوم تحت وطأة الحرب وسوء الإدارة وغياب الأفق السياسي.

الجنيه ينهار بالفعل، لكن ما ينهار معه أيضاً هو مستوى المعيشة والأمل والاستقرار الاجتماعي. وبينما تواصل السلطة مطالبة الناس بالصبر، يواصل المواطن السوداني دفع ثمن حرب لم يخترها، وسياسات لم يشارك في صنعها، وانهيار اقتصادي بات يهدد حاضر البلاد ومستقبلها على حد سواء. والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة اليوم ليس: كم سيبلغ سعر الدولار غداً؟، وإنما: كم من الوقت يستطيع المجتمع السوداني أن يتحمل هذا النزيف المفتوح قبل أن تصبح كلفة الإنقاذ أكبر من قدرة الجميع على الاحتمال؟.

الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن الحرب أصبحت المشروع الاقتصادي الأكبر في السودان، فالموارد تتجه نحو الصراع، والقرارات تُتخذ تحت ضغط المعركة، والأولويات الوطنية يعاد ترتيبها وفق متطلبات المواجهة العسكرية

إنسان عبري والوعي بالحقوق.. ملحمة الأرض والإرادة

وليد عنبور

في تلك الربوع من شمال السودان حيث يمتد نخل السكوت وتتوارث الأرض إرث الحضارة النوبية العريقة، ينهض «إنسان عبري» من قلب المعاناة ليكتب بتضحياته الواعية ملحمة شعب بأكمله. ذلك المجتمع الذي اكتوى بنار التهميش وأدرك بمنطق الواقع أن الحق لا يوهب وأن العزة لا تُستجدى، ويرى أن الطريق إلى العدالة يشقه المنتجون الصامدون في مواكب نضال سلمي، حاملين مطالبهم المشروعة كسنابل قمح تواجه الرياح العاتية بثبات.

هذه العبقرية التنظيمية التي تشهدها المنطقة نتاج تراكم تاريخي طويل لخبرات العمل المدني والمجالسي؛ فلقد تحولت اللجان المطلبية في عبري إلى كوابح مؤسسية وقوى مجتمعية قادرة على لجم اندفاعة السلطة عبر إحلال قوة القانون في مواجهة صخب الهتاف، وتقديم الوفود التفاوضية المنضبطة كبديل للصدام العشوائي. غير أن الرهان على «العبقرية التنظيمية» ليس صكاً مفتوحاً على المثالية، فهو اختبار يومي شاق يواجه تحديات الهياكل الهشة ومحاولات اختراق الصفوف وقدرة القيادات المحلية على الصمود الطويل أمام جفاف الموارد وعامل الزمن الذي يراهن الخصوم على أنه سيفكك هذا الحراك من داخله. يستلزم هذا الصمود تأمين لقمة العيش اليومية للمعتصمين وحماية الحراك من مخاطر الاستقطاب السياسي الحاد أو الانزلاق نحو صراعات تفرغ العمل المطلبي من محتواه التنظيمي المستقل. وحتى إن شهدت هذه التروس تراخياً ميدانياً أو تعليقاً مؤقتاً لإبداء حسن النوايا في مسارات التفاوض، فإن قيمتها التنظيمية تظل ثابتة كأداة ضغط مجتمعي لا يمكن تجاوُزها.

إن الحفاظ على هذا الانضباط السلمي في بيئة وطنية متأزمة ومحاطة بمخاطر الانفلات الأمني وانتشار السلاح لم يكن نتاج ظروف مواتية؛ فالمعتصمون واجهوا ضغوطاً ميدانية هائلة واستفزازات متكررة كفيلة بتحويل أي حراك مدني إلى صدام عنيف. تكمن القيمة الحقيقية للجان المطلبية في خوضها مواجهة شرسة لضبط الغضب الشعبي وإحكام السيطرة على القواعد الشبابية الثائرة التي يتقاذفها الإحباط، وتحويل طاقة الاحتجاج المشتعلة إلى مسارات تفاوضية وقانونية منضبطة، إدراكاً منها بأن أي انزلاق نحو العنف - ولو كان رداً على القمع - سيعني تدمير القضية برمتها وتحويلها إلى مواجهة أمنية دامية تعصف بالمنطقة.

كانت الكهرباء عصب الوجود وروح الحياة لدورة الإنتاج في المشاريع الزراعية التي تمثل المصدر الأساسي للأمن الغذائي والوجودي لإنسان عبري، وحين اختلت هذه الدورة وتحول توزيع الطاقة إلى معادلة جائرة تستهلك فيها آليات التعدين الامتيازية القسم الأكبر من الجهد الكهربائي على حساب إظلام الحقول والبيوت، لم يصرخ هذا الإنسان في الفراغ ولم يركن لليأس. أخرج من وجدانه أدوات نضال سلمي منظم مرتكزاً على وعي قانوني وعقد اجتماعي يربط الحاكم بالمحكوم، وأعلن المجتمع المحلي أن حرمان مئات المزارعين من ماء الري في عز الموسم الشتوي يمثل جريمة تجفيف ممنهجة لمصادر الرزق والحياة.

وحين تحجج البنك الزراعي باللوائح الصارمة للتحصيل والشيكات المرتدة، محولاً شيكات الإعسار الناتجة عن أزمة الطاقة إلى موجة من البلاغات الجنائية طالت عشرات المنتجين وكبّلت حركتهم، كُشفت عورة عقلية مصرفية تفتقر للمسؤولية الأخلاقية والاقتصادية. هذه أزمة لا تسقط قيمتها التحليلية حتى لو جُمّدت البلاغات أو شُطب بعضها تحت الضغط الشعبي. إن غياب المرونة المصرفية في مناخ الكوارث السيادية والبيئية يُسقط عن البنك صفته «التنموية» ويحوله إلى ذراع جباية أعمى يضر بالدولة نفسها، فمبدأ «القوة القاهرة» في القانون المدني شُرّع خصيصاً لحماية المنتجين في مثل هذه الظروف، وتحويل المزارع المعسر إلى مجرم يستحق السجن دون التعامل معه كضحية لقصور الخدمات تستحق الإنصاف والتعويض، يمثل تدميراً كاملاً للعملية الإنتاجية وإفراغاً للخزينة العامة على المدى الطويل.

لا يعدم صناع القرار في المركز خطابهم الدفاعي الجاهز؛ فالبنك الزراعي يتحدث عن واجبه في حماية المال العام واسترداد القروض المتعثرة وفق لوائح لا يملك تجاوزها، وشركات التعدين تحتج بعقود امتيازها المبرمة مع الدولة وإسهامها في الخزينة المنهكة، فيما تلوّح السلطة بأن أي تراخٍ في تحصيل الإيرادات أو استرضاء المحتجين سيشجع دوامة من المطالب في أقاليم أخرى تعاني أوضاعاً مشابهة. غير أن هذه الحجج، التي قد تجد لها صدى في إدارة دولة مستقرة، تسقط جميعاً أمام حقيقة قانونية واقتصادية واحدة: لا واجب حماية للمال العام يعلو على واجب حماية المنتج نفسه من الإعسار القهري، ولا عقد امتياز يسمو على الحق الدستوري في الحياة والبيئة السليمة، ولا خوف من عدوى المطالب يبرر وأدها بدل معالجتها. الدولة التي لا تستطيع أن تميّز بين الإفلاس المفتعل والإعسار الناجم عن تقصيرها الخدمي، والتي لا تستطيع ترتيب أولوياتها بين الذهب والقمح، تفقد أخلاقياً حقها في هذا الخطاب.

وعلى الضفة الأخرى من الأزمة، تقبع شركات التعدين الكبرى في سكون مريب مستفيدة من التواطؤ المركزي لحصد الأرباح دون أدنى التزام بالمسؤولية المجتمعية تجاه الأرض التي تستنزفها. يفرض القانون

الرهان على «العبقرية التنظيمية» ليس صكاً مفتوحاً على المثالية، فهو اختبار يومي شاق يواجه تحديات الهياكل الهشة ومحاولات اختراق الصفوف وقدرة القيادات المحلية على الصمود الطويل أمام جفاف الموارد وعامل الزمن الذي يراهن الخصوم على أنه سيفكك هذا الحراك من داخله

على هذه الشركات تنمية مناطق الامتياز، لكنها بدلاً من أن تكون رافداً لدعم الشبكة المحلية للكهرباء وإعانة الريف تحولت بفعل الامتيازات الجائرة إلى عبء يقتات على حصة المزارع البسيط ويُظلم حقوله.

وتتشابك هنا خيوط الأزمة الاجتماعية؛ إذ لا يمكن عزل شركات الامتياز عن واقع قطاعات واسعة من الشباب المحليين الذين دفعهم انهيار الاقتصاد الزراعي نحو العمل في التنقيب الأهلي كشريان حياة وحيد. غياب الرؤية التنموية المتكاملة من قِبل الدولة وضع أبناء المنطقة الواحدة في مواجهة اقتصادية معقدة حيث يتصارع حق المزارع في البقاء مع حاجة المعدّن الأهلي في لقمة العيش، وهذا التشابك يجعل الأزمة تتجاوز الثنائيات البسيطة «مواطن ضد سلطة» لتتحول إلى نزاع داخلي على الموارد يهدد النسيج الاجتماعي المحلي إذا لم يتم تداركه برؤية توفيقية.

تلك التروس التي أقيمت على شريان الشمال كانت منصات احتجاج صامتة تقول للعالم: هنا يقف المواطن باحثاً عن حقه. لقد تلاقت إرادة الأرض مع إرادة الإنسان وتحولت الحجارة إلى شواهد على تنظيم مدني محكم أدار الأزمة عبر لجان مطلبية ومجالس أهلية تمثل كل فئات المنطقة، صاغت مذكرات تفاوضية دقيقة وملتزمة بأعلى درجات الانضباط السلمي في مواجهة الغاز المسيل للدموع واقتحام المنازل. تحت سماء عبري يلخص اختلاط عرق المزارعين بدخان القنابل المأساة: مزارع محاصر بين تجفيف حقوله وقوات القمع، وفي هذه اللحظة تتحول اللجان المطلبية من أفكار نظرية إلى دروع تحمي أجساد المعتصمين وقوت عيالهم.

تتضح فرادة التجربة في منطقة عبري في قدرتها على صياغة حلول واقعية ومحددة تفكك حُجج السلطة التي تتذرع بعائدات التعدين ومساهمتها في الخزينة العامة لتبرير امتيازات الطاقة الممنوحة للشركات. إنها معادلة اقتصادية مقلوبة تماماً؛ إذ يمثل قطاع التعدين نشاطاً يعتمد على الاستنزاف السريع ومحدود العائد الإستراتيجي، مقارنة بقطاع الإنتاج الزراعي المستدام الذي يشكل حائط الصد الأخير ضد المجاعة وفاتورة الاستيراد الضخمة بالعملة الصعبة في زمن الحرب. تقديم «ذهب» الشركات على «قمح» المزارعين قصر نظر اقتصادي يبيع المستقبل لربح لحظي عابر، فضلاً عن أن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لإظلام الحقول وتلف المحاصيل وتشريد الأسر المعسرة، تفوق بكثير قيمة الكيلوواط/ساعة الممنوحة لأسواق التعدين.

يقدم المجتمع المحلي خارطة طريق واقعية نحو سلام اجتماعي واستقرار اقتصادي دائم، تتلخص في خمس نقاط أساسية توازن بين

غياب المرونة المصرفية في مناخ الكوارث السيادية والبيئية يُسقط عن البنك صفته «التنموية» ويحوله إلى ذراع جباية أعمى يضر بالدولة نفسها، فمبدأ «القوة القاهرة» في القانون المدني شُرّع خصيصاً لحماية المنتجين في مثل هذه الظروف

الحقوق المشروعة والظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد:

إعادة برمجة الكهرباء بعدالة: لتنال المشاريع الزراعية حصتها نهاراً باعتبارها الأولوية الاقتصادية المستدامة لمنع انهيار الأمن الغذائي.

المعالجة القانونية الفورية: إسقاط البلاغات الجنائية المفتوحة فوراً وإعادة جدولة ديون المزارعين وفقاً للمقتضيات القانونية لـ «القوة القاهرة».

تفعيل مسار المقاضاة العكسية كأداة تفاوضية: استخدام الحق القانوني في طلب التعويض عن تلف المحاصيل نتيجة إخلال الدولة بالتزاماتها، كخط دفاع مدني يُجبر المؤسسات الخدمية والبنك الزراعي على إبرام تسوية شاملة تسقط الشيكات المرتدة مقابل تجميد قضايا التعويض.

حق حماية البيئة والرقابة الصحية: إشراك المجتمعات المحلية في قرارات إنشاء أسواق التعدين وتفعيل الرقابة الصارمة على مخلفات السيانيد والزئبق التي تترسب في باطن الأرض، حمايةً للمياه الجوفية والتربة الزراعية من ملوثات التعدين التي تهدد بتحويل المنطقة إلى أرض بور غير قابلة للحياة.

الميثاق المجتمعي للتعدين الأهلي وتقنين المساحات: صياغة ميثاق محلي ملزم بين مجالس المزارعين ورابطة المعدنين الأهليين من أبناء المنطقة، يحدد بوضوح خطوطاً حمراء تمنع التعدين أو إقامة الخلاطات والكسارات بالقرب من الحرم الزراعي والمجاري المائية، مع إلزام قطاع التعدين الأهلي بالمساهمة بنسبة عادلة ومباشرة من عائداته اليومية لصالح صندوق طوارئ الطاقة والزراعة المحلّي لدعم وقود وكهرباء المشاريع الزراعية. بهذا يتحول التعدين الأهلي من مهدد للزراعة إلى شريك في تمويل استدامتها.

تظل هذه الأزمة مرآة تعكس المأساة الكبرى للسودان الحديث؛ حيث تتكرر فصول المعاناة ذاتها في كل شبر من هذا الوطن، وتتشابه حكاية المزارع في عبري المهدد بالسجن مع حكايات السودانيين في أطراف الجغرافيا الممتدة. الخصم المشترك هنا يظهر في اللحظة التي تلتقي فيها العقلية المركزية التاريخية - التي أدارت البلاد كجزر معزولة تعاني غياب التنسيق الأفقي - مع عجز الدولة البنيوي والاقتصادي الحاد في ظروف الحرب الراهنة. لقد تحولت السلطة بفعل ضغوط الحرب إلى آلية جباية قسرية استعادت بها النخبة المركزية أسوأ أدواتها القديمة لتغطية نفقاتها السيادية، الأمر الذي يفسر استماتتها في حماية ريع الذهب السريع على حساب استدامة الزراعة. هذا التشابك يجعل المواجهة في عبري مواجهة مع دولة تصارع اقتصادياً لأجل بقائها، وتفضل إرسال قوات الأمن لحماية سياساتها الجبائية عوضاً عن تشكيل فرق طوارئ من المهندسين لإصلاح خلل الطاقة وإنصاف المتضررين. لذا ومهما تكن المآلات الراهنة لحراك عبري في ساعاته القادمة - سواء بالانفراج الجزئي أو بمزيد من التعنت - فإن الأزمة تظل كاشفة لأزمة الحكم والمواطنة.

تواجه المؤسسات الرسمية هذه التحركات السلمية بالخطاب الجاهز: التخوين تارة والتجاهل تارة والقمع تارة أخرى، وكأن الزمن يدور في حلقة مفرغة لا تلد سوى مزيد من التروس والاعتصامات التي تشتعل في جسد الخريطة السودانية، بفعل آلة انتقائية توزع الموارد وفقاً لمعادلات النفوذ والمحاصصة والولاءات. حين ينتفض إنسان عبري فهو يمثل كل سوداني تم سحقه تحت هذه العجلات، وكل مزارع خسر موسمه بسبب الإهمال، وكل مواطن حُرم من حقوقه الأساسية.

تكمن أهمية حراك إنسان عبري في قدرته على تشخيص الداء واقتراح الدواء معاً عبر صياغة حلول تجمع بين الإصلاح التقني الفوري وإعادة تعريف العلاقة التعاقدية بين المواطن والدولة. وحين يطالب بأن تكون الكهرباء حقاً مكفولاً لا منحة مشروطة، يعيد صياغة مفهوم المواطنة من أساسه، وعندما يصر على إسقاط البلاغات ومقاضاة الجهات المتسببة في الضرر، يعيد الاعتبار لثنائية الحقوق والواجبات مؤكداً أن الدولة تحت طائلة القانون، وأن منطقها المصرفي والاقتصادي يجب أن يتراجع إذا تصادم مع حق الإنسان في الحياة والإنتاج.

يخوض إنسان عبري في موقفه الحالي ببياناته ووفوده التفاوضية، ملحمة الوعي السوداني بأسره؛ العقل السلمي ضد منطق العنف، والاستدامة الاقتصادية ضد الإفقار التنموي، مؤكداً أن الطريق إلى دولة المواطنة الحقيقية يبدأ من إنصاف الأطراف المنتجة واحترام العقود القانونية والبيئية للمجتمعات المحلية. السيادة الحقيقية للدولة لا تُقاس بقوة ترسانتها الأمنية في قمع الاحتجاجات، فكفاءتها تظهر في قدرتها على تأمين قمح مواطنيها وحمايتهم، لأن السوداني الذي يحرث الأرض بوعيه لا يمكن أن يُساق إلى السجن بقوانين العجز والإنكار.

بعثة تقصي الحقائق الأممية تحذر من تفاقم الاحتجاز التعسفي والتعذيب في السودان

الانتهاكات الواسعة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ترتكبها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لا تظهر أي مؤشرات على التوقف، وهذه الأفعال قد ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية

جنيف: (ديسمبر)

حذرت بعثة تقصي الحقائق بشأن السودان من أن أطراف النزاع تلجأ بشكل متزايد إلى الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري للسيطرة على السكان المحاصرين. وأكدت البعثة في إحاطة قدمتها إلى مجلس حقوق الإنسان في مستهل أعمال الدورة 62 يوم الاثنين 15 يونيو 2026 أن هذه الممارسات تفاقم أزمة حماية المدنيين التي اشتدت حدتها مع دخول الصراع عامه الرابع.

وأفادت البعثة التابعة للأمم المتحدة بأن الانتهاكات الواسعة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ترتكبها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لا تظهر أي مؤشرات على التوقف. وحذرت من أن هذه الأفعال قد ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.

تجريم حرية التنقل وإجبار المدنيين على إظهار الولاء

وقال محمد شاندي عثمان، رئيس البعثة، إن المدنيين لا يزالون يتحملون العبء الأكبر لهذا النزاع. فهم لا يتعرضون للهجمات والعنف المباشر فحسب، بل يواجهون أيضاً نظاماً يزداد قمعاً واحتجازات تعسفية ورعباً مسيطراً على كل أوجه الحياة.

ووثقت البعثة نمطاً ممنهجاً من الاحتجازات الجماعية التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ضد أشخاص بناءً على تصور ارتباطهم أو تعاطفهم مع الطرف الآخر. ويتم احتجاز الأفراد لمزاعم التعاون مع العدو غالباً في ظروف بالغة القسوة ودون أي أساس قانوني أو ضمانات محاكمة عادلة. وأصبح التنقل في حد ذاته فعلاً مجرَّماً. فالمدنيون يتعرضون لضغوط متزايدة لإظهار ولائهم لأحد الأطراف المتحاربة كشرط لضمان سلامتهم وحريتهم وبقائهم الاقتصادي.

الابتزاز ومطالب دفع فديات بمبالغ طائلة

ووثقت البعثة نمطاً من الاحتجاز يعقبه إكراه وابتزاز من قبل قوات الدعم السريع، حيث تُجبر العائلات على دفع مبالغ مالية طائلة مقابل الإفراج عن أقارب محتجزين. ويتعرض التجار الذين تعتمد سبل عيشهم على عبور خطوط المواجهة لمخاطر مثل الاختطاف، مما يقوض الاقتصادات المحلية الهشة ويفاقم انعدام الأمن الغذائي في مناطق مثل الفاشر والأبيض والدلنج وكادوقلي.

عاملو الإغاثة الإنسانية بين المختفين قسرياً

وأعربت البعثة عن قلقها البالغ إزاء اعتقال ما لا يقل عن 70 شخصاً في الجنينة خلال مايو 2026 من قبل الاستخبارات العسكرية التابعة لقوات الدعم السريع. وأفادت تقارير بأن من بين المحتجزين عاملين في المجال الإنساني. ولم تكشف قوات الدعم السريع عن أماكن وجودهم أو وضعهم القانوني، كما لم تسمح لأفراد عائلاتهم أو محاميهم بزيارتهم.

وقالت منى رشماوي، الخبيرة عضوة البعثة، إن الاختفاء القسري للعاملين في المجال الإنساني «يُعد جريمة ويثير مخاوف بالغة الخطورة. فلا ينبغي أن يُواجَه أفراد الأسر الباحثون عن أحبائهم بالصمت، وأن يُتركوا في حالة من عدم اليقين أثناء بحثهم عن المفقودين. إن مثل هذه الأفعال تقوِّض العمليات الإنسانية وتزيد من تعريض المدنيّين المعتمدين على المساعدات المُنقِذَة للحياة للمخاطر».

استهداف القوات المسلحة السودانية لمعارضين سياسيين ومحامين وصحفيين

ووثقت البعثة أيضاً استمرار القوات المسلحة السودانية في مضايقة واعتقال واحتجاز قادة مدنيين ومعارضين سياسيين ومحامين ومدافعين عن حقوق الإنسان وعاملين في المجال الإنساني وصحفيين يُشتبه في تعاونهم مع قوات الدعم السريع. والكثير من هؤلاء يُحتجزون بسبب أدوارهم القيادية السابقة أو انتماءاتهم القبلية أو روابطهم العائلية أو آرائهم السياسية. وتلقت البعثة تقارير موثوقة عن انتهاكات جسيمة لضمانات المحاكمة العادلة، بما فيها التأخير في الوصول إلى المحاكم، وتقييد الوصول إلى المستشارين القانونيين والإكراه على الاعتراف.

ظروف الاحتجاز لدى كلا الطرفين تهدد الأرواح

وقد تمكنت البعثة من جمع معلومات موثوقة تشير إلى أن ظروف الاحتجاز لدى كلا الطرفين قاسية وغير إنسانية وتشكل تهديداً مباشراً لحياة المحتجزين، حيث يُحتجز المعتقلون في مرافق مكتظة تفتقر إلى الغذاء الكافي والمياه النظيفة والرعاية الطبية. وأفاد محتجزون لدى القوات المسلحة السودانية بتعرضهم للصعق الكهربائي والضرب المبرح والتجريد من الملابس أثناء الاستجواب. وتحدث هذه الممارسات في مرافق للاستخبارات العسكرية ومواقع احتجاز غير معلنة تابعة للقوات المسلحة السودانية. كما تحدث في السجون الرسمية على حد سواء مثل سجن بورتسودان المركزي. والعديد من الافادات أكدت ظروف اعتقال قاسية في سجن سوبا بالخرطوم عندما كان تحت سيطرة قوات الدعم السريع. ويبدو أن سجن نيالا في جنوب دارفور، الخاضع حالياً لسيطرة قوات الدعم السريع، يكتسبُ سمعة سيئة على نحوٍ خاص. إذ تفيد التقارير باحتجاز آلاف المعتقلين في سجنِ نيالا بمن فيهم العديد ممن نُقلوا من الفاشر ومناطق أخرى خاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع. وأفادت تقارير للبعثة بوجود اكتظاظ شديد ونقص في الرعاية الطبية وانتشار أعمال العنف الجسدي، علاوة على ظروف احتجاز لا تتوافق مع الكرامة الإنسانية. كما أنه ثمة خطراً كبيراً لحدوث حالات اختفاء قسري في ظل غياب الإجراءات القانونية وحرمان الأهالي والمحامين من زيارة المعتقلين.

دعوات عاجلة لوضع حد للانتهاكات

وقد حثت البعثة جميع الأطراف على الوقف الفوري لممارسات الاحتجاز التعسفي والإفراج عن جميع المحتجزين بدون أساس قانوني وضمان المعاملة الإنسانية وضمانات المحاكمة العادلة. كما تطالب بمنح الهيئات المستقلة وصولاً كاملًا إلى مرافق الاحتجاز والكشف عن مصير جميع المحتجزين.

كما جددت البعثة دعوتها لدعم الضحايا والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وتوسيع ولايتها القضائية لتشمل ما يتجاوز دارفور، وإنشاء آلية قضائية دولية مستقلة تعمل بتعاون وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية، والجمع المنهجي للأدلة وحفظها من أجل إجراءات جنائية مستقبلية وفرض عقوبات محددة.

وقال محمد شاندي عثمان، رئيس البعثة، إن حجم هذه الانتهاكات وخطورتها يؤكدان أنها ليست حالات معزولة بل جزء من نمط أوسع يؤكد الحاجة الملحة إلى المساءلة وإلى اتخاذ إجراءات دولية منسقة لمنع ارتكاب المزيد من الفظائع.

الاتحاد الأوروبي يشدد قوانين الهجرة واللجوء

أوروبا تغلق بواباتها: ميثاق الهجرة واللجوء يدخل حيز التنفيذ

بروكسل: (ديسمبر)

دخل «ميثاق الهجرة واللجوء» حيز التنفيذ يوم الجمعة 12 يونيو في خطوة تهدف إلى تشديد الرقابة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، وتسريع إجراءات البت في طلبات اللجوء والعودة. ويتضمن الميثاق حزمة واسعة من القوانين والتشريعات الموحدة المتعلقة بإدارة الحدود الخارجية وإجراءات اللجوء وظروف استقبال طالبي الحماية الدولية، والتي تصفها المفوضية الأوروبية بأنها «صارمة ولكن عادلة». ويؤكد مسؤولو الاتحاد الأوروبي بأن النظام الجديد يمنح الدول الأعضاء قدرة أكبر على إدارة حدودها والتعامل مع تدفقات المهاجرين.

يقوم هذا الإصلاح على فكرة أساسية تتمثل في تسريع الفصل في الطلبات. وبموجب النظام الجديد يخضع كل مهاجر يدخل الاتحاد الأوروبي بصورة غير نظامية لإجراءات تشمل التدقيق الأمني والتحقق من الهوية في فترة لا تتجاوز سبعة أيام. أما طالبو اللجوء الذين يشكلون خطراً أمنياً أو القادمون من دول تقل فيها نسبة قبول الطلبات عن 80% مثل المغرب وبنغلادش فسيخضعون لإجراءات حدودية سريعة لا تتجاوز 12 أسبوعاً. وخلال هذه الفترة، يقيم هؤلاء في مراكز استقبال مخصّصة تقع بالقرب من الحدود الخارجية للاتحاد.

كما يستهدف النظام الجديد الحد من ما يعرف بـ«الهجرة الثانوية»، حيث ينتقل طالبو اللجوء من دولة أوروبية إلى أخرى بعد تسجيلهم لأول مرة في إحدى دول الاتحاد، مثل الانتقال من اليونان أو إيطاليا إلى ألمانيا. واستُحدثت آلية جديدة للتضامن الإجباري بين الدول الأعضاء.

ففي السابق كانت دولة الدخول الأولى تتحمل وحدها مسؤولية معالجة الطلبات، مما شكل عبئاً كبيراً على دول الخط الأمامي مثل إيطاليا واليونان ومالطا وإسبانيا. الآن ومن خلال آلية التضامن الجديدة، يُفترض أن يجري توزيع المسؤوليات بصورة أكثر توازناً بين الدول الأعضاء، وستحدد المفوضية الأوروبية الدول التي تحتاج إلى دعم إضافي.

وكان الاتحاد الأوروبي قد اعتمد في فبراير 2026 أول قائمة مشتركة لدول المنشأ الآمنة، وتشمل مصر والهند والمغرب وتونس وبنغلادش وكوسوفو. وستُعالج طلبات اللجوء المقدمة من مواطني هذه الدول بإجراءات سريعة على أساس أن فرص قبولها ضئيلة، ولكن الاتحاد يؤكد ضرورة إجراء تقييم فردي لكل حالة.

وفي يونيو 2026 توصل المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي إلى اتفاق لإنشاء مراكز عودة في دول ثالثة خارج الاتحاد. وسيرسل إلى هذه المراكز المهاجرون الذين رُفضت طلبات لجوئهم. ويشترط الاتفاق أن تحترم أي دولة شريكة معايير حقوق الإنسان ومبدأ عدم الإعادة القسرية. ويُستثنى القُصَّر غير المصحوبين من هذه الاتفاقيات.

وتتضمن القواعد الجديدة عقوبات صارمة على من يرفضون مغادرة الأراضي الأوروبية، حيث يمكن تمديد فترات الاحتجاز لتصل إلى 24 شهراً. كما يمكن فرض حظر دخول غير محدد المدة في قضايا الأمن القومي، كما أن عدم التعاون مع السلطات قد يؤدي إلى تخفيض المساعدات أو فرض عقوبات جنائية.

وتعتبر هذه الإصلاحات من أبرز التغييرات التي يشهدها نظام اللجوء الأوروبي منذ سنوات، بعد مفاوضات طويلة هدفت إلى تحقيق توازن بين تشديد الرقابة وتقاسم المسؤولية بين الدول الأعضاء. ودافع مفوض الهجرة ماغنوس برونر عن الإصلاحات بقوله إنها تخلق نظاماً أوروبياً شاملاً لإدارة الهجرة، وتهدف إلى استعادة السيطرة على ملفات الهجرة واللجوء التي فقدتها أوروبا خلال أزمة اللاجئين بين عامي 2015 و2016.

وأضاف برونر أن النظام الجديد يخلق الظروف المناسبة لتقرير أوروبا من يمكنه القدوم ومن يمكنه البقاء، ومن يجب عليه المغادرة، كما أنه سيحد من المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص عند سلوك طرق الهجرة غير النظامية والخطرة. ولهذا السبب، يركز الاتحاد الأوروبي أيضاً على مكافحة شبكات تهريب البشر وتعزيز التعاون مع دول المنشأ والعبور.

ومن جانبها وصفت رئيسة المفوضية أورسولا فون دير لاين الميثاق بأنه حل مبتكر يحقق حدوداً خارجية أكثر أمناً وإجراءات أكثر فعالية. وقال وزير الهجرة الدانماركي راسموس ستوكلوند إن دول الاتحاد الأوروبي يمكنها رفض منح الإقامة وترحيل المهاجرين لمجرد أنهم ينحدرون من دولة آمنة، أو يمكنهم التقدم بطلب لجوء في دولة خارج الاتحاد الأوروبي. وأضاف: «سنتمكن من رفض الأشخاص الذين ليس لديهم سبب للجوء في أوروبا، وعندها سنتمكن من وضع آليات وإجراءات تمكننا من إعادتهم بشكل أسرع، ولا ينبغي أن يكون مهربو البشر هم من يتحكمون في الوصول إلى أوروبا». ومن جانبه قال وزير الداخلية الفرنسي في تعميم وجهه الى مختلف السلطات الأمنية والإدارية الفرنسية إن الإدارة الفرنسية ملزمة بتطبيق اللوائح الأوروبية حتى لو تعارضت مع بعض أحكام القانون الوطني، خصوصاً قانون دخول وإقامة الأجانب وحق اللجوء، إلى حين تعديل التشريعات الوطنية.

وفي المقابل حذرت منظمات حقوق الإنسان من أن القواعد الجديدة قد تؤدي إلى احتجاز أعداد كبيرة من المهاجرين بما فيهم الأطفال طوال فترة معالجة طلباتهم، وقالت إن أوروبا تنزلق نحو نظام يصبح فيه الإكراه والاحتجاز هو القاعدة مع تضاؤل الاعتبارات الإنسانية. وشددت منظمة «العفو الدولية» على أن قواعد اللجوء الجديدة في الاتحاد الأوروبي تقوّض الأسس الجوهرية لحماية اللاجئين وتنقل مسؤولية الاتحاد الأوروبي عن حماية اللاجئين إلى بلدان خارج أوروبا، وهي سياسة أبعد ما تكون عن كونها سياسة هجرة إنسانية تصون كرامة الإنسان. كما أن من شأن التعديلات على مفهوم «البلد الثالث الآمن» أن تؤدي إلى رفض طلبات اللجوء في الاتحاد الأوروبي بدون مراجعتها، ويمكن أن يُرحَّل مقدمو الطلبات إلى بلدان لا تربطهم بها أي علاقة وربما لم تطأ أقدامهم أرضها من قبل. وأضافت المنظمة أن الميثاق الجديد يُعتبر تخلياً عن التزام الاتحاد الأوروبي بحماية اللاجئين، ويمهد الطريق أمام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاقات مع بلدان ثالثة لمعالجة طلبات اللجوء خارج حدود الاتحاد.

يقوم هذا الإصلاح على فكرة أساسية تتمثل في تسريع الفصل في الطلبات، وبموجب النظام الجديد يخضع كل مهاجر يدخل الاتحاد الأوروبي بصورة غير نظامية لإجراءات تشمل التدقيق الأمني والتحقق من الهوية في فترة لا تتجاوز سبعة أيام

وتتضمن القواعد الجديدة عقوبات صارمة على من يرفضون مغادرة الأراضي الأوروبية حيث يمكن تمديد فترات الاحتجاز لتصل إلى 24 شهراً. كما يمكن فرض حظر دخول غير محدد المدة في قضايا الأمن القومي، كما أن عدم التعاون مع السلطات قد يؤدي إلى تخفيض المساعدات أو فرض عقوبات جنائية

عبد الكريم آدم المتحدث الرسمي باسم الحملة الشبابية لإيقاف الحرب ودعم الحوار السوداني:

السلام يبدأ من الشباب والحوار هو الطريق الوحيد لإنقاذ السودان

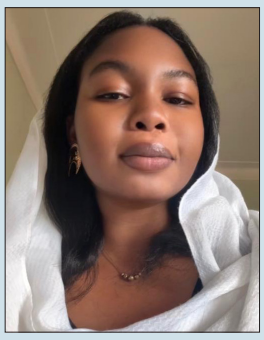

حوار: ملاك جمال بلة: (كمبالا)

الحملة الشبابية ولدت من رحم المعاناة السودانية

في ظل واحدة من أكثر الفترات تعقيدًا في تاريخ السودان الحديث، برزت العديد من المبادرات المدنية والشبابية التي سعت إلى مواجهة آثار الحرب والدفع باتجاه السلام. ومن بين هذه المبادرات جاءت الحملة الشبابية لإيقاف الحرب ودعم الحوار السوداني بوصفها محاولة شبابية لتوحيد الرؤى الوطنية الرافضة للحرب، والساعية إلى بناء مستقبل أكثر استقرارًا للسودانيين.

في هذا الحوار تتحدث جريدة (ديسمبر) مع عبد الكريم آدم، المتحدث الرسمي باسم الحملة الشبابية لإيقاف الحرب ودعم الحوار السوداني، حول نشأة الحملة وأهدافها ورؤيتها لمستقبل السودان ودور الشباب في صناعة السلام وإيقاف الحرب.

(ديسمبر): كيف نشأت الحملة الشبابية لإيقاف الحرب ودعم الحوار السوداني؟

يقول عبد الكريم آدم إن الحملة الشبابية لإيقاف الحرب ودعم الحوار السوداني هي مبادرة شبابية وطنية، نشأت بهدف توحيد الجهود الشبابية وجمع الطاقات من مختلف أنحاء السودان حول موقف واضح يرفض الحرب ويدعو إلى إيقافها بصورة عاجلة. ويضيف أن الحملة تسعى إلى بناء دولة سودانية تنعم بالأمن والسلام من خلال حوار سوداني جامع يشارك فيه جميع السودانيين دون إقصاء.

ويؤكد أن الحملة جاءت نتيجة طبيعية لما عاشه الشباب السوداني منذ اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل 2023، حيث وجد الشباب أنفسهم أمام واقع قاس، تراجعت فيه فرص الحياة الطبيعية وتعرضت البلاد لخسائر كبيرة على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن هنا برزت الحاجة إلى منصة شبابية تعبر عن تطلعات الشباب ورؤيتهم لمستقبل السودان بعد الحرب.

ويتابع قائلاً إن مجموعة من الشباب السودانيين اجتمعوا على قناعة مشتركة بأن استمرار الحرب لن يؤدي إلا إلى مزيد من الانهيار والمعاناة، ولذلك جاءت فكرة الحملة باعتبارها مبادرة وطنية تهدف إلى لمّ شتات السودانيين والعمل من أجل وقف الحرب وتحقيق السلام عبر حوار سوداني سوداني خالص يعبر عن مصالح الشعب السوداني وتطلعاته.

(ديسمبر): ما الدافع الأساسي وراء إطلاق هذه المبادرة؟

يوضح آدم أن الدافع الأساسي لتكوين الحملة يتمثل في الرفض الكامل للحرب وما خلفته من آثار إنسانية واجتماعية عميقة. ويشير إلى أن السودانيين عاشوا خلال السنوات الماضية أوضاعًا بالغة الصعوبة انعكست على حياة الملايين من المواطنين الذين تعرضوا للنزوح والتشريد وفقدان مصادر الدخل والاستقرار.

ويرى أن الدافع الجوهري للحملة هو السعي لتحقيق السلام وإنهاء الحرب، غير أن هناك دوافع أخرى لا تقل أهمية، من بينها توحيد أصوات الشباب السوداني المؤمن بقيم الحرية والسلام والعدالة التي رفعتها ثورة ديسمبر المجيدة. كما تهدف المرحلة المقبلة وإعداد رؤية شبابية متكاملة لما بعد الحرب، بحيث يكون الشباب جزءًا من عملية صناعة القرار وبناء المستقبل.

ويضيف أن الحملة تؤمن بأن الحوار الوطني السوداني هو المدخل الصحيح لمعالجة الأزمة الحالية والوصول إلى توافق وطني يضع البلاد على طريق الاستقرار والتنمية.

(ديسمبر): كيف أثرت الحرب على الشباب والمجتمع السوداني؟

يؤكد المتحدث الرسمي باسم الحملة أن الشباب كانوا من أكثر الفئات تضررًا من الحرب، إذ انعكست تداعياتها بصورة مباشرة على حياتهم اليومية ومستقبلهم المهني والتعليمي والاجتماعي. ويوضح أن الحرب ضيقت فرص الحياة المدنية والاقتصادية بشكل غير مسبوق، كما دفعت أعدادًا كبيرة من الشباب إلى الانخراط في الصراع بدلاً من توظيف طاقاتهم في البناء والتنمية.

ويشير إلى أن الشباب يمثلون القوة الحقيقية لأي مشروع وطني، وكان من المفترض أن يكونوا في مقدمة جهود السلام والإعمار والتنمية، إلا أن الحرب حولت جزءًا كبيرًا من هذه الطاقات إلى وقود للصراع.

وفي الجانب التعليمي يلفت إلى أن ملايين الطلاب فقدوا فرصهم في مواصلة التعليم الجامعي والدراسي نتيجة توقف المؤسسات التعليمية أو تعثر العملية التعليمية بسبب الحرب، وهو ما يشكل خسارة كبيرة للسودان ومستقبله.

أما على المستوى الاجتماعي فيرى آدم أن المجتمع السوداني دفع ثمنًا باهظًا نتيجة الحرب، حيث أدت إلى تصاعد الانقسامات الاجتماعية والثقافية وانتشار خطاب الكراهية والتمييز، الأمر الذي أضعف الروابط المجتمعية وأثر على التماسك الوطني. ويشدد على أن معالجة هذه الآثار تتطلب جهودًا كبيرة لإعادة بناء الثقة وتعزيز قيم التعايش والسلم الاجتماعي.

(ديسمبر): لماذا ترون أن الحوار هو الطريق الأنسب للخروج من الأزمة؟

يرى عبد الكريم آدم أن الحوار السوداني الشامل يمثل الوسيلة الأكثر واقعية لإنهاء الأزمة الراهنة، خاصة بعد تعثر العديد من المبادرات السياسية وعدم نجاحها في تحقيق الاستقرار المطلوب.

ويؤكد أن الحوار ليس مجرد وسيلة لإيقاف الحرب، بل هو منصة حقيقية لإعادة تأسيس الدولة السودانية على أسس جديدة تقوم على المواطنة المتساوية والعدالة والمشاركة السياسية الواسعة.

ويضيف أن السودان عانى لعقود طويلة من الحروب والنزاعات المتكررة، ولذلك فإن أي عملية سلام مستدامة يجب أن تتعامل مع الأسباب الجذرية لهذه الأزمات، وهو ما يمكن أن يحققه الحوار الوطني إذا جرى بصورة شاملة ومسؤولة.

(ديسمبر): ما أبرز المطالب التي ترفعها الحملة الشبابية اليوم؟

يقول آدم إن الحملة تعمل بالتنسيق مع القوى المدنية والشبابية ومنظمات المجتمع المدني من أجل بناء صوت وطني واسع مناهض للحرب وداعم للسلام. وتتمثل المطالب الأساسية للحملة في ضرورة الوقف الفوري للحرب وفتح

جاءت فكرة الحملة باعتبارها مبادرة وطنية تهدف إلى لمّ شتات السودانيين والعمل من أجل وقف الحرب وتحقيق السلام عبر حوار سوداني سوداني خالص يعبر عن مصالح الشعب السوداني وتطلعاته

المجال أمام الحلول السلمية.

كما تدعو الحملة إلى إشراك الشباب السوداني في مختلف المبادرات السياسية والجهود الرامية إلى إنهاء النزاع، باعتبار أن الشباب هم الأكثر تأثرًا بالحرب والأكثر قدرة على الإسهام في بناء المستقبل.

ويؤكد أن الحملة تضع الحوار السوداني في صدارة أولوياتها باعتباره الإطار الذي يمكن من خلاله الوصول إلى توافق وطني يعالج جذور الأزمة السودانية.

(ديسمبر): كيف يمكن الوصول إلى وقف فوري ومستدام للحرب؟

يؤكد المتحدث الرسمي أن الوصول إلى وقف فوري للحرب يتطلب تضافر الجهود الوطنية بين مختلف القوى السياسية والشبابية والمدنية والمستقلين الوطنيين الذين يؤمنون بضرورة إنهاء الصراع.

كما يشير إلى أهمية الدور الإقليمي والدولي في الضغط على أطراف الحرب واستخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية المتاحة لدفعها نحو وقف القتال بصورة عاجلة.

أما فيما يتعلق بالسلام المستدام فيرى أن الأمر يرتبط بمعالجة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى اندلاع الحرب الحالية والحروب السابقة، لأن أي اتفاق لا يتناول جذور الأزمة سيظل معرضًا للانهيار في المستقبل.

(ديسمبر): ما رسالتكم للشباب السوداني في الداخل والخارج؟

يوجه عبد الكريم آدم رسالة إلى الشباب السوداني في الداخل والمهجر مفادها أن الحرب، مهما كانت تكلفتها الإنسانية والمادية، لا ينبغي أن تقضي على الأمل في التغيير وصناعة مستقبل أفضل.

ويقول إن الحملة تؤمن بأن مستقبل السلام في السودان يعتمد بصورة أساسية على الشباب، ولذلك فإن المرحلة المقبلة يجب أن تشهد مشاركة شبابية واسعة في المجالات المدنية والسياسية والتعليمية والتنموية.

ويضيف أن الشباب السوداني أثبت خلال السنوات الماضية قدرته على العطاء والعمل الوطني من خلال مشاركاته الفاعلة في لجان المقاومة وأجسام الطوارئ والمبادرات الشبابية والنسوية ومنظمات المجتمع المدني، الأمر الذي يؤكد امتلاكه طاقات كبيرة يمكن أن تسهم في نهضة السودان.

(ديسمبر): ما الدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الشبابية في المرحلة الحالية؟

يرى آدم أن القوى الشبابية تمتلك حضورًا مؤثرًا داخل المجتمع السوداني، كما أنها من أكثر الفئات وعيًا بمخاطر الحرب وتداعياتها على الحاضر والمستقبل.

ويؤكد أن على الشباب مسؤولية كبيرة في هذه المرحلة تتمثل في العمل على توحيد الصفوف ونشر الوعي المجتمعي بمخاطر استمرار الحرب وتعزيز ثقافة السلام.

كما يدعو الشباب إلى الانخراط في الأجسام المدنية والنسوية والشبابية وأعمال الطوارئ والخدمة المجتمعية، مع ضرورة تطوير هذه الكيانات وتنظيمها بصورة تمكنها من أداء أدوارها بكفاءة.

ويشدد على أهمية بلورة رؤية شبابية واضحة للمستقبل تضمن مشاركة الأجيال الجديدة في صناعة القرار الوطني وعدم ترك البلاد رهينة للصراعات والانقسامات.

(ديسمبر): كيف تتصورون دولة تحترم التعدد والتنوع؟

يعتقد عبد الكريم آدم أن أحد الأسباب الرئيسية للنزاعات المتكررة في السودان يتمثل في غياب رؤية وطنية قادرة على إدارة التنوع الكبير الذي يتميز به المجتمع السوداني.

ويشير إلى أن السودان يزخر بتنوع ديني وعرقي وثقافي وجغرافي واسع، وأن هذا التنوع ينبغي النظر إليه باعتباره مصدر قوة لا سببًا للصراع.

ويؤكد أن إدارة هذا التنوع تتطلب الاعتراف به واحترامه وتجسيد قيم المواطنة المتساوية وضمان المشاركة العادلة لجميع المكونات في مؤسسات الدولة والحياة العامة.

كما يشدد على أهمية دور الإعلام والثقافة والتعليم في تعزيز قيم التعايش السلمي وبناء مجتمع يحتفي بتنوعه ويعتبره عنصرًا من عناصر قوته الوطنية.

(ديسمبر): ما الرسائل التي توجهونها للأطراف المتحاربة؟

يوجه آدم رسالة واضحة إلى أطراف الحرب يدعوهم فيها إلى الوقف الفوري للقتال وتغليب مصلحة السودان على المصالح السياسية والعسكرية الضيقة. ويؤكد أن حياة المدنيين ومستقبل البلاد يجب أن يكونا أولوية قصوى، وأن على جميع الأطراف تحمل مسؤولياتها الوطنية والأخلاقية تجاه ما تعرض له الشعب السوداني من قتل ونزوح وتشريد ودمار.

كما يطالب بوقف جميع الانتهاكات واحترام حقوق الإنسان، والعمل من أجل تحقيق العدالة والمحاسبة باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لأي سلام مستدام.

ويضيف أن صوت الشباب والشعب السوداني يطالب اليوم بالسلام والحرية ومستقبل خال من الحروب، وعلى الأطراف المتحاربة أن تستمع لهذه المطالب، وأن تفسح المجال أمام حوار وطني حقيقي يؤسس لسودان جديد قائم على العدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي.

(ديسمبر): ماذا يحتاج السودان اليوم لبناء السلام والاستقرار؟

يرى عبد الكريم آدم أن السودان يحتاج قبل كل شيء إلى توافق وطني واسع بين القوى المؤمنة بوقف الحرب، وإنهاء الانقسامات والاستقطابات التي أضعفت البلاد.

ويؤكد أن بناء جبهة مدنية قوية ومتماسكة يمثل خطوة مهمة نحو إيقاف الحرب وتهيئة المناخ لحوار سوداني سوداني يعالج جذور الأزمة الوطنية ويضع أسس السلام والاستقرار المستدام.

(ديسمبر): كيف يمكن ضمان شمولية الحوار الوطني؟

يشدد آدم على أن نجاح أي عملية حوار وطني يرتبط بمدى قدرتها على استيعاب مختلف مكونات المجتمع السوداني دون إقصاء، وذلك من خلال اعتماد مبادئ المشاركة الواسعة والشفافية والعدالة في التمثيل.

ويؤكد أهمية تمثيل الشباب والنساء والإدارات الأهلية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والنازحين واللاجئين والقوى السياسية المختلفة، مع مراعاة التنوع الجغرافي والثقافي والإثني للسودان.

كما يدعو إلى إجراء مشاورات واسعة داخل السودان وخارجه لضمان أن تعكس مخرجات الحوار تطلعات المواطنين، إضافة إلى تمكين الشباب والنساء من المشاركة الفاعلة في صناعة القرارات.

ويرى أن الحوار ينبغي أن يستند إلى ميثاق وطني يقوم على وقف الحرب واحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة وبناء دولة مدنية ديمقراطية قائمة على المواطنة المتساوية وسيادة القانون.

(ديسمبر): ما أبرز التحديات التي تواجه الحملة؟

يختتم عبد الكريم آدم حديثه بالإشارة إلى أن الحملة واجهت منذ انطلاقها عددًا من التحديات، أبرزها حالة الاستقطاب السياسي الحاد وتعدد الروايات المتصارعة بشأن الحرب، الأمر الذي جعل مهمة نشر خطاب السلام أكثر صعوبة.

كما أسهم انتشار المعلومات المضللة وتصاعد خطاب الكراهية في إضعاف الثقة المجتمعية وتشويه الرسائل الداعية إلى السلام والحوار.

ويضيف أن محدودية الموارد المالية والتقنية شكلت تحديًا آخر أمام تنفيذ حملات توعية واسعة ومستدامة، إلى جانب المخاطر الأمنية التي يتعرض لها النشطاء والمتطوعون العاملون في مجال السلام داخل مناطق النزاع.

ورغم كل هذه التحديات يؤكد آدم أن الحملة الشبابية لإيقاف الحرب ودعم الحوار السوداني ماضية في رسالتها، انطلاقًا من إيمانها بأن إرادة الشباب السوداني قادرة على تجاوز العقبات وصناعة مستقبل أفضل.

ويختتم حديثه بتوجيه الشكر والتقدير إلى جريدة (ديسمبر) على إتاحة هذه الفرصة للحملة لتوضيح رؤيتها حول قضايا السلام والحوار ودور الشباب، مؤكدًا أن السودان ما زال يمتلك فرصة حقيقية للنهوض إذا توحدت الإرادات الوطنية حول مشروع السلام والاستقرار وبناء الدولة التي تليق بتطلعات شعبه.

المجتمع السوداني دفع ثمنًا باهظًا نتيجة الحرب، حيث أدت إلى تصاعد الانقسامات الاجتماعية والثقافية وانتشار خطاب الكراهية والتمييز، الأمر الذي أضعف الروابط المجتمعية وأثر على التماسك الوطني

تشجيع سوداني لمنتخب مصر في أولى مبارياته في كأس العالم

القاهرة: (ديسمبر)

تابعت أعداد كبيرة من السودانيين المقيمين بمصر، مباراة المنتخب المصري ضد منتخب بلجيكا ضمن منافسات كأس العالم 2026 الذي انطلق خلال هذا الأسبوع. وأبدى عدد من السودانيين الذين شجعوا المنتخب المصري وتابعوا المباراة من خلال شاشات المقاهي، إعجابهم بأداء المنتخب المصري متمنين له التوفيق والفوز في بقية مباريات كأس العالم.

وشهدت منصات التواصل الاجتماعي خلال الساعات التي سبقت المباراة يوم الإثنين 15 يونيو، تفاعلاً واسعاً مع حملة دعم أطلقها سودانيون لمساندة منتخب مصر قبل مواجهته أمام منتخب بلجيكا. واستهل منتخب مصر مشاركته في منافسات كأس العالم 2026 بالتعادل أمام منتخب بلجيكا بهدف لكل.

يوم ثقافي لذوي الإعاقة بدار حزب الكرامة

القاهرة: (ديسمبر)

ناقشت الكاتبة الأستاذة سعدية عيسى كتابها (الأشخاص ذوو الإعاقة - التحديات والفرص) خلال هذا الأسبوع بالمنتدى الثقافي للمجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات وهيئة محامي دارفور وسعة للإنتاج الثقافي، بالتعاون مع حزب الكرامة ومهتمين بقضايا ذوي الإعاقة بمصر. وجاءت الفعالية احتفالاً بيوم ذوي الإعاقة الثقافي بدار حزب الكرامة بالدقي، بحضور السفير صلاح حليمة، ورئيس حزب الكرامة سيد الطوخي، والناظر محمد سرور رملي بمشاركة المبدعين الموسيقار بروفيسور الفاتح حسين، شمت محمد نور، الأمين خلف الله .

احتفاء خاص بالسينما السودانية في مهرجان القدس للسينما العربية

القاهرة: (ديسمبر)

أعلن مهرجان القدس للسينما العربية عن ملامح دورته السادسة، التي تُقام في الفترة من 28 يوليو إلى 2 أغسطس 2026، تحت عنوان «الحياة والاستمراريّة» احتفاءً بالحياة في تفاصيلها اليومية وعنادها على الاستمرار.

وتعرض خلال الدورة 36 فيلماً عربياً للمرة الأولى في القدس، تجمع بين الروائي الطويل والوثائقي والقصير، وتتنوّع في موضوعاتها وأساليبها الفنية وتجاربها الإنتاجية، مقدّمةً للجمهور نافذةً على أحدث الإنتاجات السينمائية العربية. بجانب فعاليات فكرية، عبر سلسلة من الحوارات والجلسات المتخصصة التي تناقش التاريخ البصري لأرشيف القدس والذاكرة البصرية للمرأة الفلسطينية.

كما يتضمن المهرجان حلقات نقاشية افتراضية تستهدف فتح قنوات حوار مباشرة بين الجمهور ومخرجين وممثلين شباب من فلسطين وخارجها، لتبادل الخبرات والتعرف على تجاربهم الفنية المتنوّعة. ويحتفي المهرجان كذلك بإطلاق أعمال فنية جديدة تُعرض للمرة الأولى في القدس، إلى جانب برنامج خاص بالسينما السودانية يسلّط الضوء على واحدة من أهمّ التجارب السينمائية في المنطقة، واستعراض للنسخة المرمّمة من الفيلم الوثائقي «انتزاع الكهرمان» للمخرج السوداني حسين شريف، الذي يعد من أبرز ما أنتجته السينما السودانية في تأريخها.

ورقة مشتركة للصادق علي حسن وأماني الطويل حول محاور العدالة المرتجاة

القاهرة: (ديسمبر)

أقامت مؤسسة عافر للتنمية والحوار والتدريب والأبحاث بالتعاون مع (تحالف قوى الثورة للقضايا الوطنية - وطن، المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات، هيئة محامي دارفور، ومؤسسة سعة الثقافية)، ندوة فكرية بعنوان «محاور العدالة المرتجاة» استضافت الندوة الأمانة العامة للتجمع الاتحادي، وأدارها الأستاذ أحمد حضرة. حيث شهدت نقاشات عميقة بحضور نخبة من السياسيين والقانونيين والمفكرين.

قدم الورقة الأستاذ الصادق علي حسن، بالتشارك في الإعداد مع دكتورة أماني الطويل مديرة البرنامج الإفريقي في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

وقد تم التأكيد على أن وضع السودان يختلف تماماً عن النماذج الإقليمية والدولية (رواندا، المغرب، جنوب إفريقيا، وإسبانيا)، مما يتطلب بناء نموذج سوداني يراعي مصالحه أولاً، نظراً إلى أن المؤسسات الدولية تتحكم فيها التوازنات السياسية كتجربة محاكمة المتهم بجرائم الإبادة الجماعية بدارفور علي كوشيب.

وتطرح الورقة المشتركة ارتباطاً بالمرتكزات المحلية والمناطق المتضررة وأمام الضحايا مباشرة لترسيخ الثقة وتأسيس العفو المستقبلي القائم على الاعتراف والتراضي، وتنوعت مداخلات الحضور لتتناول نقاطاً مختلفة، مثل معضلة تعدد الجيوش، اقتصاد الحرب كعامل حاسم، وسؤال الهوية الوطنية. وطرح عدد من الأسئلة مثل الرابط بين السلام وجبر الضرر والدعم النفسي، وهل الحل في معالجة الخلل البنيوي للدولة الحالية أم في قيام دولة جديدة تماماً؟.

المصور عاصم خلف الله يحكي لـ(ديسمبر) قصة صورة قطار عطبرة:

وقفت على بعد خطوات من المكان الذي وثق منه الراحل جاد الله جبارة مغادرة قطار الإنجليز

في مواقف كثيرة تؤخذ اللقطة وعدسة الكاميرا ملطخة بالدماء

القاهرة: (ديسمبر)

يعتقد المصورون أن بعض الصور لا تُلتقط بالصدفة، بل تُصنع بالتخطيط والصبر والحدس والإحساس بالمسؤولية تجاه التاريخ لأن الصورة يمكن أن تحكي قصة من ألف حرف. بهذه القناعة يخوض المصور رحلته بين مسارح العنف والاحتجاجات ومناطق النزاع المسلح، باحثاً عن لحظة لا توثق الحدث فحسب، بل تحفظه في ذاكرة الأجيال.

في هذا الحوار، يتحدث المصور عاصم محمد خلف الله، عن رحلته مع العدسة منذ الطفولة، ولماذا اختار أن يكون شاهداً على الحروب والاحتجاجات ومناطق النزاع. كما يستعيد قصصاً من السودان والصومال وإفريقيا الوسطى، وقصة صورة قطار عطبرة التي أصبحت من أيقونات ثورة ديسمبر وتستخدم في كثير من المناسبات المتعلقة بها.

(ديسمبر): من أين جاء اهتمامك بالتصوير؟

كان اهتمامي بهذا المجال من وقت مبكر، والتقطت أول صورة «مقطوعة الرؤوس» وكان عمري ست سنوات، للوالد والوالدة أثناء زيارتهما للمتحف عندما احتاجا أن التقط لهما صورة. تخرجت في جامعة السودان كلية الموسيقى والدراما، وتخصصت في النقد والدراسات الدرامية، وهي كانت مدخلي للتصوير.

(ديسمبر): لاحقاً، لماذا اخترت توثيق العنف في المظاهرات والحروب والنزاعات تحديدًا؟

لأن السودان بلد حروب منذ تأريخه القديم. بجانب قلة رواد هذا المجال حتى على مستوى العالم، لارتباطه بالمغامرة في بيئات العنف والشغب والانفلات الأمني. بدأت الاهتمام بهذا المجال بالبحث عن نماذج لتجارب وقصص لصحفيين عالميين انتهت حياتهم، وآخرون أصيبوا إصابات خطرة وأمراض ما بعد الصدمة.

(ديسمبر): هل التصوير مجرد فن يمارس أم مسؤولية تاريخية؟

الصورة لها القدرة على حفظ التأريخ. في كل رأس سنة جديدة يحتفل السودانيون بالإستقلال وتمر علينا نفس الصور لخروج المستعمر ورفع علم السودان. المصور والمخرج السينمائي الراحل جاد الله جبارة كان هاوياً ومهتماً بالتصوير فقط، وما وثقه من لحظات تأريخية مهمة في السودان لم يتم بتوجيه من جهة، بل لاهتمامه وحبه للتصوير.

(ديسمبر): كيف تخطط لالتقاط الصور التاريخية المهمة؟

خلال فترة اعتصام القيادة العامة في العام 2019 كان الناس يتحدثون عن قطار يحمل ثوار عطبرة من المحتمل وصوله إلى أرض الاعتصام بالخرطوم، وكان هنالك جدل حول النقطة النهائية لهذا القطار؛ هل يتوقف في بحري ويدخل الثوار القيادة العامة مشياً على الأقدام؟، أم يدخل القطار نفسه القيادة العامة؟.. ففكرت في الصعود إلى أعلى كوبري نفق جامعة الخرطوم باعتباره المكان الأنسب لأخذ اللقطة التأريخية، فكنت واقفاً لست ساعات على الحافة في مساحة 60 سنتمتراً مع ارتفاع درجات الحرارة، حتى وصل القطار عند الساعة الخامسة وخمس وخمسون دقيقة، عند مدخل الكوبري من جهة مدينة بحري.. في هذه اللحظات شعرت بالمسؤولية التاريخية. ومن المفارقات أن هذا المكان كان على بعد خطوات من المكان الذي وقف فيه الراحل جاد الله جبارة وهو يصور القطار الذي يحمل الإنجليز أثناء مغادرتهم السودان.

(ديسمبر): حدثنا عن مشاهد الحروب التي وثقتها؟

معروف أن الصومال هي بلد حروب منذ وقت طويل، ونتيجة لهذه الاضطرابات ضربت الصومال موجة من الجفاف في العام 2011 تسببت في لجوء أعداد كبيرة من الصوماليين إلى معسكر «داداب» في الحدود مع كينيا، في هذا المكان وثّقت لحيوانات هاربة من الصومال وهي تنفق في مشهد مؤثر جداً.

(ديسمبر): في مناطق العنف كيف توازن بين التصوير والتدخل لإنقاذ حياة شخص؟

كثيراً ما يحدث في مسرح التغطيات في البيئات الخطرة أن تأخذ اللقطة وعدسة الكاميرا ملطخة بالدماء.. يمكن إحداث موازنة بين إنقاذ المصابين وتصوير اللقطة، فاللقطة يمكن أن تؤخذ في جزء من الثانية، وهذا لا يؤخر المصور من مساعدة أي شخص يتطلب تدخلاً لإنقاذ حياته، هذا مع ضرورة الموازنة بين نقل الحقيقة واحترام كرامة الإنسان. عادة أثناء توثيقنا لأحداث العنف والإصابات نحرص على عدم إبراز هويات المصابين والمسعفين ونحصر التوثيق في منطقة الإصابة فقط.

(ديسمبر): كيف تتعامل مع صور الدمار والموت بعد العودة من مناطق النزاع؟

تظل درساً في أنه لا توجد قيمة أعظم من الحياة، ومن المشاهد التي صورتها في معسكر ميقمة في مدينة سار جنوب تشاد لواحد من الهاربين من صراع «البلكا والإنتي بلكا» في إفريقيا الوسطى وهو على خلفية دخان متصاعد عندما قام أهل المنطقة بجمع كافة ممتلكاتهم وأثاثاتهم في مساحة كبيرة وأشعلوا عليها النار حتى لا يستفيد منها أعداؤهم.

(ديسمبر): هل تختلف الحرب في السودان عن النزاعات الأخرى؟

في العادة الحروب في العالم تكون مفهومة الأطراف مَن ضد مَن وقضاياها محددة. لكن الحرب في السودان هي حرب انتهاك الكرامة وهي معقدة ومتداخلة وأطرافها غير واضحة، ومن يتصدرون المشهد قليلون مقابل من يديرونها خلف ستار، وما يثبت أنها حرب معقدة وغير مفهومة سهولة الانتقال من معسكر إلى معسكر على خلفية الانشقاقات التي نشهدها هذه الأيام.

(ديسمبر): هل الحرب على أرض الواقع هي نفسها ما يدور على السوشيال ميديا؟

الحرب في السودان لم تُغطَّ بشكل كافٍ وما ظهر من توثيق وتغطيات على وسائل الاعلام والسوشيال ميديا لم ينقل الواقع بشكل كامل، لأن الواقع أبشع من ذلك بكثير. وكل صورة لها سحرها ومعانيها ودلالتها، ومن الممكن أن صورة واحدة تغير نظرة الناس للأشياء، لأنها تحكي عن قصة من ألف حرف.

ديسمبر
حريـــة.. ســـلام.. وعـــدالة

الخميـــس
18 يونيو 2026م

https://decembernews.com

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

الأخيرة

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

تواجه مدينة الأبيض، عاصمة إقليم شمال كردفان، كارثة إنسانية كبيرة جراء الحصار المفروض عليها الآن، وستتضاعف الكارثة إذا نجحت قوات الدعم السريع في اجتياح المدينة، كما فعلت في مدينة الفاشر، وقد يتكرر ما حدث من مآسٍ بحذافيره، وربما بصورة أشد، بحكم أنها مدينة مأهولة بالسكان، وقد نزح إليها آلاف آخرون من المناطق المجاورة.

يمكن أن يتكرر الحديث كثيرًا عن المسؤول، وأين وكيف ولماذا، لكن المطلوب الآن هو التفكير في كيفية تجنيب الأبيض وسكانها هذه الكارثة، وكيف نستطيع إقناع أطراف الحرب ومليشياتها بأن تبعات المأساة الإنسانية التي قد تحدث أكبر من أي انتصار عسكري، أيًا كان.

وبجانب ذلك، يجب تذكير المجتمعين الدولي والإقليمي بدورهما السلبي تجاه مأساة الفاشر ومسؤوليتهما عن نتائجها، وأن عليهما التحرك الآن، وقبل وقوع الكارثة، والتي إن حدثت فلن تنفع الضحايا بياناتُ الشجب والإدانة.

ليست لديَّ فكرة جاهزة عما يجب فعله، لكنني أظن أنه لا بد من مبادرة مدنية تتجاوز الأطر السياسية والآيديولوجية الحالية، وتضع العامل الإنساني نصب أعينها، وتعمل دون محاولة الانتصار لأي طرف سوى إنسان مدينة الأبيض.

ودعونا نقول في البداية إننا نعلم أن هذه حرب، وقد دارت فصولها في مناطق كثيرة من بلادنا، وظلت القوى المدنية الديمقراطية تعلن موقفها الرافض للحرب منذ اليوم الأول، ولم يستمع إليها المنخرطون فيها. ورغم ذلك، فإن هذا لا يعفيها من مواصلة المحاولات لوقف الحرب بشكل نهائي، أو القيام بفعل مؤقت ومحدود للتخفيف عن المواطنين في منطقة معينة.

ونعلم أيضًا أنه لا يمكن إقناع أي طرف بالاستسلام الكامل أو الانسحاب من جانب واحد، لذلك فلنفكر في مبادرة تضمن توقف العمليات العسكرية، وتحقيق انسحاب متبادل إلى حدود معينة، وتسهيل مرور المساعدات الإنسانية للمواطنين، وتيسير حركتهم، بحيث يكون هذا الوضع مقدمة لأي حوار جاد لوقف الحرب وتحقيق السلام.

ولأننا نعلم أن عملية وقف الحرب وتحقيق السلام عملية شاقة، وستحدث على مراحل، فلتضغط القوى المدنية السودانية، بمساعدة القوى الإقليمية والدولية، لتكون أوضاع مدينة الأبيض نقطة البداية للفصل بين القوات وإعلان هدنة إنسانية.

المطلوب هو التفكير بشكل جاد وسريع في مبادرات إنسانية تتبناها القوى المدنية وتدفع بها إلى الإقليم والمجتمع الدولي، يكون محورها الأساسي حماية إنسان مدينة الأبيض، وعدم السماح بتكرار مأساة الفاشر.

ما يحدث في الأبيض يمكن أن يكون مقدمة لوقف الحرب، ويمكن أن يكون إعلانًا بتمزق السودان بشكل لا يمكن رتقه. ومهما كانت الصعوبات، فإن علينا الانحياز للخيار الأول والعمل من أجله.

أنقذوا الأبيـــض..!

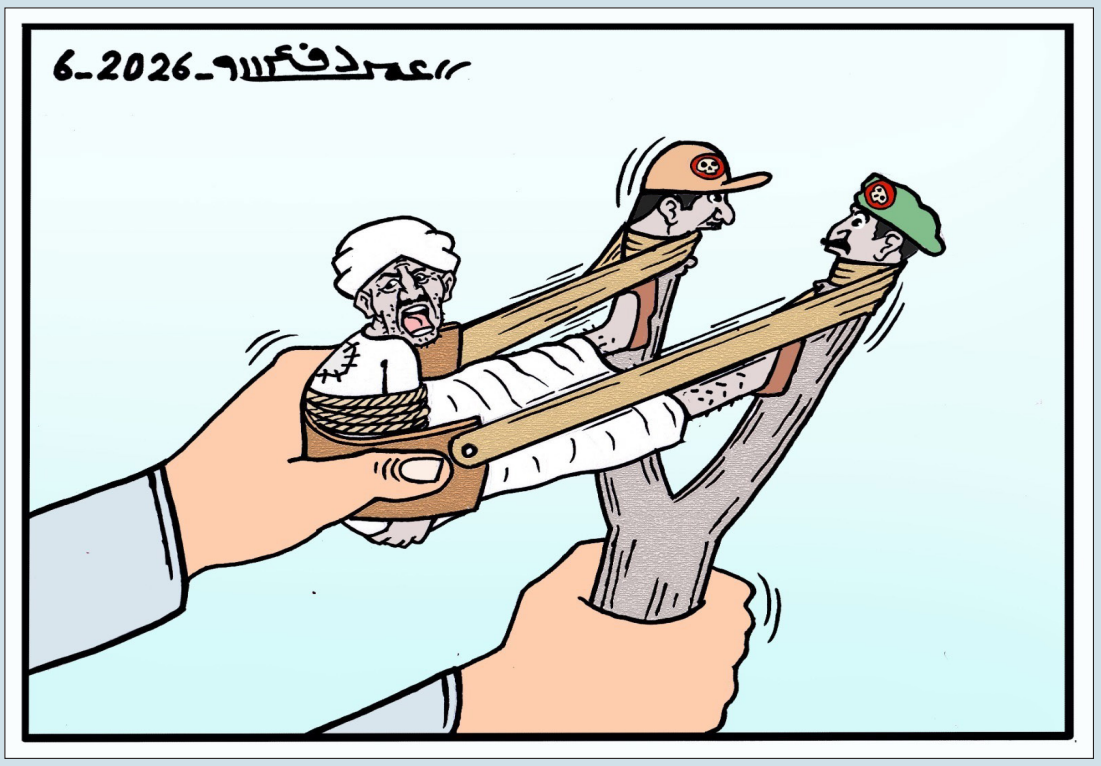

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

بورتسودان: الفصام والبارانويا وفقدان المناعة..!

إذا كنت تراقب شخصاً ابتلاه الله بحالة من (الاختبال العقلي) فيمكنك بقليل من الجهد أن تتوقّع تحركاته وماذا يريد ن يفعل..! ولكن هذا من المستحيلات بإزاء سلطة البرهان الانقلابية التي تعيش حالة متأخرة من (الجنكبة) والتوَهان والتخبّط والجنون الأشتر و(الرقاعة المُفرطة)..!

هذه السلطة الانقلابية بأتباعها وجنرالاتها ومستوزريها وحركاتها وإعلامها و(قوناتها) تريد أن تجمع في ضربة واحدة بين (الحرب والفساد والحوار والانتخابات)..!

ولو كان الحال خلطاً بين (السمك واللبن والتمرهندي) لهان الأمر..! ولكنها علاوة على ذلك أصبحت تتحدث بـ(مائة لسان)..! فهناك تصريحات البرهان وجماعته.. وهناك (الدعّامة العائدين).. والمستشارين المسافرين والمقيمين.. وهناك جبريل إبراهيم.. و(البقّال والعجلاتي) والسافنا والتوم هجو.. ويونس محمود والصوارمي والتجاني السيسي.. وهلمَّ جراً..!

وهناك تجليات «حاتم السر» الذي ظهر بجاكتة (منشَّاة) وهو يعلن ترحيبه بعضوية برلمان الانقلاب..! وهناك الزعيم الاتحادي (الأصلي) والقانوني خبير الحدود الدولية «البخاري الجعلي» الذي أصدر بياناً طويلاً عريضاً في محاسن الانقلاب وذم القوى المدنية والسياسية التي تناهض الحرب..!

ويأبى صاحبه الجاكومي إلا أن يخرج ليتحدث عن الشأن العام باسمه (وليس باسم اتحاد الحصاحيصا الرياضي المحلي) حيث قال بملء حلقومه: «إن واجهات الكيزان أشرف مليون مرة وأطهر من دنس القوى السياسية المدنية»..!

هل رأيت بالله عليك في أي مقلب قمامة وأي (مخزن كرور) يريد هؤلاء القوم وضع السودان..؟!

السودان البلد العظيم الوسيع.. أرض الحضارات ومهاد الطيبين الشرفاء..!

هل سمعت ماذا قال «النور القبة» البطل العائد من المذابح والاغتصاب والشفشفة..؟! قال «سنلاحق كل من أذاق الشعب السوداني الأذى والذل والاحتقار»..!

ما هذا الهوان..؟

هل يدرك هؤلاء الرعاع معنى الوطن..؟!

إنها دولة بورتسودان بكل زوائدها الدودية ودمامله المتقيّحة وبثورها الصديدية.. وبكل متكسبيها و(أراجوزاتها) وسقطات متعلميها المرتكسين:

هذه هو الحال الذي صوّره العراقي «أحمد مطر»:

إن كان الشيطان رجيماً فلماذا نمنحه السلطة..؟!
وإذا كان ملاكاً برّاً.. فلماذا تحرسه الشرطة..؟
إن كان لدولتنا وزن.. فلماذا تهزمها نملة..؟!
وإذا كانت (عفطة عنز).. فلماذا ندعوها دولة..؟!
إن كان الوضع طبيعياً.. فلماذا نهوى التطبيع..؟!
وإذا كان رهين الفوضى.. فلماذا نمشي كقطيع..؟!

الله لا كسّبكم..!

الرئة التي حملتها الخرطوم إلى الملاجئ

أماني أبو سليم

كان قارئ الخرطوم يعرف أنه يستطيع أن يجد كتبه المفضلة قرب سور كمبوني، أو أن يقضي ساعة كاملة بين رفوف الدار السودانية للكتب. اليوم اختفت تلك الرفوف، وتبعثرت الكتب بين الحريق والنهب والنزوح.

المكتبات ودور النشر ومعارض الكتب هي الرئات الثقافية التي تتنفس بها المدن. وعلى قلة المكتبات الكبيرة والمعارض التي كانت بالخرطوم، وندرة كثير من العناوين العربية والأجنبية المعاصرة فيها، فإنها ظلت تؤدي دوراً مهماً في إبقاء الحياة الثقافية حية.

برندات شوارع الخرطوم كانت توسع من هذه الرئة وتضخ أكسجيناً لطيفاً للمدينة، بكتبها المفروشة، على برندات شوارع القصر والبرلمان والبلدية والجمهورية، قرب الجامعات، عند سور مدرسة كمبوني.

مع الفقد الكبير في الأرواح والممتلكات، بكت أيضاً الخرطوم كتبها ومكتباتها وما حاق بها بفعل الحرب.

الدار السودانية للكتب فقدت عدداً ضخماً من الكتب، ومعه ما تجاوز عمره قرناً من الزمان. وخسائر دار عزة للنشر لا تقل عن ذلك، فمع هذا الفقد، تبخرت مئات الأصول الرقمية المصممة وجاهزة على الحواسيب، لتحرم الثقافة من ماضٍ ومستقبل بضربة واحدة.

كما تعرضت دارا المصورات ومدارك للنشر أيضاً للحرق والنهب والإتلاف.

مكتبة مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية بجامعة أم درمان الأهلية تحولت مخطوطاتها وكتبها النادرة إلى رماد تذروه الرياح.

تحولت مئات المخطوطات والكتب النادرة والوثائق التاريخية التي جمعها البروفيسور الراحل محمد عمر بشير عبر عقود، والتي تؤرخ للحركة السياسية والثقافية والاجتماعية في السودان، إلى رماد كامل، وهي خسارة قومية وتاريخية فادحة لا يمكن تعويضها بأي ثمن.

ولم تكن هذه سوى أمثلة من خسائر أوسع طالت عشرات المكتبات ومخازن الكتب ودور النشر ومكتبات الجامعات.

في مقابل هذه الخسائر الفادحة يقوم الناشرون السودانيون بمحاولات لخلق رئة بديلة للثقافة السودانية، تساعدها على التنفس ومواصلة الحياة.

استطاع بعضهم من دول اللجوء ولضمان ألا تنقطع صلة القارئ السوداني والعربي بالمنتج الثقافي السوداني، نقل نشاطهم، مثل دار المصورات ودار عزة ومدارك، إلى عواصم عربية مثل القاهرة وأبوظبي والرياض. فأصبح متاحاً للكتب السودانية الجديدة أن تُطبع بمطابع عربية وتحصل على أرقام إيداع عربية. وقد سجلت هذه الدور حضوراً لافتاً ومؤثراً في معرض القاهرة الدولي للكتاب، ومعارض الدوحة، وأبوظبي، والرياض. كانت هذه المعارض هي المنفذ لبيع إصداراتهم وحفظ توازن وجودهم الثقافي والمالي من الانهيار.

ولم يقتصر الأمر على الورق، بل فتحت الكارثة آفاقاً للنشر الرقمي والصوتي الذي تميزت به دار مدارك، ليتجاوز الكتاب السوداني حدود الجغرافيا المقيَّدة.

وبحسب تقديرات عدد من الناشرين المشاركين، تجاوز عدد العناوين السودانية الجديدة أو المعاد طبعها خلال عامي 2025 و2026 نحو 600 عنوان، ظهرت في معارض القاهرة والدوحة.

هذا يظهر جهد المؤلفين والناشرين السودانيين في مواصلة نشر الكلمة السودانية، بتغيير مكان الطباعة والتوزيع والحفاظ على صناعة الكتاب السوداني، والتأقلم مع انتقال سوق الكتاب السوداني إلى الخارج.

بعد استبسال الناشر والمثقف السوداني في دول اللجوء لئلا تموت الكلمة السودانية، شكلت مؤخراً عودة مكتبات ودور نشر إلى مواقعها بالخرطوم مثل الدار السودانية للكتب ودار المصورات ومدارك أملاً كبيراً لإنقاذ جانب مهم للحياة في الخرطوم. فالتحدي أن تُفتح دور، تعتمد على الورق، أبوابها في مدينة لا تزال تلملم شظاياها.

رغم ما يبدو عليه الأمر من ثانوية أو رفاهية أمام فقد الأرواح والممتلكات والبنية التحتية للمدينة، فإنه يمثل الروح والذاكرة لمدينة غادرها أهلها قسراً تحت وابل الرصاص.

أخطر أنواع الشخصيات في علم النفس

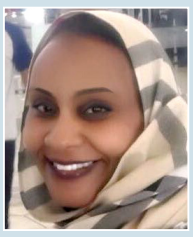

بروفيسور/
نعمـــات الزبيـــر

كيف يتحوّل المتعاطف إلى «متعاطف مظلم».. ليهزم النرجسية بدل أن يصبح ضحيتها؟.

هناك لحظة مفصلية في حياة كل متعاطف.. لحظة لا يعود بعدها كما كان.

لحظة ينكسر فيها «النقاء الساذج» لأول مرة، ويكتشف أنه أمام مخلوق لا يشبهه:

النرجسية الخفية.

النرجسي لا يفهم اللغة التي يتحدث بها المتعاطف:

لا يفهم العطاء، ولا الإخلاص، ولا الشعور، ولا الصدق.

هو يرى كل ذلك «نقطة ضعف».. شيء يمكن اقتحامه والسيطرة عليه ونهبه.

وهنا.. يبدأ التحول.

● **المرحلة الأولى: السذاجة النورانية**

المتعاطف الفائق يدخل العلاقة بقلب مفتوح وروح صافية.

يمنح أكثر مما يجب، يشعر أكثر مما يحتمل، ويظن أن كل الناس تشبهه.

هذه المرحلة هي التي تجذب النرجسي، لأن النور يجذب الظلام دائمًا.

النرجسي «يستشعر» الضحية قبل أن يتحدث معها:

يرى التعاطف.. فيمد مخالبه.

● **المرحلة الثانية: الارتباك.**

في البداية لا يفهم المتعاطف ما الذي يحدث.

لماذا يتغير وجه الشخص؟

لماذا يتلاعب؟

لماذا يكذب؟

لماذا يعاقب؟

لماذا يحب.. ثم يختفي؟

لماذا يجرح.. ثم يتظاهر بأنه هو الجريح؟

المتعاطف يظن أن المشكلة فيه، لأنه لا يقدر على تصور أن هناك إنسان يمكن أن يستغل «المحبة» كسلاح.

● **المرحلة الثالثة: الانفصال الشعوري وظهور الظل**

بعد سلسلة صدمات، يحدث شيء داخلي يشبه «انطفاء المصباح».

المتعاطف يتوقف عن الشعور بنفس الطريقة.

تبدأ عيناه ترى ما وراء القناع.

تبدأ صلابته الداخلية تتشكل.

يتولد شيء جديد:

الظل.

الظل ليس شرًا..

إنه الجزء الذي كان المتعاطف يكبته طوال حياته:

القوة — الحدس العميق — الانضباط — القدرة على الرد — القدرة على قول لا — القدرة على الانسحاب.

هذه اللحظة هي بداية ميلاد الـDark Empath.

● **المرحلة الرابعة: التحول الحقيقي — المتعاطف المظلم**

المتعاطف المظلم لا يفقد تعاطفه.. لكنه يكسب عقلاً يشبه الليزر.

يكسب قدرة على قراءة النوايا، على كشف الأقنعة، على رصد التلاعب قبل أن يبدأ.

هو يفهم النرجسي أكثر مما يفهم النرجسي نفسه.

والأهم:

لم يعد ضعيفًا.

في السابق كان التعاطف نقطة ضعفه.

الآن أصبح قوة.

في السابق كان يعطي بلا حدود.

الآن يعطي وفق وعي.

في السابق كان يهرب من المواجهة.

الآن يواجه.. بأقل كلمة.

في السابق كان يُستنزَف.

الآن يعكس الطاقة على النرجسي، فينهار.

● **لماذا ينتصر المتعاطف المظلم على النرجسية بينما يخسر المتعاطف العادي؟**

لأن المتعاطف العادي يحب.. بلا وعي.

لكن المتعاطف المظلم يحب.. وهو يرى كل شيء.

لأن المتعاطف العادي يصدّق الكلمات.

لكن المتعاطف المظلم يقرأ السلوك.

لأن المتعاطف العادي يخاف من الهجر.

لكن المتعاطف المظلم يعرف أن الهجر هدية.

لأن المتعاطف العادي يتمزق من الذنب.

لكن المتعاطف المظلم يفهم أن الذنب جزء من اللعبة.

النرجسي يستطيع تدمير المتعاطف العادي،

لكن المتعاطف المظلم هو النهاية المأساوية للنرجسي.

لماذا؟

لأنه يكتشف لعبته..

ثم يسحب مشاعره..

ثم يسحب طاقته..

ثم يسحب أهم شيء: الاهتمام.

وعندما يفقد النرجسي اهتمام المتعاطف،

يتحول لشيء صغير.. فارغ.. مشوّه..

ويبدأ الانهيار.

● **الخلاصة**

المتعاطف لا يولد مظلمًا.

النرجسي هو الذي يصنع «لحظة التحول».

بعض المتعاطفين ينكسرون..

لكن القلة النادرة — من يملكون العمق والذكاء والقوة الداخلية — يتحوّلون إلى Dark Empaths.

ليسوا أشرارًا..

لكنهم ليسوا قابلين للاستهلاك.

ليسوا ضحايا..

لكنهم ليسوا جلادين.

إنهم النسخة المتقدمة، الهادئة، الساكنة..

التي تكسر النرجسي دون أن ترفع إصبعًا.

ومتى اكتمل هذا التحول،

لا يعود المتعاطف كما كان..

ولا تعود النرجسية كما كانت.

هو يولد من جديد.

وهي تسقط.. في نفس السجن الذي صنعته لغيرها.